Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية.

قسم الحقوق: القانون العام

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

اثر العلاقات الدولية على التنمية الاقتصادية الدولية

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: حقوق **التخصص:** قانون الاداري

من إعداد الطالب(ة):

تومي قمر خدومة **تحت إشراف الأستاذ(ة):**بن عودة يوسف

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة):	كعيبيش	**رئيسا**
الأستاذ(ة):	بن عودة بن يوسف	**مشرفا مقررا**
الأستاذ(ة):	زواتين خالد	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2024/2025

نوقشت يوم : 19/06/2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: تومي قمر خدومة الصفة: طالبة ماستر

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 107294224 والصادرة بتاريخ: 08 مارس 2023

المسجل بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: القانون العام

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

أثر العلاقات الدولية على التنمية الاقتصادية الدولية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 23 جوان 2025

إمضاء المعني

نظرا لشرعية إمضاء : المعني
السيد :
ب . ت . و / ر . ش . رقم :
الصادرة بتاريخ :
بلدية حاسي ماماش في : 23 جوان 2025

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم "

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام

مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة

أبي الغالي(تومي ميلود) على قلبي أطال الله في عمره

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي (قندوز فاطمة)

أعز ملاك على

القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى اخي اكرم الذين تقاسموا معي عبء الحياة

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي "بن عودة يوسف" لي بالرغم من

مسؤولياته المتعددة؛ إلى كل أساتذة قسم القانون العام .. علوم ادارية:

و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى ...

شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

من لم يشكر الناس لم يشكر الله

الحمد الله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

تعظيما لشأنه ونشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه و على آله وأصحابه و أتباعه و سلم.

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أعانوني وشجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم و النجاح، وإكمال الدراسة الجامعية والبحث؛ كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذي الفاضل الدكتور " بن عودة يوسف "الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علي، ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن؛ و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل؛ إلى كل أساتذة قسم القانون العام و علوم الادارية، كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل.

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالح

قائمة المختصرات:

د :دولي

ق:قانون

مقدمة:

في ظل تزايد الترابط بين الدول بفعل العولمة، أصبحت العلاقات الدولية تلعب دورًا محوريًا في تحديد مسارات التنمية الاقتصادية. فالتعاون الدولي، الاتفاقيات التجارية، الاستثمارات الأجنبية ،والمساعدات التنموية كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على نمو الاقتصادات الوطنية والدولية. ومع ذلك، فإن هذه العلاقات قد تواجه تحديات مثل النزاعات السياسية، الحماية الاقتصادية، والتفاوت في مستويات التنمية بين الدول.

في عالمنا المعاصر، أصبحت العلاقات الدولية جزءًا لا يتجزأ من حياة الدول، حيث تتشابك المصالح وتتداخل التأثيرات في مختلف المجالات، لا سيما المجال الاقتصادي.

فالعلاقات الدولية تلعب دورًا هاما في توجيه التنمية الاقتصادية للدول، سواء كانت متقدمة أو نامية في تشكيل مسار التنمية الاقتصادية العالمية. في ظل العولمة المتسارعة، أصبحت الدول أكثر ترابطًا من أي وقت مضى، حيث تؤثر السياسات الخارجية، والاتفاقيات التجارية، والتحالفات الاستراتيجية، والصراعات الدولية بشكل مباشر على النمو الاقتصادي للدول. تعُد العلاقات الدولية بمثابة جسر يربط بين الاقتصادات المحلية والعالمية، مما يسمح بتبادل السلع، والخدمات، والتكنولوجيا، ورأس المال، والأفكار.

في هذا السياق، تعُتبر التنمية الاقتصادية الدولية نتاجًا للتفاعلات المعقدة بين الدول، والتي تشمل التعاون الاقتصادي، والمنافسة، وحتى النزاعات. فمن خلال العلاقات الدولية، يمكن للدول أن تعزز فرصها في تحقيق النمو المستدام، وتقليل الفقر، وزيادة الرفاهية الاجتماعية.

ومع ذلك، فإن هذه العلاقات قد تكون أيضًا مصدرًا للتحديات، خاصة عندما تكون مصحوبة بصراعات جيوسياسية أو اختلالات في موازين القوى.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر العلاقات الدولية على التنمية الاقتصادية الدولية، مع التركيز على كيفية تأثير السياسات الخارجية، والمنظمات الدولية، والاتفاقيات التجارية والاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي العالمي. سنناقش أيضًا التحديات التي تواجهها الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل نظام دولي متغير، وكيف يمكن للدول أن تعزز تعاونها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فمن خلال التجارة الدولية، يتم تبادل السلع والخدمات بين الدول، مما يساهم في زيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورًا هامًا في نقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل، مما يدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ولا يقتصر تأثير العلاقات الدولية على الجوانب الاقتصادية فقط، بل يمتد ليشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية. فمن خلال التعاون الدولي، يتم تبادل الخبرات والمعرفة ،مما يساعد الدول على تطوير مؤسساتها وبناء قدراتها.

إلا أن العلاقات الدولية لا تخلو من التحديات، حيث قد تؤدي المنافسة بين الدول إلى نشوب صراعات تجارية أو سياسية، مما يؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية. كما أن بعض الدول قد تستغل علاقاتها الدولية لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب الدول الأخرى، مما يخلق حالة من عدم المساواة في العلاقات الدولية.

لذا فإن تحقيق التنمية الاقتصادية الدولية يتطلب إقامة علاقات دولية عادلة ومتوازنة، تقوم على مبادئ الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. كما يتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي لمواجهة التحديات التي تعيق التنمية الاقتصادية، مثل الفقر والبطالة والتدهور البيئي.

في هذا الموضوع، سنتناول بالتفصيل أثر العلاقات الدولية في التنمية الاقتصادية الدولية، و عليه تطرح الاشكالية التالية : **ما مدي تأثير التعاون بين أشخاص المجتمع الدولي على التنمية الاقتصادية الدولية ؟**

ومن اجل معالجة هذا الموضوع سنقوم بتقسيم البحث الى فصلين: سنتناول في الفصل الاول الاطار المفاهيمي للعلاقات الاقتصادية الدولية حيث تناولنا ماهية العلاقات

الاقتصادية الدولية في المبحث الاول ، ثم تناولنا في المبحث الثاني النظريات المرتبطة بالاقتصاد العالمي في مجال العلاقات الاقتصادية أما في الفصل الثاني تحت عنوان مجال التعاون الدولي لغرض تحقيق تنمية اقتصادية شاملة

فقد تناولنا منظمة التجارة العالمية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية الدولية في المبحث الاول أما المبحث الثاني التكتلات الاقتصادية الدولية كحل لتحقيق التنمية الاقتصادية **أسباب اختيار الموضوع:**

اختيار موضوع "أثر العلاقات الدولية في التنمية الاقتصادية الدولية "يعتبر من الموضوعات الحيوية والمهمة في عصرنا الحالي، وذلك لعدة أسباب:

1-أهمية التعاون الدولي: العلاقات الدولية تسهم في تعزيز التعاون بين الدول، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة. من خلال الاتفاقيات التجارية والتحالفات الاقتصادية، يمكن للدول أن تعزز نموها الاقتصادي وتقلل من الفقر

2-الاستثمار الأجنبي المباشر: العلاقات الدولية تسهل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تعتبر عاملاً رئيسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي للدول النامية .

3-التكتلات الاقتصادية: التكتلات الاقتصادية الدولية مثل الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل الاقتصاد العالمي. فهم هذه التكتلات يساعد في فهم كيفية تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول.

4-السياسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية للدول تؤثر بشكل كبير على العلاقات الدولية. دراسة هذه السياسات تساعد في فهم كيفية تعزيز التعاون الاقتصادي وتجنب النزاعات.

5-التنمية المستدامة: العلاقات الدولية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز التعاون في مجالات الطاقة المتجددة وحماية البيئة

في النهاية، اختيار هذا الموضوع يعكس أهمية فهم التفاعلات الدولية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، مما يساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية تعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

هدف هذه الدراسة البحثية يركز على فهم كيف يمكن أن يكون للتنمية

الاقتصادية تأثير على العلاقات الدولية، وكيف تلعب هذه التنمية دورًا في تشكي

الديناميات السياسية والاقتصادية الدولية. وهنا بعض الأهداف المحتملة لهذه الدراسة

دراسة أثر العلاقات الدولية في التنمية الاقتصادية الدولية تهدف إلى فهم كيفية تفاعل الدول والمؤسسات الدولية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. فيما يلي أبرز أهداف هذه الدراسة

1. تحليل تأثير العلاقات الدولية على النمو الاقتصادي

تهدف الدراسة إلى فهم كيفية تأثير التفاعلات السياسية والاقتصادية بين الدول على النمو الاقتصادي، خاصة في ظل العولمة وزيادة الترابط بين الاقتصادات الوطنية. هذا يشمل تحليل دور التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا في تعزيز النمو الاقتصادي.

2. دراسة دور المنظمات الدولية في تعزيز التنمية

تبحث الدراسة في كيفية مساهمة المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقديم المساعدات المالية، وتنسيق السياسات الاقتصادية، وتعزيز التعاون الدولي.

3. تقييم تأثير التكتلات الاقتصادية

تهدف الدراسة إلى تحليل دور التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي ومجموعة البريكس في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، وكيف يمكن لهذه التكتلات أن تعزز التكامل الاقتصادي وتزيد من القدرة التنافسية للدول الأعضاء

باختصار، دراسة أثر العلاقات الدولية في التنمية الاقتصادية الدولية تهدف إلى فهم التفاعلات المعقدة بين الدول والمؤسسات الدولية، وتقديم حلول لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في ظل التحديات العالمية المتزايدة.

المنهج المتبع:

لإعداد منهج متكامل لدراسة أثر العلاقات الدولية في التنمية الاقتصادية الدولية، يمكن اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، مع إمكانية توظيف المنهج التاريخي والمنهج المقارن حسب الحاجة. وفيما يلي تفصيل لهذا المنهج:

1. المنهج الوصفي التحليلي:

يُستخدم هذا المنهج لوصف العلاقات الدولية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية الدولية، ثم تحليل العوامل التي تعزز أو تعرقل هذا التأثير.

جمع البيانات: منظمات دولية)مثل الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي(.

تحليل السياسات الاقتصادية للدول وتأثيرها على التنمية الاقتصادية.

دراسة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

2. المنهج التاريخي :

يدرس عوامل نشأة العلاقات الدولية وأثرها على التنمية و مظاهر تمييز نظريات التي تميز العلاقات الاقتصادية الدولية و بحث في كيفية تأثير العلاقات الدولية على التنمية الاقتصادية في فترات معينة، مثل تأثير الاستعمار أو العولمة .

تقسيمات الدراسة:

الفصل الاول **بعنوان الاطار المفاهيمي للعلاقات الاقتصادية الدولية** حيث قسمنا هذا الفصل الى مبحثين المبحث الاول بعنوان **ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية** ،والمبحث الثاني **النظريات المرتبطة بالاقتصاد العالمي في مجال العلاقات الاقتصادية**

اما الفصل الثاني سنتطرق فيه **مجال التعاون الدولي لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية الدولية** في المبحث الاول و سنتطرق **لمنظمة التجارة العالمية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية الدولية** ،وفي المبحث الثاني سنتطرق الى **التكتلات الاقتصادية الدولية كحل لتحقيق التنمية الاقتصادية.**

الفصل الأول :الاطار المفاهيمي للعلاقات الاقتصادية الدولية

يعد موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية واحدا من أكثر فروع الاقتصاد خطورة وأهمية فدول العالم ترتبط بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية, وكلما صارت المنشآت المحلية أكثر اندماجا في الاقتصاد الدولي فإن الظروف الاقتصادية الدولية وسياسات التجارة للدول الأخرى تبدأ في التأثير أكثر فأكثر على مقدرات الأفراد المقيمين في أوطانهم وبالإضافة إلى ذلك ، كلما أصبح الاقتصاد العالمي أكثر فأكثر اعتماداً على بعضه البعض كلما كانت السياسات النقدية المتبعة في إحدى الدول تمارس تأثيرات هامة على أداء الاقتصاديات الأخرى ويعتبر اتخاذ العلاقات الاقتصادية للصفة الدولية تطوراً هاماً في شكل المبادلات ، من مبادلات محلية تتم داخل حدود الدولة الواحدة ، إلى مبادلات خارجية عبر الحدود السياسية للدول المختلفة .

وقد فرض هذا التطور نفسه كنتيجة حتمية للاتساع المطرد في حجم المبادلات ، وضيق السوق المحلية عن إشباع الحاجات المتزايدة للمواطنين[1] شغلت العلاقات الاقتصادية الدولية حيزا كبيراً في اهتمامات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الأيدولوجية، لأنها تمثل الاساس في فهم وادراك النشاط الاقتصادي على مستوى المعمورة نتيجة التغيرات والتطورات المتواصلة والمتوازية التي شهدتها النظم الاقتصادية والاجتماعية والحضارات البشرية منذ أن تمكن الإنسان من الاستقرار ابتداءً من الإنتاج الأسري البسيط (المجتمع البدائي) إلى ظهور الوحدات الإنتاجية الكبيرة في الثورة الصناعية فالشركات العابرة للقومية في ظل اقتصاد عالمي البقاء فيه للأقوى، وعالم تسيطر عليه التقنية العالية والتكنولوجية المتطورة واتساع دائرة المنافسة وعدم اليقين الاقتصادي حيث أصبحت المؤسسة الاقتصادية تعتمد المرونة لتستوعب الظروف المستقبلية، وأصبحت السوق أكثر تنافسية تحاول فيه المؤسسات الاقتصادية تلبية الطلب المتزايد مع الحفاظ على جودة المنتوج والتكلفة المنخفضة مع وقت اقل ما يمكن للتعبير عن القدرات الفكرية والتصورية والإبداعية في ميدان انتاج السلع وتقديم الخدمات، وانطلاقا مما سبق يمكن تشبيه المؤسسة الاقتصادية في الوقت الراهن بالكائن الحي، كونها تمثل إطارا منظما لالتقاء وتفاعل مجموعة من الوظائف المتأتية من مجموعة من الوسائل المادية والجهود البشرية في سبيل تلبية الطلب، وهي تخضع في

[1] د/عزت عبد الحميد البرعي، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية مقدمة في الاقتصاد الدولي ،كلية الحقوق -جامعة المنوفية - 2003-2004 - ص296

دورانها إلى منطق التأثير والتأثر، أي على نظام علاقات التكيف والاندماج مع محيطها فيما يخص تحديد الأهداف وتخصيص الموارد لتنفيذها[1] .

إنه يشير إلى قيام شركات أو مستثمرين من دولة ما باستثمار أموالهم في دولة أخرى، سواء بإنشاء مصانع أو شركات جديدة، أو بشراء حصص في شركات قائمة .هذا النوع من الاستثمار يساهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة، ويخلق فرص عمل، ويعزز النمو الاقتصادي في الدول المستضيفة كما انه يعتبر ركن التدفقات المالية كشريان للعلاقات الاقتصادية الدولية لأنه لا تقتصر العلاقات الاقتصادية الدولية على التجارة والاستثمار، بل تشمل أيضًا التدفقات المالية، وهي حركة الأموال بين الدول .هذه التدفقات يمكن أن تكون على شكل قروض أو مساعدات أو استثمارات في الأوراق المالية .تلعب التدفقات المالية دورًا حاسمًا في تمويل التنمية الاقتصادية، ومساعدة الدول على مواجهة الأزمات الاقتصادية، وتسهيل التجارة والاستثمار وكل هذا يتحقق بالتعاون التنموي من أجل التنمية وهذا الجانبً يعد هامًا من العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تسعى الدول المتقدمة إلى تقديم المساعدة للدول النامية بهدف دعم جهودها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويشمل هذا التعاون تقديم المنح والقروض والمساعدة الفنية، ويهدف إلى تحسين مستوى المعيشة، وتقليل الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة في الدول النامية (يميل موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية في وسط التغيرات والتطورات السريعة إلى الشيوع والانتشار في ظروف التحرر المالي والتجاري، ولاسيما في إطار منهج العولمة التي أضحت سمة مميزة لهذا العصر عبر قيام التكتلات الاقتصادية الدولية والأسواق المشتركة والاتحادات الجمركية التي تظم دول غنية وأخرى نامية في مجموعة اقتصادية واحدة ، ووسط سلسلة من الأحداث الاقتصادية المتغيرة لحظيا والمتجددة باستمرار.

للتفصيل اكثر في الموضوع نتطرق في (المبحث الاول)الى ماهية العلاقات الاقتصادية ، ثم نبين النظريات المرتبطة بالاقتصاد العالمي في مجال العلاقات الاقتصادية في(المبحث الثاني)

[1] د/على حاتم القريشي ،العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار الضياء للطباعة النجف الاشرف ،لطبعة الأولى 1434هـ - 2013م - ص5-6-7

المبحث الاول: ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية

تتناول العلاقات الاقتصادية الدولية دراسة كافة المعاملات الاقتصادية التي تتضمن عبور الحدود الوطنية و قد بدأت هذه الدراسة في احتلال مكان متميز في الأدب الاقتصادي منذ بداية تكون علم الاقتصاد على يد كتاب المذهب التجاري في القرن ال 17 م. ومن بعدهم قام الاقتصاديون بتخصيص أبواب في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الخارجية.

أما في العصر الحديث فقد أصبحت تخصص مؤلفات بأكملها لمعالجة موضوع الاقتصاد العالمي أو العلاقات الاقتصادية الدولية التي أصبحت حقيقة اقتصادية واضحة قابلة للتغيير من وقت إلى آخر، بتغيير الأوضاع والضر وف التي تمر بها مختلف الاقتصاديات القومية.

لذا أصبحت الرغبة في تنظيمه تتزايد في العصر الحديث وبدأ ذلك منذ الكساد الكبير الذي حدث في أوائل الثلاثينات[1] أكان تقوم كل دولة بمكافحة البطالة بداخل حدودها وإقامة حواجز جمر وكية من أجل الاحتفاظ بالسوق الوطنية لمنتجات مشروعاتها وعزل الاقتصاد القومي عن الخارجي بواسطة مختلف أساليب السياسة النقدية و التجارية. من جهة أخرى تسببت الحرب العالمية الثانية في ازدياد وعي دول الحلفاء بأهمية الرخاء الاقتصادي لكافة دول العالم و التجارة الدولية لعالم ما أنشئت من أجل تنظيم هذا الاقتصاد وتدعيمه وتنميته في مختلف المجالات – (سلع ، خدمات، رؤوس الأموال)–سواء تعلق الأمر بتسهيل تبادل السلع والخدمات ما بين مختلف الدول ،أو بتسهيل إجراءات المدفوعات الناتجة عن هذه المبادلات؛ أو بتنمية الاستثمارات الدولية أو بإنشاء مجموعات اقتصادية تتكون كل مجموعة منها من عدد من الدول أو الاقتصاديات القومية المتجانسة أو بالاهتمام بمشكلات النمو والتخلف و الاستقرار الاقتصادي للبلدان المتخلفة[2]

بدأت دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بين مختلف دول العالم في احتلال مكان متميز في الفكر الاقتصادي منذ بداية تكون علم الاقتصاد على يد مفكري المذهب التجاري في القرن السابع عشر لقد اهتم هؤلاء الكتاب بالتجارة الخارجية للدولة وبسياستها فيما يتعلق بهذه التجارة اهتماما كبيرا، أما في العصر الحديث فقد أصبحت

---

[1] The big crash of 1929

[2] UNCTAD(United Nations Conference on Trade And ”envelopment), IMF(International Mon”tary Fund), WB(word Bank), WTO(World T”ade Organization

تخصص مِؤلفات بأكملها لمعالجة موضوع الاقتصاد الدولي أو العلاقات الاقتصادية الدولية كما ذاعت أخيرا تسمية الموضوع[1] كذلك فقد أصبح هذا الموضوع محل الدراسة في منهج مستقل بذاته في المعاهد العلمية الجامعية في كافة الدول بلا استثناء وهكذا اتضحت خصوصية موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية مع نشأة علم الاقتصاد ذاته وتأكدت هذه الخصوصية ونمت مع تطور هذا العلم ونموه ومع نشأة التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والجماعات، بدأ اقتصاد التبادل يفرض وجوده، واتسع نطاق المقايضة ليتعدى حدودا ضيقة ترتبط بسوق محدد واتسع تدريجيا ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية، وازداد بذلك اعتماد الناس بعضهم على بعض في إشباع حاجاتهم، ذلك أن الإنسان يعتمد في إشباع حاجاته على ما ينتجه بنفسه وما ينتجه غيره من أفراد المجتمع فالتخصص يؤدي إلى وجود فائض إنتاج، ويتم التبادل على أساس فائض من سلعة مقابل فائض من سلعة أخرى.

وتفترض عملية التبادل وجود السوق، والسلع موضوع التبادل، وأن يكون لهذه السلع مقياس تعبر عن قيمتها من خلاله يشير اصطلاح العلاقات الاقتصادية الدولية إلى الصلات التي تربط الدول ذات السيادة في المجال الاقتصادي ، في إطار المعاملات والمبادلات السلعية والخدمية عبر اتفاقيات ومعاهدات تجارية بين الدول تساهم في تنظيم تلك العلاقات.[2]

وقد تطورت أشكال العلاقات وأسلوب أدارتها عبر المراحل التاريخية كافة ، مروراً بالاقتصاد البدائي الذي عرف التبادل والتعامل الدولي مع عملية الإنتاج ، ومع ممارسة التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والجماعات، ولاسيما بعد الثورة الصناعية ، إذ اتسع نطاق المقايضة وتعدت حدودها الضيقة التي ترتبط بسوق محددة إلى الأسواق كافة،تتجاوز أثار العلاقات الاقتصادية الدولية الناحية الاقتصادية لتعانق فضاءات الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي ، حيث لا تتكفل أهميتها العلاقات التجارية بين الدول ، الناحية الاقتصادية فقط ، وإنما الناحية السياسية والأمنية. فكلما تعمقت هذه العلاقات تحسنت الظروف وأستتب السلم العالمي، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الحروب وتخفيف حدة الأزمات.[3]

---

[1] د/عادل أحمد حشيش ،تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار النهضة العربية بيروت 1974 – ص 64

[2] أحمد جامع ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1977- ص 3

[3] د/علي حاتم القريشي ،العلاقات الاقتصادية الدولية،دار الضياء للطباعة،النجف الاشرف ،الطبعة الأولى ١434هـ - 2013م -ص27

المطلب الاول : عوامل نشأة العلاقات الاقتصادية الدولية

تعتبر ظاهرة انضمام أجزاء العالم المختلفة في نظام شامل يعرف بالاقتصاد الدولي، ظاهرة حديثة العهد نسبيا، إذ ترجع إلى منتصف القرن التاسع عشر، وقبل ذلك التاريخ كانت العلاقات الاقتصادية الدولية بين أجزاء العالم المختلفة ضعيفة جدا، وكان التبادل يتم بصفة رئيسية داخل كل جزء من هذه الأجزاء وبصفة ثانوية بين الأجزاء بعضها لبعض.

تعريف العلاقات الاقتصادية الدولية: يمكن تعريف الاقتصاد الدولي في نطاق هذه الدراسة، بأنه ذلك الكل الذي يحتوي دول العالم أجزاءه المختلفة كأعضاء تتعامل وتتفاعل مع بعضها البعض من خلال آلية محددة هي آلية السوق، ولقد أخذ هذا التبادل والتفاعل شكل التبادل الدولي[1] المجتمعات البشرية مثلها مثل الأفراد لا يمكنها أن تعيش منعزلة عن بعضها البعض حيث كل مجتمع منها لا يمكنه أن يوفر متطلبات حياة الأفراد فيه بنفسه، فكان لا بد من الاتصال المباشر، من أجل التعاون بين بني البشر هذا التعاون الذي يؤدي إلى تواصل الحياة البشرية واستمرارها، ومن ثم تقدمها وتطويرها إن حاجة المجتمعات البشرية لبعضها بعض ولدت بينها شبكة من السلوك والتصرفات أو المعاملات التي هي بمثابة حقوق وواجبات ينبغي حفظها لأصحابها، وبذلها لمستحقيها.

ومن المعلوم أن البشر مفطورون على حب السيادة والتملك، وأن طباعهم في الغالب لو لم تهذب فإنها تميل إلى العدوانية والشر من أجل ذلك كله كان لابد من تنظيم العلاقات بين المجتمعات البشرية، على اعتبار أن كل مجتمع هو كيان مستقل بحد ذاته، له حقوقه المترتبة على تعامل الآخرين معه، وعليه واجباته تجاه هؤلاء الآخرين، ومن هنا بدأت فكرة العلاقات الدولية بين التجمعات البشرية وسادت بين البشر منذ القديم مجموعة من العادات والأعراف التي تضبط هذا المجال، والتي كان لها مكانتها بين الشعوب المختلفة، واحترامها عند كثير من الأمم.

منذ القرن السادس عشر وحتى القرن الحادي والعشرين الذي نعيشه، حدث في أوروبا تحولاً كبيراً فكرياً واقتصادياً وسياسياً، وأهم هذا التحول ظهر على شكل الانفصال التام بين الدين والدولة، ذلك الانفصام الذي نشأ عن الصراع المرير الذي تحدثنا عنه بين رجال الدين وبين السلطة السياسية، حيث حاول رجال الدين أن تكون لهم الغلبة والسيطرة، فشددوا

[1] د/جودة عبد الخالق الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللام تكافئ ،بلد النشر القاهرة ،دار النهضة العربية ،الطبعة الثانية 1985

نفوذهم وبطشوا بكل من يخالفهم، من أجل ذلك ثارت الشعوب الأوروبية على الكنيسة وقامت الثورات الحديثة التي أقرت مبدأ الفصل بين السلطتين الدينية والسياسية، وأقصت الدين عن الحكم. هذا وقد وجدت في أوروبا الحديثة مجموعة من الوحدات السياسية القوية عسكرياً واقتصادياً، وبتخليها عن الدين تخلت عن كل القيم والمثل، فأصبحت سياساتها متلفتة من قواعد الأخلاق، من أجل فإن هذه الدول قد جعلت من مصلحتها القانون الذي يحدد شكل علاقاتها مع غيرها من الدول الأخرى، وتمثل ذلك في وجود روابط فيما بين الدول القوية بعضها بعض، واستعمار هذه الدول لغيرها ممن هي أضعف منها، أو ارتباط كثير من الدول الضعيفة القوية ودوراتها في فلكها.

وقد ظهرت في هذا العصر العديد من المنظمات الدولية، كعصبة الأمم المتحدة، وهيئة المتحدة، وكثير من المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكان غرض هذه المنظمات وضع أنظمة خاصة تربط دول العالم بعضها ببعض وكان من أبرز ما يميز هذا العصر هو وجود هذه المنظمات التي نشأ عنها القانون الدولي الذي ينظم العلاقات ما بين دول العالم .

و سوف يتم لاحقا استعراض بعض من هذه المنظمات الدولية مع التعريف بأهداف كل منها على حدة. تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية جد بالغة على صعيد كافة دول العالم إلى أن أضحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول، فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الإقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية بل والسياسية . ولا نكون مبالغين إذا ما قررنا بأن مستقبل العلاقات بين الدول يخضع تأثيرا وتأثرا بمدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي قد تكون مظهرا من مظاهر التكامل والوحدة بين الدول المنشئة لتلك العلاقات ولعل الأمثلة على ذلك كثيرة يقع في مقدمتها العلاقات الدولية الأوروبية والعلاقات الاقتصادية المقررة وفق معاهدات اتحاد المغرب العربي الخمس) الجزائر – تونس – ليبيا –موريتانيا – المغرب) ، كما أن دول الخليج العربي تسعى لتكريس الوحدة الاقتصادية فيما بينها بموجب ما يعرف بمجلس التعاون لدول الخليج العربي، ومما لا شك فيه أن الدول التي لا تتفاعل مع هذا الميكانزيم الجديد في العلاقات الدولية ستظل معزولة سياسيا واقتصاديا عن كافة المجتمع الدولي وتفقد تدريجيا مكانتها المعهودة وهو ما يفسر جعل العقوبات الاقتصادية من أهم وسائل العقاب الدولي لبعض الدول مثلما وقع لدولتي العراق وليبيا الشقيقتين فبالإضافة

إلى كون الحضر الاقتصادي نوع من العقاب فهو يسعى بشكل غير مباشر إلى إضعاف قدراتهما وعزلهما دوليا من الجانب السياسي وضمان تخلفها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا تبعا لذلك ونحن بصدد تناول العلاقات الاقتصادية الدولية تسجل من البداية بأنه ليس من السهل تناول هذه العلاقات في شكل قانوني موحد نظرا لتباين معطيات العلاقة الاقتصادية الدولية التي وإن كانت صورة متطورة عن العلاقات الاقتصادية الوطنية إلا أنها تظل تتمتع بطبيعة خاصة ومتميزة[1]

الفرع الاول :اسباب بروز العلاقات الاقتصادية الدولية

تعتبر ظاهرة انضمام أجزاء العالم المختلفة في نظام شامل يعرف بالاقتصاد الدولي، ظاهرة حديثة العهد نسبيا، إذ ترجع إلى منتصف القرن التاسع عشر، وقبل ذلك التاريخ كانت العلاقات الاقتصادية الدولية بين أجزاء العالم المختلفة ضعيفة جدا، وكان التبادل يتم بصفة رئيسية داخل كل جزء من هذه الأجزاء وبصفة ثانوية بين الأجزاء بعضها لبعض. وإذا تتبّعنا المراحل التاريخية لتطوّر البشرية في انتقالها من نظام الرقّ إلى النظام الإقطاعي، وقبل وصولها إلى النظام الرأسمالي، يلاحظ أنّ البشرية كانت تنتج بغرض الإشباع المباشر للحاجات أي تنتج منتجات وليس سلعا، ولم يتم التحوّل إلى الإنتاج السلعي على نطاق واسع وبصفة رئيسية إلاّ مع ظهور النظام الرأسمالي واستكمال سيطرته، وفي ظل هذه السيطرة أصبح سكان الكرة الأرضية أطرافا في نظام الاقتصاد الدولي من خلال عملية مهمة جدا في تاريخ الإنسانية هي عملية الاندماج الرأسمالي، كل ذلك حدث في فترة وجيزة للغاية لا تتعدى قرنين من الزمان.

فمما تقدم يمكن القول، إن كانت الرأسمالية التجارية قد أدت إلى التوسع في النشاط التجاري الخارجي، وأدى هذا التوسع إلى ثورة كاملة في طرق الصناعة والمواصلات. فإن كل ذلك كان له أثره على نمو المبادلات بين الدول منذ بداية القرن التاسع عشر. كما أحدث هذا التحول الرأسمالي تطورا مماثلا في العلاقات الدولية وكانت له نتائج لا يزال أغلبها قائما[2].

[1] خبابة عبد الله ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم اقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر-2023 /2022ص 1و2

[2] د/على حاتم القريشي،العلاقات الاقتصادية الدولية،دار الضياء للطباعة،النجف الاشرف ،الطبعة الأولى 1434هـ - 2013م-ص34

إن الأسباب التي أدت إلى بروز العلاقة الاقتصادية جد عديدة، ومع ذلك فإنه يمكننا التركيز على أهم تلك الأسباب والتي تعتبر ركيزة أساسية في نشوء العلاقة الاقتصادية الدولية وبروزها على أرض الواقع وتتمثل تلك الأسباب فيما يلي :

أولا: <u>نشوء دول ذات سيادة</u> حينما نعود إلى تاريخ العلاقات الاقتصادية البشرية بوجه عام فإننا نجدها كانت محكومة بمبدأ حرية التبادل التجاري فيما بين أفراد المجتمع الواحد وذلك في شكل تقديم سلع أو خدمات بشكل متعارف عليه وهو ما يعرف بنظام المقايضة الاقتصادية ، فبموجبه يتم التبادل بين طرفي العلاقة الاقتصادية بالسلع في مقابل بعضها فيدفع المزارع مثلا مقدارا محددا من الحبوب نظير الحصول على عدد من رؤوس الغنم وهكذا الأمر في باقي السلع ، بل ولقد شهد هذا النظام قطاع الخدمات أيضا فتقدم الخذمة نظير السلعة المتكافئة معها أو العكس. وقد اتسع نظام المقايضة من أفراد المجتمع إلى العشائر والقبائل والأوطان المجاورة ، وكل ذلك كان محكوما بقواعد عرفية تخضع لسياسة العرض والطلب بشكل أساسي. ولكنه ومع نشوء الدول القديمة فقد سادت بينها اتفاقيات للتبادل التجاري وفق نظام أشبه ما يكون بعملية التصدير والإستراد المعروفة حاليا ، فقد نظمت تلك العلاقات باتفاقيات ثنائية تستقي أحكامها من الأعراف الاقتصادية السائدة وقتئذ، وهو ما كان معروفا على وجه الخصوص لدى المجتمعات الإغريقية والرومانية القديمة بل وفي كل المدن الساحلية القديمة حيث ظهرت عدة محاولات لخلق علاقات تجارية مستقرة قصد سد الحاجيات الإقتصادية عن طريق التبادل التجاري مع العالم الخارجي بطريق البر أو عبر الأساطيل الاقتصادية البحرية وهو الأمر المعروف أيضا في التجارة العربية القديمة التي كانت تعتمد على القوافل الاقتصادية البرية سواء بين الأقاليم العربية المختلفة وبينها والحضارات المجاورة لها. وبالتأكيد فإن العلاقات الاقتصادية القديمة ورغم بساطتها ومحدوديتها إلا أنها لم تتسم بالاستقرار المطلوب نظرا لانعدام وجود نمط تعاقدي مسبق يكون ملزم لطرفي العلاقة القانونية مما جعل الأمر يقوم ويعتمد على الصدفة في التعامل والذي لا يقيده أي التزام قبل وقوعه وبالتالي فهو يقوم على التعامل الحر ولكنه بمجرد وقوعه فإنه يكون ملزما للمتعاقدين.

ولكنه ومع نشوء الدولة بمفهومها المعاصر وما يقع عليها من التزامات اتجاه مواطنيها فقد لاحظنا سعي الدول إلى ضمان حاجياتها بشكل مستقر سواء في مجال المواد الغذائية أو في مجال المواد الأولية وحتى في قطاع الخدمات الأساسية وهو ما أدى للأسف إلى لجوء

بعض الدول لاستعمار دول أخرى طمعا في خيراتها الإقتصادية كما وقع تاريخيا لكل المستعمرات البريطانية والمستعمرات الفرنسية في شتى أنحاء العالم ولعل النموذج الواضح على ذلك استعمار فرنسا للجزائر قصد نهب خيراتها واستغلال ثرواتها الطبيعية. ومع استقلال الدول عن الهيمنة الاستعمارية لم يعد هناك بد من إيجاد قنوات مشروعة للتكامل والتبادل الاقتصادي بين الدول خاصة في ظل مبادئ استقلالية الدول وسواسيتها وتمتعها بمراكز قانونية متكافئة بغض النظر عن أهمية كل منها على صعيد التمثيل الداخلي أو الدولي.

وبظهور الدول الحديثة برزت عدة مبادئ ساهمت بشكل مباشر غي تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية أهمها:

ثانيا :مبدأ حرية الدولة في ممارسة نشاطها إن مقتضى هذا المبدأ يعني تمتع الدولة وكل أجهزتها بمطلق الحرية في اتخاذ القرارات المناسبة لها في شتى مناحي حياتها السياسية والإقتصادية فلها مطلق الحرية في اختيار نظامها السياسي في أي شكل من الأشكال المعروفة كما أن لها حق استحداث نظامها السياسي كما وقع مثلا في دولة ليبيا التي ابتكرت نظام الجماهيريات بواسطة ميكانيزمات سياسية تضمنتها أحكام الكتاب الأخضر للعقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية إذ بموجبه أنشئت اللجان الشعبية والمؤتمرات الأساسية والمؤتمر الشعبي العام وبموجب هذه الوسائل ابتكرت طريقة تسيير الدولة وليس لأي دولة أن تعقب على هذه الحرية التي تتمتع بها جميع الدول على قدم المساواة ومهما كان حجمها وكثافة سكانها وتطور صناعتها وأسلحتها.

كما أن للدولة الحق الكامل والحرية التامة والمطلقة في تسيطر نظامها الاقتصادي بما يخدم تطلعاتها الإقتصادية حتى ولو كان ذلك النظام مبتكرا أو غير مألوف ويتتبع ذلك أن للدولة حق تحديد تعاملاتها الاقتصادية مع الأطراف الخارجية وفق ما يناسبها وذلك حماية لاقتصادها الوطني ، بل وأن للدولة الحق الكامل في احتكار تجارتها الخارجية في مقابل الأطراف الاقتصادية الأجنبية كما حدث تاريخيا السوفياتي وقد حدت الجزائر حدوها باحتكار الدولة الجزائرية للتجارة الخارجية . دون معقب من غيرها من الدول ، حول نمطها الاقتصادي وأيديولوجياتها التي ترى أنها تخدم مصالح شعبها وتنمية اقتصادها.

ومما سبق نستنتج بأن للدولة الحرية التامة في معاملاتها الاقتصادية في التصدير والاستيراد ولتوسيع نطاق الاستثمار أو التضييق منه كما أن لها أن تحدد تدفق .

ثالثا:مبدأ عدم تدخل الدول في شؤون بعضها إن مبدأ عدم تدخل الدول في شؤون الدول هو النتيجة الطبيعية لمبدأ سيادة الدولة وحريتها في تنظيم شؤونها دون رقابة من أي جهة كانت وهذا الحق الذي تتمتع به كافة دول العالم يسري في مواجهة جميع أشخاص المجتمع الدولي سواء أكان ذلك منصبا على دول أجنبية أو منظمات دولية أو إقليمية حتى ولو كانت الدولة عضوا في تلك المنظمات ، فلا يجوز مثلا لمنظمة الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية التدخل في الشئون الخاصة بدولة عضو وينطبق هذا الأمر على المجالات السياسية ونظام التسيير والمعاملات الاقتصادية الدولية فليس لدولة أو منظمة أن تشير على دولة أخرى بفتح أسواقها الداخلية أو غلقها أو التكثيف من حجم علاقاتها ، مما يعد تدخلا في شئون دولة أجنبية وهو أمر محضور ومرفوض على مستوى قواعد القانون الدولي العام.

رابعا: مبدأ مساواة الدول إن مبدأ مساواة الدول إزاء بعضها يعد من أهم مبادئ القانون الدولي العام ، وتظهر أهمية هذا المبدأ جليا في المركز القانوني للدولة بشكل متساو سواء في ظل العلاقات السياسية الدولية أو العلاقات الاقتصادية الدولية وهذا ما ستلزم عدم التصغير والتقليل من شأن أي طرف في العلاقة الاقتصادية الدولية مما يسد الطريق أمام ظهور نظام الامتيازات لصالح طرف دون آخر وهو ما يجعل العلاقة القانونية التعاقدية غير متكافئة ، فليس للولايات المتحدة الأمريكية مثلا إذا ما تعاملت مع دولة صغرى أن تفرض عليها وضعا امتيازيا لا يقابله حق مماثل في العلاقة التعاقدية ولذلك فإن الدول تنطلق في معاملاتها وعقودها من مبدأ المساواة في المراكز القانونية وهو أمر لا يستدعي مناقشته عند بدء التعاقد بل إن ذلك من المسلمات التي لا تحتاج إلى تأكيد أو توضيح مع الإشارة إلى أن هذه المساواة هي مساواة قانونية وليست مساواة فعلية أو واقعية إذ المعروف أن الدول المختلفة تتباين في مراكزها الفعلية استنادا إلى حجمها وكثافتها ومدى تطورها وتركيبتها السياسية ولكنها جميعا تعد مراكزها القانونية.

خامسا:مبدأ حصانة الدول إن مبدأ حصانة الدول يقتضي عدم قبول الادعاءات المقامة أمام الجهات القضائية الداخلية على دول أجنبية ومن المعلوم أن للدولة حق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لمقاضاة غير ها من الدول ولكنه لا يجوز مقاضاة دول أجنبية أمام محاكم دولة أخرى مما يصدق معه القول بأنه لا يمكن مقاضاة الدولة الأجنبية بصفتها مدعى عليها. وفي مجال العلاقات الاقتصادية الدولية فإن لهذا المبدأ انعكاسا مباشرا في المجال

القضائي بحيث لا تقام الدعاوي القضائية على دولة أجنبية أمام محاكم أجنبية غير دولية خاصة بالنسبة لتلك الدول التي تحتكر التجارة الخارجية مما دعي ومنذ سنة 1926 وبمناسبة إثارة العديد من المنازعات على دولة الاتحاد السوفياتي عقب احتكارها التجارة الخارجية مما أدى إلى بروز عدة معايير يتم بموجبها نظرا لمنازعات بشكل استثنائي من القواعد العامة وذلك في المجالات التي تمارس فيها الدولة نشاطا مماثلا لنشاط الأفراد العاديين فتعامل حينئذ معاملتهم في التقاضي.

ومن مجموع هذه المبادئ المتقدمة يلاحظ بأن نشوء الدول قد ساهم بشكل فعال في ترسخ قواعد التعامل التجاري الدولي بمراعاة تلك المبادئ السالفة الذكر والتي وإن كانت تبدو وكأنها قيودا على مبدأ حرية التجارة الدولية إلا أنها ساهمت بشكل فعال في ترسخ العلاقات الاقتصادية الدولية باحترام المراكز القانونية في العلاقات الإقتصادية الثنائية أو الجماعية التي قد تقوم بين هذه الأشخاص الاعتبارية وفي مجال العلاقات الاقتصادية الدولية فإن لهذا المبدأ انعكاسا مباشرا في المجال القضائي بحيث لا تقام الدعاوى القضائية على دولة أجنبية أمام محاكم أجنبية غير دولية خاصة بالنسبة لتلك الدول التي تحتكر التجارة الخارجية مما دعي ومنذ سنة 1926م وبمناسبة إثارة العديد من المنازعات على دولة الاتحاد السوفييتي عقب احتكارها التجارة الخارجية [1]

<u>نشوء المنظمات الدولية والإقليمية</u>

من الأسباب الرئيسية لنشوء وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية بروز المنظمات الدولية والإقليمية، مثل منظمة هيئة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي ومنظمة جامعة الدول العربية على المستوى الإقليمي العربي، وقد تبدو هذه المنظمات للوهلة الأولى بأنها منظمة سياسية إلا أنه من بين أهدافها تنمية العلاقات الاقتصادية. بوجه عام بين الدول المنظمة لها. ولعل الفضل في إيجاد التقارب الاقتصادي والانتعاش التجاري بين شتى الدول يعود إلى تقارب وجهات نظرها في ظل هذه التنظيمات الدولية والإقليمية.

تم إنشاء دولية هذه الهيئة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة بها فإن عاصمة كوبا في 24/03/1948 وكان الغرض من إنشاء هذه الهيئة تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول الأعضاء وترقية التبادل التجاري وإزالة القيود المصطنعة أمام التجارة الدولية فتناولي

[1] د/جلطي غانم ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان 2021-2022 مطبوعة بيداغوجية

كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تشجيع التعامل التجاري الدولي بما في ذلك تنظيم الحصص الاقتصادية وترقية التصدير وإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل وسائل نقل التجارة الدولية بكافة الوسائل المتاحة وتشجيع الاستثمار وضمان تدفق الأموال مع وضع ميكانزمات قانونية كل المنازعات المثارة في شأن التبادل التجاري الدولي .

المنظمة الدولية هيئة تنشئها مجموعة من الدول بهدف التعاون والتنسيق فيما بينها في مجال واحد أو مجالات متعددة، وتحقق أهدافا مشتركة للدول الأعضاء، ومهما تعددت المنظمات وتنوعت فإن هناك أهدافا رئيسية مشتركة بين جميع المنظمات تنحصر في محاور أهمها تقريبا هي التضامن بين الدول، والأمن الاجتماعي، والتعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبحث مشكلات الاستقرار والتحرر.

والمنظمات الدولية تنقسم من حيث الاختصاص إلى منظمات عامة، ومنظمات متخصصة في نشاط واحد محدد كالمجال الاقتصادي، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، البنك الإسلامي للتنمية .

البنك الدولي والنظام المالي الدولي :

اولا: البنك الدولي:أنشئ البنك الدولي باسم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، كتوأم لصندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية أوروبا الغربية خاصة، غير أنه بعد إعادة بناء أوروبا بدأ البنك يتجه إلى تمويل المشروط الطويل المدى للمشاريع في البلدان النامية وخاصة مشاريع البنية الأساسية والدول المشتركة في البنك هي نفسها المشتركة في الصندوق ينظر للبنك على أنه المؤسسة العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي والذي أنشئ في إطار تكون النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لاتفاقية عمل الصندوق[1]

ثانيا : تعريف البنك الدولي: على أنه المؤسسة المالية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين

[1] د/ محمد راتل ،الاقتصاد الدولي ، مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2018 – ص 181

العام والخاص وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال .

وهو عكس صندوق النقد الدولي، وإن كان يكمل مهام الأول، حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة إلا أنه يشترط بالنسبة لعمليات التكييف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت التي هي الشغل الشاغل للصندوق، أي تخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الموازنة وتصحيح سعر الصرف، باعتبارها شروط تمهيدية لكي تنجح العلاقة الوثيقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[1]

ثالثا :نشأة البنك: أنشئ البنك الدولي إلى جانب صندوق النقد الدولي وظهر إلى الوجود في المؤتمر الذي انعقد في مدينة "نيوهامشر "شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية، في مؤتمر سمي بمؤتمر برايتون ودوز عام 1944م، وقد بدأ في مباشرة أعماله في واشنطن عام 1946م، وقد بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في بريتون، وكان قرض البنك الأول من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ 250 مليون دولار 1947، وقد خصص القرض لمجهودات إعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت جهود الإعمار موضع تركيز هام لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل في ما بعد للنزاعات والتي دائما ما تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول، كما تم ربطه بالأمم المتحدة بوصفه وكالة متخصصة في نفس العام (1947)م .

وقد حضر هذا المؤتمر أكثر من 750 شخصا من رجال المالية والاقتصاد والمشتغلين بالبنوك، وكذا رجال السياسة وكانوا يمثلون 44 دولة من القوى المتحالفة في الحرب العالمية الثانية، وينظر للبنك الدولي على أنه المؤسسة العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي، والذي أنشئ في إطاره تَكَوّن النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية، من منظور الحاجة إلى مؤسسة مالية تمنح قروضا طويلة الأجل لتكمل عمل الصندوق ويمكن تعريف البنك الدولي (مجموعة البنك الدولي) كما تقدم بأنه المؤسسة المالية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق

[1] د/ عادل أحمد حشيش، مبادئ الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية ،1981 - ص 170.

السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، فمسؤولية البنك برايتون ودوز سنة 1944، ولقد بدأ نشاطه الفعلي ابتداء من ماي 1946، وقد حددت الاتفاقية عمل البنك وحصرته أساسا في تمويل عملية التنمية وإعادة بناء ما خلفته الحرب العالمية الثانية في تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمار، وسياسة الإصلاح الهيكلي، وسياسة تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، ويهتم البنك الدولي

كذلك بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال وكانت وظيفته الأساسية :

- تسهيل تدفق القروض الدولية للعمل على إعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب

العالمية الثانية.

– تقديم مختلف أنواع القروض إلى دول العالم الثالث.

– تقديم المساعدات لتعمير الدول التي خربتها الحرب.

– تشجيع التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة بصفة خاصة وتقديم المساعدات لها, وتتمثل هذه المساعدات في القروض.

– يقوم البنك بمد الدول الأعضاء قروضا طويلة الأجل لتمويل مشروعات استثمارية معينة، يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء وإدارة البنك[1]

عموما فإن البنك يقدم القروض إلى الحكومات، إلا أنه يمكن أن يقدم القروض أيضا إلى الشركات والمؤسسات الخاصة بضمان من حكوماتها، وقد بدأ عمل البنك الدولي رسميا بعد ستة أشهر من إنشائه، حيث شرع في إعادة التعمير والتنمية الاقتصادية في البلدان المستفيدة من هذه المؤسسة .

رابعا :<u>أهداف البنك:</u> تتلخص أهداف البنك الدولي في ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي، في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وعلاج الاختلالات الهيكلية وبخاصة في الدول النامية للمساعدة في علاج الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات والوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي

[1] شيرليلبيبيار، البنك الدولي ، دراسة مقارنة ، طبعة الاولى ، سنة 1994 ص 19.

والداخلي، وهو في ذلك مكمل في أهدافه ومهامه لصندوق النقد الدولي تتلخص أهداف البنك الدولي بصفة عامة، ووفقا للاتفاقية المنشئة له وللغرض الأساسي من إنشائه فيما يأتي:

– السعي وراء النهوض باقتصاديات الدول المختلفة .

– المساعدة على تعمير أراضي الدول الأعضاء والعمل على تطويرها من خلال توفير رؤوس الأموال للأغراض الإنتاجية.

– المحافظة على تعادل موازين المدفوعات الدولية عن طريق تشجيع الاستثمار الدولي لتوسيع موارد الإنتاج للأعضاء.

– إقامة وتطوير المشروعات الأساسية في بلدان العالم الثالث عن طريق قروض البنك الدولي وضماناته، وإلى إعادة هيكلة وتطوير قطاعات اقتصادية معينة "[1]

من الواضح أن مجمل الدراسات المتعلقة بالبنك الدولي تبين أن البنك الدولي يوجه اهتماماته الرئيسية نحو قطاعات معينة كقطاع الطاقة والزراعة والتنمية الريفية، وقطاع التعليم والتنمية الحضرية، والقطاع الصناعي والمالي والمصارف، وخدمة أغراض أخرى كالاتصال والسكن الخ ... وهو الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن البنك الدولي سيكون له دور كبير في إرساء النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يسميه الغرب كما يتبين أيضا مدى الأهمية التي يوليها البنك الدولي للعلاقات الاقتصادية الدولية، وهي الأهمية التي تجعل كل الدول الأعضاء وغير الأعضاء ترغب في التعامل مع هذه المؤسسة ومما زاد من أهمية أهداف البنك ورغبة المجتمع الدولي في التعامل معه، هو حصول تطورات هامة في نشاطه نتيجة لإنشاء بعض المؤسسات التابعة له، فقد تم تأسيس مؤسسة تابعة له في 20جويلية 1956 م تسمى مؤسسة التمويل الدولية **(I.F.C)** المعروفة باسم الشركة المالية الدولية، وهي مؤسسة تهدف أساسا إلى التنمية بواسطة تقديم الدعم المباشر للمنشئات الخاصة، وذلك قصد تشجيع نمو القطاع الخاص، وقد أصبحت هذه المؤسسة أكبر مصدر تمويل متعدد الأطراف للاستثمار في مجال القطاع الخاص في الكثير من البلدان النامية[2] وإلى جانب هذه المؤسسة، فقد أنشأ مؤسسة أخرى سنة 1960م هي**(I.D.A)**المعروفة باسم هيئة التنمية الدولية، أو رابطة التنمية الدولية"[3]، وهي هيئة تابعة للبنك من حيث المبدأ، إلا أنها تتمتع بكيان قانوني يجعلها

---

[1]د/صفوة عبد السلام، البنك الدولي طبعة الاولى ، دار النهضة العربية القاهرة 1993 ص: 25

[2]د/جايس انطوان، مبادرات مؤسسة التمويل الدولية في افريقيا جنوب الصحراء، واشنطن، مجلة التمويل والتنمية، المجلد الخامس والعشرون، العدد 4 ديسمبر 1988 م ص: 39

[3]وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ص : 373

تستقل عن البنك في العديد من أنشطتها، وما تتميز به هذه الهيئة هو أنها لا تتقاضى الفوائد على القروض التي تقدمها، غير أنها تحصل فقط على رسوم إدارية في غاية البساطة، وتتصف القروض التي تقدمها هذه الهيئة بالآجال الطويلة والمرونة الكبيرة، ولا يبدأ السداد إلا بعد فترة إعفاء مدتها 10 سنوات[1].

أضف إلى ذلك أن هذه الهيئة تمتاز عن البنك الدولي في تعاملها مع الدول النامية أنها تقبل السداد بالعملات المحلية ولا تشترط أن يكون الوفاء بالعملات الصعبة، وهو الأمر الذي يبين سهولة وبساطة الشروط التي تتم على أساسها عملية الإقراض من خلال تعامل هذه الهيئة مع الدول النامية في المجال الاقتصادي يمكن القول أن إنشاء هذه المؤسسة في رحم البنك الدولي، يعود إلى الرغبة الأكيدة والملحة للدول النامية لإيجاد مثل هذه الهيئة، وهي كما هو واضح من سلوكها الاقتصادي، غالبا ما كان يقتصر تمويلها على الدول الأكثر تخلفا، وهو الأمر الذي جعل منها الطرف المالي المسهم في مجموعة البنك الدولي[2] يلاحظ بعد دراستنا لمجموعة البنك الدولي ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي البنك الدولي لم يصل إلى المستوى المطلوب، فهو لم يحقق نجاحا في تشجيع الاستثمارات الدولية الخاصة، وتحفيز انسيابها من الدول الغنية إلى الدول النامية، فدور البنك اقتصر على ضمان القروض المقدمة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة بقدر محدود في مجال دراسات (الجدوى) الفائدة الاقتصادية للمشاريع[3] أما عن توزيع البنك الدولي للقروض بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي بالبلاد. الطالبة للإقراض ؛ فإن هذه القروض قد تركزت على بعض القطاعات كالزراعة (لاستيراد آلات زراعية وأسمدة) والطاقة والنقل، في حين أن قطاع الصناعة الذي هو في حاجة إلى مثل هذه القروض؛ لا يلق التشجيع الكافي[4]

1- **<u>تنظيم وإدارة البنك</u>:** ترتبط عضوية الدولة في البنك الدولي بعضويتها في صندوق النقد الدولي، وكل من يفقد عضويته في صندوق النقد الدولي يفقدها أيضا في البنك الدولي بعد مرور ثلاثة أشهر ما لم يسمح له البنك بالعضوية بموافقة 3/4 من

[1] وجدي محمود حسين، المرجع السابق، ص :374

[2] وجدي محمود حسين، المرجع السابق، ص :374.

[3] حازم حسن جمعة، القانون الدولي الاقتصادي المعاصر، القاهرة، دار النهضة العربية طبعة الاولى، سنة 1992 ص.158

[4] عبد القادر سيد أحمد، دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد الإنماء العربي، بيروت 1977، ص،49- 52.

أصوات البنك، والجدير بالملاحظة أن البنك الدولي يدار بنفس الطريقة التي يدار بها صندوق النقد الدولي تقريبا فيما يتعلق باختيار الأشخاص والتصويت وغير ذلك .

مجلس المحافظين : ترتكز سلطة البنك في هذا المجلس، وهو مجلس تمثل فيه جميع الدول الأعضاء في البنك بنسبة محافظ واحد لكل دولة، ويجتمع هذا المجلس عادة مرة كل عام، وهو مكلف برسم السياسة العامة لنشاط البنك واتخاذ القرارات في المجالات الاقتصادية المختلفة.

3- **مجلس الإدارة:** يضم هذا المجلس عشرون مديرا تنفيذيا من ضمن العشرين، خمسة منهم يمثلون الدول المالكة لأكثر الأسهم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا، وألمانيا، وفرنسا، والهند، والباقية ينتخبون بواسطة المحافظين على أساس جغرافي غالبا، ويجتمعون مرة كل شهر بواشنطن، وقد يجتمعون أكثر من ذلك إذا اقتضى الأمر .

– اللجنة الاستشارية ورئاسة البنك : تضم هذه اللجنة سبعة أعضاء على الأقل، يُنتَخبون من قبل المحافظين من بين ممثلي المصالح المالية والتجارية والزراعية والصناعية،

وتلعب هذه اللجنة دورا هاما، بحيث تعمل قدر الإمكان على التخفيف من حدة النزاعات التي تثيرها المصالح الوطنية بين أعضاء الهيئات الأخرى، إذ تتكون من خبراء استشاريين مجردين عن المصلحة الخاصة، ولا علاقة لهم بالمنازعات السياسية, وللبنك رئيس يعينه مجلس المحافظين[1]

الفرع الثاني :عوامل نشأة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

إن كل ما سبق بيانه يعتبر ركائز أساسية لنشوء العلاقات الاقتصادية الدولية وإلى جانبها تقوم مجموعة من العوامل المساعدة والمشجعة لانتشار وانتعاش العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي في الحقيقة عوامل كثيرة ومتعددة ولكننا هنا نشير فقط إلى الأهم منها على التوالي:

اولا: الانفتاح والتعاون الاقتصادي بين الدول: إن العلاقات الاقتصادية الدولية لا تمكنها أن تزدهر إلا إذا توافرت نية الدول في فتح حدودها البرية والبحرية والجوية لاستقبال التجارة الدولية. فمن حيث الانفتاح الاقتصادي الدولي والذي يبرز من خلال استعداد الدولة

[1] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي طبعة الاولى ،دار الفكر ، الجزائر، ص 32

لاستقبال التجارة الدولية وفتح أسواقها أمامها وأمام رؤوس المال الأجنبي في شكل استثمارات اقتصادية وتجارية أجنبية وسبق أن بيننا بأن الدولة تتمتع إيزاء ذلك بكل الحرية والاستقلالية فكلما تواترت لديها رغبة فتح أسواقها لتجارة غيرها من الدول أمكن تحقيق التبادل التجاري الدولي والعكس ، وهذه الرغبة لا تتحقق بمجرد توافر الإرادة لدى الدول المستقبلة بل لابد من إيجاد ميكانيزمات اقتصادية ووسائل قانونية تحقق هذه الغاية ومن جملة ذلك إزالة العوائق الإقتصادية أمام التبادل التجاري وحماية رأس المال التجاري الدولي بنصوص قانونية لا يرقى إليها الشك لأن المتعاملين الاقتصاديين إنما ينشدون هذه المسائل الميدانية في التكامل التجاري الدولي ولا يأبهون بمجرد التصريحات السياسية لمسؤولي الدولة فهم يدرسون الأسواق المتاحة لهم ويختارون أنسبها لاستثمار رؤوس أموالهم حسبما توفره الدولة من إمكانيات المحافظة على المال الأجنبي ويعتبر الإستقرارالإقتصادي وارتفاع القدرة الشرائية وتوفير الظروف الأمنية من الأسباب التي يبني عليها المتعاملين الاقتصاديون قراراتهم في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية والاستثمار الدولي .

أما من حيث التعاون الاقتصادي وعادة ما يتم لأسباب استراتيجية سياسية أو اقتصادية فإن التبادل التجاري تحكمه الغاية التي ترمي إليها الدولة من خلال التعاون الاقتصادي مع دولة أخرى وعادة ما تراعي في ذلك المصالح المشتركة لطرفي التعاقد وليس شرطا أن تكون المصلحة موحدة ولكنها قد تتباين فقد ترمي الدولة المستقبلة إلى تحقيق انتعاش اقتصادي وخلق فرص العمل وتوفير السلعة بأسعار معقولة أو بديون تدفع بشكل مسير دون فائدة ومهما تباينت أهداف الدول في التعامل التجاري الدولي ، إلا أن التعاون في حد ذاته يعتبر سببا مهما لنمو وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية.

<u>ثانيا : تطور وسائل النقل:</u> إن المتتبع للتجارة الدولية يلاحظ بأنها تتطور باتساع رقعتها تبعا للتطور الذي شهدته وسائل النقل ، فمن المعروف أنه بظهور خطوط السكك الحديدية أمكن نقل كميات هامة من السلع والبضائع من دولة لأخرى ، كما أن تطوير الأساطيل الاقتصادية البحرية ساهمت إلى حد كبير في انتعاش التجارة، ومن جهة أخرى فإن الأساطيل الاقتصادية الجوية أمكنها ضرب الرقم القياسي في نقل البضائع الى أبعد مراكز الاستقبال في الكرة الأرضية في زمن قياسي بحيث أصبح في الإمكان نقل بضاعة سريعة التلف بسرعة فائقة من دولة لأخرى في سويعات قليلة وفي ظروف لائقة للمحافظة عليها من التلف.

وعليه فإن توفير وسائل النقل قد ساهم بشكل فعال في انتعاش التجارة الدولية بعيدا عن التلف والضياع والمخاطر

ثالثا: نشوء الأحلاف الإقتصادية: إن فكرة الأحلاف الإقتصادية مسقاة أساسا من الأحلاف العسكرية وهي قد لا تسمى أحلافا ولكنها تكتلات اقتصادية تسعى إلى تحقيق غايات مشتركة شكل انفرادي أو جماعي وقد برزت هذه التكتلات في الوقت الراهن بشكل بارز لدرجة أنه لم يعد هناك مجال للدول المنفردة في مواجهة هذه الأحلاف أو التكتلات إلا بالانضمام إليها أو خلق تكتلات اقتصادية موازية لها .

ومن المعلوم أن الاقتصاد العالمي لا تحكمه القيم الأخلاقية بل تطفى عليه الهيمنة المصلحية وأضحت هذه التكتلات الإقتصادية الكبرى تتنازع فيما بينها مناطق النفوذ والمتمثلة في الدول المنفردة وكأنها أمام استعمار اقتصادي من نوع جديد مما يحتم على الدول الانضمام لهذه الأحلاف أو إنشاء أحلاف مماثلة وذلك مثل تنظيم السوق الأوروبية المشتركة والتكتل الاقتصادي الأمريكي وتكتل دول شرق آسيا ، والتكتلات العربية مثل السوق العربية المشتركة واتحاد دول الخليج العربي وتكتل دول اتحاد المغرب العربي (الجزائر – تونس – ليبيا –موريتانيا – المغرب) فالصراع الاقتصادي قائم بين كل هذه التكتلات لاحتلال الساحة الإقتصادية العالمية مما يلزم الدول في أن لا يكفي على وضع الحياد أو لا تتخذ موقفا سلبيا اتجاه هذه التكتلات الإقتصادية العالمية[1]

المطلب الثاني: مظاهر تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية المحلية

العلاقات الاقتصادية الدولية لم تصبح علما أكاديميا إلا بعد الحرب العالمية الأولى عندما وضع كرسي و در ويلوسون في جامعة ويلز لذلك فان تعريفاتها ما زالت حديثة ومتغيرة ومن ابرز تعريفاتها :

الموسوعة البريطانية : هو العلاقات بين حكومات دول مستقلة ويستعمل كمرادف لمعنى السياسية الدولية " وهذه التعريف يعطي أهمية للعلاقات بين الدول المستقلة .

محمد طة بدوي : يعرفها بأنها : " العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الاقتصادية الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب او المقارنة من اجل التفسير والتوقع " وهذا التعريف يهتم

[1] خبابة عبد الله ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم اقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر-2023 /2022 ص10

بالأسلوب العلمي في توضيح العلاقات الدولية وغايتها وتوقع ما سيتم من ظواهر في إطارها[1]

بعض الباحثين عائشة راتب) يقول إن إطار العلاقات الدولية هو الحرب والسلم .

كوينس يعرفها بأنها : " علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أو غير رسمية " .

فريدريك هارتمان: " كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية " .

مارسيل ميرل: " هي كل التدفقات التي تتم عبر الحدود او تتطلع نحو عبورها ".

هناك تعريفات مختلفة ومتنوعة وفي مجملها تركز على موضوع التفاعل بين الوحدات الدولية والتي هي في الغالب دول لأنها هي التي تصنع القرارات وهي المؤثرة في على قرار الحرب والسلام .

ولكن في الوقت الحاضر لم تعد العلاقات مقتصرة فقط على الدول وإنما دخلت كيانات أخرى إلى المجتمع الدولي أصبح لها تأثير فاعل مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية كالشركات المتعددة الجنسية لذا أصبح التفاعل بين هذه الوحدات على نطاق أوسع من التفاعل بين الدول وأصبح لها تأثير اكبر بكثير من تأثير الدول .

لذلك فان تعريف العلاقات الدولية يكون :" هي كافة التفاعلات والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية او غير سياسية بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي .

اما العلاقات الاقتصادية المحلية هي شبكة من الروابط والتفاعلات الاقتصادية التي تنشأ بين المؤسسات الاقتصادية (عمومية وخاصة)، الحرفيين، المنتجين، المستهلكين، الهيئات العمومية، والجماعات المحلية داخل وحدة ترابية معينة، وتهدف إلى خلق ديناميكية اقتصادية محلية تُسهم في استغلال الموارد المحلية وتحفيز التنمية المستدامة، تُشير إلى الروابط والتفاعلات الاقتصادية التي تحدث بين مختلف الفاعلين داخل نطاق جغرافي محدد (مثل بلدية، ولاية، أو منطقة). وتشمل هذه العلاقات تبادل السلع والخدمات، التعاون بين المؤسسات، التوظيف، الاستثمارات، والموارد المالية والبشرية، بهدف دعم التنمية المحلية وتحسين مستوى المعيشة. إلى التفاعلات الاقتصادية التي تحدث داخل حدود دولة معينة،

[1] د/محمد طه يدوي، "مدخل إلى عالم العلاقات الدولية"، الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1971

وتشمل مجموعة من الأنشطة مثل التجارة، الاستثمار، وتوزيع الموارد. هذه العلاقات تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. فيما يلي بعض الجوانب الرئيسية لفهم العلاقات الاقتصادية المحلية:

التجارة الداخلية: تتضمن التجارة الداخلية تبادل السلع والخدمات بين الأفراد والشركات داخل الدولة. تختلف هذه التجارة عن التجارة الدولية، حيث تخضع لقوانين وأنظمة محلية واحدة، مما يسهل عمليات التبادل ويقلل من التكاليف المرتبطة بالحدود.

توزيع الموارد: توزيع الموارد في العلاقات الاقتصادية المحلية يعتمد على عدة عوامل، منها الموقع الجغرافي، نوعية الموارد المتاحة، والطلب المحلي. يتم توجيه الموارد نحو الأنشطة الاقتصادية الأكثر ربحية، مما يعزز الكفاءة الاقتصادية.

الاستثمار المحلي: الاستثمار المحلي يشمل استثمار الأموال في المشاريع المحلية، سواء كانت صغيرة أو كبيرة. هذا النوع من الاستثمار يعزز من قدرة الاقتصاد المحلي على النمو ويخلق فرص عمل جديدة.

التأثيرات الاجتماعية: تؤثر العلاقات الاقتصادية المحلية بشكل مباشر على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد. فزيادة النشاط الاقتصادي يمكن أن تؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة، بينما قد تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى تفاقم الفقر والبطالة السياسات الاقتصادية: تتأثر العلاقات الاقتصادية المحلية بالسياسات الحكومية، مثل الضرائب، الدعم الحكومي، والتنظيمات التجارية. هذه السياسات تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.[1]

الفرع الاول:اوجه الاختلاف بين العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية المحلية

أولاً: اختلاف الأنظمة السياسية والقانونية Political & Legal System

تنشأ العلاقات الاقتصادية الداخلية أو القومية أو المحلية بين أفراد ينتمون إلى بلد واحد ونظام سياسي واحد، كما تحكمهم قواعد قانونية وعادات وتقاليد وأعراف شبه موحدة. فلا يمكن أن نقول مثلاً أن أبناء مدينة مرسى مطروح يحكمهم قانون أو نظام سياسي أو

[1] https are m Wikipedia org wiki

اقتصادي يختلف عن القانون والنظام السياسي والاقتصادي الذي يحكم أبناء مدينة أسوان فجميعهم ينتمون إلى بلد واحد. والقواعد المنظمة للتجارة ستكون واحدة مهما ترامت أطراف القطر طالما أنه بلد واحد تحكمه ذات القواعد. أما العلاقات الاقتصادية الدولية فهي تتضمن أطرافاً ينتمون إلى كيانات سياسية وقانونية مختلفة تختلف بمقتضاها العادات والتقاليد والموروث التاريخي **Historical Heritage**. فمثلاً قيام مبادلة بين تاجر مصري وآخر إنجليزي تختلف في متطلباتها وآثارها عن المبادلة التي تتم بين تاجر من أسوان مع آخر من الإسكندرية. فكل من التاجر المصري والإنجليزي يحكم كل منهما قانون بلده، وقواعد وشروط الإنتاج ... الخ. فكيف ستسوى تلك المعاملة ووفقاً لأية قواعد هل المصرية أم الإنجليزية؟ تلك الأمور تقتضي إفراد العلاقات الاقتصادية الدولية بدراسات مستقلة حتى يمكن التوصل إلى الحلول التي تلائم ذلك النوع من العلاقات[1].

لكل دولة سياستها الاقتصادية المتبعة والهادفة الى تحقيق بعض الاهداف القومية ن والحكومات عادة لا تعطي لعوامل الربح والخسارة الناتجة عن التجارة الداخلية نفس الاهتمام لتلك الناتجة عن التجارة الخارجية . فالأولى لا تمثل سوى تحويلات تصيب المراكز النسبية للأفراد داخل المجتمع، في حين الثانية ينشأ عنها خسارة لجزء من الثروة القومية او اضافة جديدة عليها ، وبالتالي لها تأثير على الوضع الاقتصادي للمجتمع ككل. وعلى صعيد آخر ينفذ المواطنون سياسة حكوماتهم القومية بدافع من شعورهم القومي، ولذلك فانهم غالبا ما يمتنعون عن شراء السلع الاجنبية ، حتى ولو كانت ارخص قليلا، اذا ما شعروا ان سلوكهم هذا يدعم الصناعة الوطنية[2]

ثانياً: الأنظمة النقدية والمصرفية Monetary and Banking Systems

لكل بلد عملته النقدية الخاصة به، والتي تستخدم في تسوية كافة المعاملات المالية والتجارية الداخلية، إلا أن التجارة الدولية بديهياً تستلزم استخدام نقود مختلفة، أو عملة إحدى الدولتين حسب الاتفاق، وهذا هو أحد العوامل الهامة التي تميز الاقتصاد القومي عن الاقتصاد الدولي فعلى المستوى القومي – وليكن في مصر – يوجد الجنية المصري وهي عملة التداول الوطنية والمقبولة والمفروضة قانوناً، وبالتالي لا يمكن لأي فرد مصري يجري

[1] عبد الرحمن يسري الإسكندرية ،الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، 1991، صـ 10.
[2] خبابة عبد الله ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم السياسية ،جامعة تكريت الصف الثالث

معاملة داخل مصر أن يرفض التعامل بالجنيه المصري، كما أنه لا يمكنه أن يلزم الطرف الآخر في المعاملة بقبول تسوية المعاملة بعملة أجنبية وليكن الدولار، وإلا يكون قد ارتكب جريمة يعاقب عليها القانون لازدرائه العملة الوطنية. وهذا الأمر يسري على كافة المعاملات التي تتم داخل الحدود الوطنية، سواء كان القائم بها وطني أو أجنبي. أما بالنسبة للمعاملات التي تتم عبر الحدود القومية فهي تتم بين طرفين يتبع كل منهما نظاماً نقدياً مختلفاً، وهنا تنشأ الحاجة إلى تحديد عملة التسوية. فالصفقة التي تتم بين التاجر المصري والإنجليزي كيف ستتم تسويتها هل بالجنيه المصري أم بالجنيه الإسترليني؟ أم بعملة دولة ثالثة؟ ومن هنا تثار قضية دولية وهي سعر الصرف **Exchange Rate**. أي سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأخرى، وعلى أي أساس يتحدد هذا السعر ومتي يرتفع ومتى ينخفض. وهل يمكن للتاجر المصري "ففي خلال الأزمة الاقتصادية العالمية" ومن ثم تتطلب إفرادها بدراسات مستقلة تلائم طبيعتها الدولية، وتنظمها قواعد ذات طبيعة دولية على النحو الذي سنعرض له في فصل سعر الصرف. كما أن سعر الفائدة السائد في بلد معين يسري على كافة أقاليمه، حيث يمكن مثلاً للأفراد من شمال الصين أن يقترضوا بنفس سعر الفائدة وهو في جنوبه، والعكس صحيح. أما على المستوى الدولي فتختلف الأنظمة المصرفية، ومن ثم تختلف مستويات أسعار الفائدة، وبالتبعية تتأثر الأنشطة الاقتصادية متمثلة في الادخار والاستثمار. وبالتالي تحدث ظواهر ذات طبيعة دولية مثل الاستثمار الأجنبي في البورصات الدولية وشراء الأسهم والسندات. فسعر الفائدة السائد في مصر يدور حول 01% في حين أنه يدور حول 3% في بلد كالسعودية وأقل من 1% في الولايات المتحدة، وكل بلد يحدد سعر الفائدة وفقاً لما تقضيه الظروف الاقتصادية لكل بلد، فأحياناً يكون من مصلحة الاقتصاد رفع أسعار الفائدة على الإيداع وأحياناً العكس. كل تلك القضايا تثار بشكل واضح على المستوى الدولي وتتطلب الدراسات التحليلية المتميزة للتعرف على دوافعها وآثارها[1].

يتمثل الاختلاف الرئيس بين التجارة الداخلية والخارجية في استخدام العملة الوطنية في التجارة الداخلية ، وفي استخدام عملات مختلفة في التجارة الخارجية .ولهذا السبب تبرز المشاكل الاقتصادية نتيجة للتغيرات في القيم النسبية للعملات المختلفة عبر الزمن ، وخاصة اذا كانت العملات المختلفة في قابلة للتحويل الى ذهب حيث تتقلب اسعار الصرف بدرجة

[1] عبد الرحمن يسري، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، 1991، صـ 10. المرجع السابق

أكبر مقارنة مع تلك المرتبطة بقاعدة الذهب وهكذا فان حساب تنفيذ المعاملات التجارية الدولية يتضمن نوعا من التكاليف والمخاطر التي لا توجد في التجارة الداخلية .وهناك اختلاف في النظم المصرفية ، سواء بالنسبة لعملية اصدار العملة او بالنسبة العملية الودائع ومنح الائتمان واسعار الفائدة ، ولعل اختلاف شروط منح الائتمان بين الدول تشكل العامل الهام في التفرقة بين التجارتين الداخلية والخارجية فالبنوك مثلا لا تتشدد كثيرا في منح القروض والتسليات لتمويل عمليات التبادل الداخلية في حين تتطلب اجراءات أكثر تعقيدا في تمويل التجارة الخارجية[1]

ثالثاً: السياسات التجارية Trade Policies

على مستوى القطر الواحد يمكن للتاجر – من حيث المبدأ– أن ينتقل ببضاعته من الشمال إلى الجنوب، ومن شرقه إلى غربه، دون قيود أو عوائق جمركية أو ضريبية. كما أن القواعد المطبقة في مدينة الإسكندرية لا تختلف عن القواعد التجارية المطبقة في مدينة القاهرة. ولكن على المستوى الدولي، ونظراً لاختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية لكل بلد، فإن لكل بلد سياسته التجارية التي تلائم متطلبات التنمية الخاصة به. فهناك بلدان تفرض قيوداً مشددة على مبادلاتها الخارجية، سواءً كانت صادرات أو واردات **Imports or Exports** وكانت تلك هي حالة معظم بلدان العالم، وخاصة العالم النامي. فكيف يمكن التعامل مع تلك القيود؟ فالتاجر المصري الذي يرغب في تصدير سلعته إلى بريطانيا عليه أن يدفع ضريبة جمركية إنجليزية للدخول إلى السوق الإنجليزي، كما يواجه بقيود كثيرة أخرى مثل اعتبارات الجودة واعتبارات بيئية وصحية قد تؤدي إلى حظر دخول منتجه للسوق الإنجليزي ... ولكنه لم يكن ليواجه تلك النوعية من العقبات إذا ما كان قد قام بنقل بضاعته من القاهرة إلى الإسكندرية مثلاً.

فتلك القيود والسياسات التجارية الدولية بحاجة إلى تحليل مستقل للتعرف على أفضل سياسة تلائم الاقتصاد القومي لكل دولة. فقد يكون في مصلحة دولة ما تقييد معاملاتها التجارية الخارجية في مرحلة ما من مراحل التنمية، ولكن قد لا تكون تلك السياسة مناسبة في مرحلة أخرى. فكيف يتحدد ذلك دون دراسة مستقلة لهذا النوع من العلاقات الدولية؟! كما تثير

[1] خبابة عبد الله ،مرجع السابق ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم السياسية ،جامعة تكريت الصف الثالث

مسألة اختلاف السياسات التجارية على المستوى الدولي مسألة إقامة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول المتاجرة، ولهذا نسمع من وقت لآخر عن توقيع مصر لاتفاق تعاون تجاري أو اتفاق لتخفيف القيود على صادرات البلدين، وتلك أمور لا مكان لها بالطبع على المستوى القومي أو الداخلي لكل دولة.[1]

رابعاً: عدى قدرة عوامل الإنتاج على التنقل Movements of Production Factors

تعلمنا في السنة الأولى أن عناصر الإنتاج تتمثل في؛ الأرض أو الطبيعة والعمل ورأس المال وعنصر المنظم الذي أضافه شوم بيتر. لو ركزنا على عنصري العمل ورأس المال لوجدنا أن هذين العنصرين يتحركان بسهولة ودون قيود داخل القطر الواحد، فيمكن لمستثمر من 20 العلاقات الاقتصادية الدولية فئة الاتحادية العالمية" القاهرة أن يستثمر رأس ماله بالعاشر من رمضان و برج العرب أو المنصورة دون عوائق **Without obstacles**. كما أن العمال يتحرك بحرية داخل البلد الواحد، فالعمال ينتقلون من صعيد مصر للعمل بالقاهرة 100٪.المجه البعد ممن قدام اشت رابطات معينة القاهرة أن يستثمر رأس ماله بالعاشر من رمضان أو برج العرب أو المنصورة دون عوائق **Without obstacles**. كما أن العمال يتحركون بحرية داخل البلد الواحد

فالعمال ينتقلون من صعيد مصر للعمل بالقاهرة ومدن الوجه البحري دون قيود أو اشتراطات معينه.[2]

أما على المستوى الدولي، فإن قدرة عناصر الإنتاج على التنقل تقيدها العديد من القيود. فلو نظرنا إلى عنصر العمل لوجدنا أنه ليس من السهل أن تستيقظ من نومك وتعزم السفر إلى بريطانيا أو فرنسا أو حتى موزمبيق. فعليك قبل السفر إلى أي بلد من تلك البلدان أن تذهب إلى سفارتها وتحصل على فيزا **Visa** أو تصريح سفر وقد يوافقوا وقد لا يوافقوا ... كما أن اختلاف اللغة والعادات والتقاليد والقيود التشريعية والسياسية كلها أمور تحد من قدرة العمل على التنقل من دولة إلى أخرى في حين أنه لا توجد مثل هذه القيود داخل الدولة الواحدة [3]

[1] صفوت عبد السلام، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1992، صـ 11 .
[2] صفوت عبد السلام، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق

حتى ولو سمح بالهجرة الدولية **Immigration International** فذلك يتم بشروط مقيدة– وذلك رغبة في تحاشي ظهور بطالة مثلاً– كما هو الحادث في الهجرة إلى الدول الغربية، وذلك بأن يكون لدى الشخص قدرات ومهارات **Special Capabilities &Talents** فائقة تفيد المجتمع المهاجر إليه، أما المهاجر بحثاً عن سبباً للرزق مثل مهاجر من أسوان إلى القاهرة فلا مكان له – عامة– على المستوى الدولي. وإذا رجعنا إلى قانون العمل المصري الجديد (قانون 21 لعام2003 سنجده يقيد عمل الأجانب في مصر، حيث سمح بعمل الأجانب ولكن بشرط عدم تجاوز نسب معينة، أضف إلى ذلك أن المشرع حظر عمل الأجانب في القطاعات الاستراتيجية والحساسة. فمصانع الإنتاج الحربي مثلاً لا يمكن تصور وجود أجانب يعملون فيها ... وهكذا وبعدم هذه العوامل تتصف بإمكانية احلال بعضها محل البعض الآخر تخصصها تخصصا كاملا .والمقصود بتعبير امكانية الاحلال هو أن كمية معينة من سلعة ما يمكن انتاجها باستخدام القليل من راس المال والكثير من العمل ، كما أن نفس الكمية يمكن انتاجها باستخدام القليل من العمل والمزيد من راس المال . اما المقصود بتعبير عدم تخصص عوامل الانتاج تخصصا كاملا فهو أن أي عامل من عوامل الانتاج يصلح لإنتاج أكثر من سلعة، فالأرض مثلا تستخدم للزراعة كما تستخدم للحصول على الاخشاب .

وينتج عن هاتين الصفتين ان عوامل الانتاج تنتقل من نشاط الى آخر تبعا للعائد الذي يحققه كل نشاط هذا على المستوى المحلي .

اما على المستوى الدولي فان قابلية انتقال عناصر الانتاج يتصف بالصعوبة والجمود، وينشأ عن هذا الجمود وجود اختلاف في اسعار السلع المختلفة بين الدول ، بل و اختلاف اسعار السلعة الواحدة من دولة لأخرى. ويعزى سبب هذا الاختلاف الى عدم قابلية عوامل الانتاج للانتقال دوليا ، بنفس السهولة التي تنتقل بها من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة. واذا ما استعرضنا كل عنصر من عناصر الانتاج على حدة فإننا نلاحظ ما يلي:

العمل اعتقد الكلاسيكيون بان عوامل الانتاج تتميز بحركية تامة وحرية تامة في الانتقال داخل الدولة وبين الاماكن والمهن المختلفة طبقا لمستويات العوائد التي يمكن ان تحصل عليها، بنما تفتقر الى هذه الحركية على المستوى الدولي . ان عدم حركية العمل على الانتقال الخارجي ترجع الى الاختلافات بين الدول في اللغات، العادات المهارات، ارتفاع

نفقات السفر، صعوبة الاتصالات... هذا فضلا عن القيود التي تفرضها الدول المختلفة على هجرة العمال.

راس المال أن عدم حركية راس المال على المستوى الدولي، مرتبطة ببعض القيود القانونية التي تضعها الدولة على تحركات رؤوس الاموال منها الى الدول الأخرى، فضلا عن بعض الصعوبات والمشاكل الفنية الأخرى، مثل ارتفاع نفقات النقل، الجهل بفرص الاستثمار وعوائده في الدول الأخرى، وعدم استقرار أسعار العملات الاجنبية. وهذه المشاكل لا تظهر في حالة التجارة الداخلية. وفي الواقع يتميز راس المال عن عنصر العمل بانه أكثر قدرة على الانتقال، كما انه وعلى العكس من العمل يلقى ترحيبا من الدول التي ينتقل اليها.

الموارد الطبيعية تزرع الأرض عادة بالمحصول الذي يعطي اكبر غلة ممكنة حتى ولو كان يحتل هذا المحصول مرتبة دنيا في سلم تفضيل المستهلكين على المستوى الدولي وتعتبر الموارد الطبيعة اقل عوامل الانتاج قدرة على الانتقال، ليس فقط على الصعيد الدولي، وانما ايضا على المستوى المحلي، واذا كانت الارض لا تنتقل الا انه يمكن نقل ما تنتجه من سلع عن طريق التجارة الدولية.

اما وجهة نظر المحدثين فتقول بعدم صحة الافتراض الكلاسيكي بخصوص انتقال عوامل الانتاج. فالعمل وراس المال – بحسب اولين – لا يتحركان بسهولة داخل البلد الواحد وفقا لمستويات العوائد التي يمكن الحصول عليها، والا كيف نفسر اختلاف معدلات الاجور او اسعار الفائدة، ليس فقط من نشاط الى اخر ولكن في نفس النشاط.

ا بالنسبة لعنصر رأس المال فهو أكثر قدرة على التنقل من بلد لآخر عن عنصر العمل، ليس هذا فقط، فهو على عكس عنصر العمل، يلقى ترحيباً من البلد التي ينتقل إليها) الدولة المضيفة(Host Country ، في حين يلقى إحجاماً وعدم ترحيبٍ من البلد المصدرة له في الكثير من الأحيان .وانتقال رأس المال سعياً عن العائد الأعلى هو ضرب من المخاطرة، وتكون تلك المخاطرة أكبر كلما كان انتقال رأس المال على المستوى الدولي من دولة إلى أخرى، حيث من الممكن أن يكون عرضة للمصادرةConfiscation ، كما قد تكون هناك معاملة تمييزية أو تفضيلية للرأسمالي الوطني عن الأجنبي .ولهذا توضع الاتفاقيات الدولية التي تنظم كيفية معاملة تلك الاستثمارات ووسائل حمايتها .أما انتقال رأس المآل داخل الحدود الوطنية فهو أقل عرضة للمخاطر من الانتقال الدولي، حيث لا يحتاج إلى تغيير

عملة أو التعرف على قوانين جديدة، كما لا يخضع لقوانين المصادرة، كما تنظمه التشريعات المحلية، كما يكون المستثمر نفسه على علم واسع بالنظام القانوني والسياسي السائد في بلده .أما بالنسبة لعنصر الطبيعة أو الأرض، فالعنصر نفسه لا يتحرك وإنما يتم التحرك إليه، كما أن طبيعته ومستوى ثرائه قد يشكل سبباً في ثراء البلد وفقره) ودول الخليج العربي ليست عنا ببعيد، فثرائها يعزى إلى سبب أوحد وهو النفط الموجود بكميات كبيرة في باطن الأرض(، كما أنه يكون سبباً في تدفق عناصر الإنتاج الأخرى وسبباً في هروبها .فبصفة عامة لكل بلد طبيعتها التي تميزها ومن ثم تحدد طبيعة النشاط الاقتصادي بها ونوعية المنتجات التي تنتج .ففي المناطق الحارة والأراضي الرملية تنتج المانجو مثلاً، ولكنها لا يمكن أن تنتج في المناطق الباردة ... وهكذا .ففي داخل البلد الواحد لن يكون هناك مبرر قوي للتغيير في وظيفة الأرض، ولكن ربما تكون سبباً في جذب عناصر استثمارية أجنبية وقيام تجارة دولية، ولم يحدث هذا إلا بسبب تنوع واختلاف هذا العنصر من مكان إلى آخر . ولكن الانتقال من بلد إلى آخر لاستغلال العناصر الطبيعية يخضع لقيود وتنظيمات مختلفة، ولكن لا يمكن أن تشهد مثل هذا الاختلاف داخل القطر الواحد[1]

خامساً: تباعد الأسواق وتباين الأذواق Markets and Tastes Variation

نتعرض هنا لنقطتين وهما تباين كل من الأذواق وتكاليف النقل. فبالنسبة لعامل الذوق، ففي داخل البلد الواحد – وإن ترامت أطرافه –

يشترك الأفراد في عادات وتقاليد ومعتقدات واحدة: تلك العادات والموروثات المشتركة تخلق في النهاية ما يسمى بالذوق العام. فأكلة مثل الفول أو الطعمية يعرفها كل المصريين أما إذا سألت فرنسياً عنها فلن تجد إجابة وإذا وجدت فهي مجرد معلومات عامة عن عادات الشعوب. وفي المقابل في المجتمعات الغربية التي تشترك في عاداتها وتقاليدها ومعتقداتها. تجد صناعة الخمور من كبريات الصناعة في فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، أمريكا ... بل لقد قامت بشأنها حروب، ولكن في المجتمعات العربية والإسلامية تحديداً لا مكان لمثل تلك الصناعة. ومن ثم يمكن لصانع الفول أن ينتقل بصناعته من أسوان إلى الإسكندرية، ولكن

[1] خبابة عبد الله ، مرجع سابق ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم السياسية ،جامعة تكريت الصف الثالث

يمكن لصانع الخمر أن ينتقل بصناعته من لندن إلى المنصورة أو القاهرة دون أن تواجهه عقبة اختلاف الذوق والعادات ... وهكذا. وبالتالي فإن على التاجر أو المستثمر أن يفكر ملياً في طبيعة السوق الذي ينوي الاستثمار فيه وما تسوده من عادات، لهذا تتم دراسات الجدوى **Feasibility Studies** قبل إنشاء المشروعات. لأنه لو انتقل إلى سوق دون دراسة عاداته فقد يواجه بخسائر كبيرة لمجرد كون المنتج لا يناسب عادات وتقاليد المجتمع[1]

الفرع الثاني: تأثير العولمة وثورة الاتصالات على عوامل تميز العلاقات الاقتصادية الدولية و العلاقات الاقتصادية المحلية

تناولنا في الصفحات السابقة العوامل التي عرض لها الاقتصاديين الأوائل والمعاصرين، والتي كانت سبباً في تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية المحلية، ومن ثم اقتضت إفراد دراسات مستقلة للعلاقات الاقتصادية الدولية. ولكن ماذا عن العولمة والتطور التكنولوجي المذهل في تكنولوجيا الاتصالات وكذلك السياسات التحررية العالمية الجديدة، وماذا عن كنتاكي وماكدونالدز وكوكاكولا وخطوط الموضة التي يعرفها الآن معظم أهل كوكبنا الذي يصغر في أعيننا يوماً بعد يوم ؟ هل لا تزال عوامل تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية تحتوي أو تحمل ذات القدر من القوة والمصداقية Credibility الذي حملته من قبل.

فإذا كان الاختلاف في السياسات التجارية سبباً في تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن أغلب دول العالم الآن أعضاء في منظمة التجارة العالمية ويطبقون سياسات تحررية متشابهة، وبالتالي انزوت السياسات الحماية والتي كانت سبباً في تباين السياسات التجارية والتي كانت سبباً في تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية التي تتم على المستوى القومي. أنظر إلى دول الاتحاد الأوربي الآن والتي كانت يوماً ما متباينة في سياساتها التجارية صارت بأكملها خاضعة لسياسة وقواعد تجارية موحدة، وعلى أي دولة راغبة في الانضمام الالتزام بذات المبدأ. قس على ذلك اتفاق دول منظمة الأسيان والأبيك واتحاد مجلس التعاون الخليجي وغيره. وإن كان هذا لا ينفى وجود تميز محدود للسياسة التجارية المحلية، فعلي سبيل المثال، لا يزال للدولة العضو في أي من تلك الاتفاقات الحق في اتخاذ تدابير لمكافحة الإغراق الناتج عن الاستيراد الخارجي من دولة

[1] صفوت عبد السلام، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1992 ص12

عضو ولكن من النادر أن تثار تلك القضية على المستوى المحلي، وإن أثيرت فهذا شأن محلي تنظمه القوانين الداخلية للدولة.

على المستوى النقدي، فإذا كنا في الماضي نتحدث عن اختلاف العملات وأسعار الصرف واختلاف الأنظمة الائتمانية Credit Systems نحن نعيش الآن عصر الاندماجيات النقدية فلقد اختفت Monetary and Banking Mergers والمصرفية معظم العملات الأوربية الكبرى بعد دخول اليورو، ومن ثم لم يعد هناك مجال كبير للحديث عن اختلاف أسعار الصرف.

كذلك الشأن بالنسبة لدول شرق وجنوب شرق آسيا الأعضاء في منظمة الأبيك والآسيان حتى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي العربية تم الاتفاق على تطبيق العملة الخليجية الموحدة في الموعد المحدد حتى على الرغم من خروج الكويت وسلطنة عمان[1] البنوك وأنظمة الائتمان، فهناك عمليات دمج وتملك Merger and Acquisition وحرية انتقال واسعة للبنوك عبر الحدود، مما قلل من حدة التفاوت، والأمور تسير خطوة بخطوة نحو التوحد والاندماج فهذا التطور يقلل إلى حد كبير من أهمية قضية سعر الصرف التي ظلت لقرون سبباً من أسباب تباين العلاقات الدولية عن المعاملات المحلية.

تشهد الآن ما يسمى بظاهرة الاتحادات الاقتصادية الإقليمية بين مجموعة من الدول التي Regional Economic integrations تنتمي إلى منطقة جغرافية معينة مثل الاتحاد الأوربي، والنافتا في شمال أمريكا، والأبيك في آسيا واتحاد المير كسور في أمريكا اللاتينية ومجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي وغيرها. تلك الاتحادات تنظمها قواعد واتفاقيات لتوحيد التشريعات والأنظمة الاقتصادية والضريبية والتشريعية والقضائية فالمستثمر الفرنسي يستثمر في بريطانيا أو ألمانيا وكأنه يستثمر في الأراضي الفرنسية .... نحن نسمع الآن عن البرلمان الأوربي ومحكمة العدل الأوربية، فماذا بقي للدول إذا؟ وبالتالي فإن اختلاف الأنظمة السياسية والقانونية والاقتصادية لم يعد معياراً قوياً لتمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية القومية. فقد ألغت تركيا – والتي كانت يوماً ما ولقرون معقل الخلافة الإسلامية تطبيق عقوبة الإعدام، إلا في أثناء الحروب، وذلك رغبة

[1] رضا عبد السلام ، مبادئ علم الاقتصاد السياسي، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة -1970ص 24-25

منها في تهيئة مناخها القانوني ليتلاءم مع مناخ الاتحاد الأوربي الذي تسعي للانضمام الكامل إليه.

حتى فكرة اختلاف الأذواق والعادات والتقاليد فقد أصبحت هي الأخرى في مأزق خطير Critical Situation.

فالعالم يسير الآن نحو الأمركة. فالعادات والتقاليد التي اعتاد الأمريكيين على ممارستها السنوات لم تعد الآن حكراً على الأمريكيين وإنما اقتسمتها مجتمعات أخرى غربية وشرقية. وفي سبيل ذلك تمت التضحية بعادات وأذواق[1] تقليدية مارستها مختلف الأمم لقرون طويلة. فمطاعم المأكولات والمشروبات الأمريكية موجودة الآن في كل بقاع الأرض أبناء الجنوب يأكلون كنتاكي ويرتدون الجينز وبدأ الكثيرون منهم في شرب الخمور، وتقليد أحدث خطوط الموضة والفنون الغربية والأمريكية تحديداً حتى ولو كانت تنطوي على تحد. أمم كانت عظيمة عاداتهم.

وفي رمزاً لتميز سبيل ذلك اندثرت ثقافات و فيه وتقاليد أخرى. في اللباب القرون طويلة هو الذي المعتاد لشعوب الجنوب ومن بينها مصر . ينظر المرتدي الجلباب بدول الجنوب من قبل أبناء الجنوب قبل أبناء الجنوب المؤمرين نظرة ازدراء واحتقار ولا ندري ماذا تخبئ لنا الأقدار وماذا سيكون عليه حال تقليدية مارستها مختلف الأمم لقرون طويلة فمطاعم المأكولات والمشروبات الأمريكية موجودة الآن في كل بقاع الأرض أبناء الجنوب يأكلون كنتاكي ويرتدون الجينز وبدأ الكثيرون منهم في شرب الخمور، وتقليد أحدث خطوط الموضة والفنون الغربية والأمريكية تحديداً حتى ولو كانت تنطوي على تحد صارخ لقيمهم وعاداتهم. وفي سبيل ذلك اندثرت ثقافات وقيم وتقاليد أخرى ظلت لسنوات رمزاً لتميز أمم كانت عظيمة. فمثلاً في الوقت الذي ظل فيه الجلباب لقرون طويلة هو الذي المعتاد لشعوب الجنوب ومن بينها مصر، صار ينظر المرتدي الجلباب بدول الجنوب من قبل أبناء الجنوب المؤمرين نظرة ازدراء واحتقار ولا ندري ماذا تخبئ لنا الأقدار وماذا سيكون عليه حال العالم خلال السنوات والحقب القليلة المقبلة فنحن بالفعل نعيش في عالم عدم اليقين Uncertainty في أي شيء.

[1] رضا عبد السلام ، مرجع السابق ، مبادئ علم الاقتصاد السياسي، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة -1970ص 24-25

حتى على مستوى الاتصالات والمواصلات والتي كانت سبباً من أسباب تباين العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات ذات الطابع المحلي، فقد أصبحنا نكرر كلمة أن العالم بعد ثورة الاتصالات والمواصلات "قرية كونية صغيرة Small Village لنأخذ مثالاً بالإنترنت Internet التي يمكنك من خلالها عقد صفقات ببلايين الدولارات وأنت في سريرك ولا أقول في مكتبك. يمكنك التعرف على كل ما هو جديد كما يمكنك شراء ما تريد ويصلك إلى باب بيتك. والإنترنت ليست إلا مثالاً لثورة الاتصالات والمواصلات.

حتى بالنسبة لحرية انتقال عناصر الإنتاج وخاصة رأس المال، فلقد تركت التطورات بأثرها على هذا العنصر خاصة رأس المال) أيضاً حيث صار أكثر حرية في التنقل وانخفضت حدة التباين بين الدول في معاملاتها لرأس المال الأجنبي، كما عقدت الاتفاقيات الهادفة إلى حماية رأس المال والاستثمارات من مخاطر مثل المصادرة. كما أصبح من الممكن للمستثمر الأمريكي الذي يستثمر في مصر أن يحتكم إلى القضاء الدولي وليس المصري والقانون المصري يسمح بذلك. أما بالنسبة لعنصر العمل فلا يزال هو العنصر – ربما الوحيد المقيد والخاضع لقيود وربما لقيود أكبر عما مضى. وما تم بعد أحداث 11 من سبتمبر في أمريكا خير دليل حيث انخفضت معدلات الهجرة الدولية الأوربي يسمح الأهمية. إلا أنه عل بمستوى عال من دولة عضو إلى دولة عضو أخرى بالبطاقة الشخصية.
القضاء الدولي وليس المصري والقانون المصري يسمح بذلك. أما بالنسبة لعنصر العمل فلا يزال هو العنصر – ربما الوحيد المقيد والخاضع لقيود وربما لقيود أكبر عما مضى. وما تم بعد أحداث 11 من سبتمبر في أمريكا خير دليل حيث انخفضت معدلات الهجرة الدولية خاصة للولايات المتحدة، ولا يسمح بالهجرة إلا لاعتبارات شديدة الأهمية.

إلا أنه داخل الاتحادات الإقليمية مثل الاتحاد الأوربي يسمح بمستوى عال من الحرية لتنقل عنصر العمل لأفراد الدول الأعضاء من دولة عضو إلى دولة عضو أخرى بالبطاقة الشخصية. كل تلك التطورات غيرت وتغير بلا شك في المفاهيم التقليدية للعلاقات الاقتصادية الدولية في تمييزها عن العلاقات الاقتصادية القومية. حيث أصبح من الصعوبة بمكان الحديث عن الداخل دون مراعاة ما يجري على الساحة في الخارج. فالاقتصاديات العالمية صارت أكثر ترابطاً وتشابكاً في علاقاتها ومصالحها. فإحداث 11 سبتمبر وإن كانت قد حدثت في الولايات المتحدة إلا أنها تركت آثارها السلبية على معظم دول العالم ومن بينها مصر.

الا أنه ورغم إيماننا بكل تلك التطورات التي أضعفت من عوامل الاختلاف بين الداخل والخارج، فإننا نعتقد بأن الأزمة العالمية التي ضربت عالمنا مؤخراً – ولا تزال تضرب – ربما تعيد تصحيح بعض الأخطاء التي وقعت فيها الكثير من الدول بانسياقها الأعمى وراء دعاة التحرر والاندماج فتوحد السياسات التجارية وكما سنرى عاد ليكون محلاً للكثير من التساؤلات، وعادت السياسات الحماية لتطل برأسها من جديد حتى مسألة تشابه الأزواج أصبحت محل نظر خاصة من قبل الأمم الحريصة على ثقافاتها كفرنسا التي تحارب حالياً الثقافة الأمريكية التي طغت على المجتمع الفرنسي... وهكذا. وبالتالي تبقى مسألة تميز العلاقات الاقتصادية الدولية جديرة بالاهتمام والإفراد في دراسات مستقلة.[1]

المبحث الثاني: النظريات المرتبطة بالاقتصاد العالمي في مجال العلاقات الاقتصادية

في البدء وقبل أن نتناول مفردات موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية ينبغي التعرف على الأنظمة الاقتصادية والتجارية في العالم والتي من خلالها نبرز علم الاقتصاد: ذلك العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها ، وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل العامة التي تتحكم فيها . "إن مضمون علم الاقتصاد يشير إلى دراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين أهداف ووسائل نادرة ذات استعمالات مختلفة، أو في تفسير أخر: علم تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج أي العلاقات الاقتصادية بين الأفراد . عبر اكتشاف القوانين المهيمنة على إنتاج وتوزيع السلع المادية في المجتمع البشري في مختلف مراحل هذا المجتمع.

وفي عصرنا الحاضر توجد أنظمة أو مذاهب اقتصادية سائدة في العالم ، وهي: الرأسمالية والاشتراكية ، وحيث كل نظام أو مذهب له طريقته في تنظيم الحياة الاقتصادية والتجارية وإيجاد أسواق مناسبة له . "فلا شك أن في اختيار طريقة معينة لتنظيم الحياة الاقتصادية ليس اعتباطاً مطلقاً، وإنما يقوم على أسس فكرية ومفاهيم معينة ذات طابع أخلاقي أو علمي أو أي طابع آخر. وهذه الأفكار والمفاهيم تكون الرصيد الفكري للمذهب الاقتصادي القائم على أساسها .

فمثلاً الرأسمالية تقوم على الحرية الاقتصادية، وفي هذه الحالة يجب أن نبحث الأفكار والمفاهيم الأساسية ، التي يقوم على أساسها تقديس الرأسمالية للحرية وإيمانها بها،

[1] المرجع السابق ص 27

وهكذا الحال في دراسة المذاهب الأخرى . ومنذ بدأ علم الاقتصاد السياسي أخذت بعض النظريات العلمية في المجال الاقتصادي تحتل جزءاً من هذا الرصيد الفكري له، فالتجاريون مثلاً وهم طلائع التفكير الحديث زعموا أنهم فسروا – من الناحية العلمية – كمية الثروة لدى كل أمة ، بالمقدار الذي تملكه من النقد واستخدموا هذه الفكرة في وضع مذهبهم التجاري ، فدعوا إلى تنشيط التجارة الخارجية بوصفها الأداة الوحيدة لجلب النقد من الخارج ، ووضعوا معالم سياسة اقتصادية تؤدي إلى زيادة قيمة البضائع المصدرة على قيمةالبضائع المستوردة ، لتدخل إلى البلاد نقودا بقدرة الزيادة في الصادرات وحين فسر الاشتراكيون قيمة السلعة بالعمل المنفق على إنتاجها أنكروا الربح الرأسمالي ، وفسروا التوزيع أن يكون فائض القيمة من حق العامل وحده ، لأنه الخالق لوحيد للقيمة التي يتمتع بها الناتج ، وهكذا أخذت جملة من النظريات العلمية تؤثر على المذهب[1]

يُعَدّ الاقتصاد العالمي أحد المحاور الرئيسية في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تتفاعل الدول وفقًا لأنظمة اقتصادية مختلفة تسعى لتحقيق التنمية والاستقرار. ومنذ نشأة الفكر الاقتصادي الحديث، برزت نظريتان رئيسيتان تشكلان الأساس للعلاقات الاقتصادية بين الدول: الرأسمالية والاشتراكية. تعتمد النظرية الرأسمالية على مبدأ السوق الحرة والمنافسة، حيث تلعب آليات العرض والطلب الدور الرئيسي في تحديد الأسعار والإنتاج، مع تدخل محدود من الدولة. في المقابل، ترتكز النظرية الاشتراكية على التخطيط المركزي والتوزيع العادل للموارد، حيث تتحكم الدولة في الإنتاج والتجارة لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية. وقد أثّر هذان النظامان بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، سواء من خلال سياسات التجارة الحرة، الاتفاقيات الدولية، التدخل الحكومي، أو العولمة الاقتصادية.

وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية، لم يعد أي نظام يعمل بمعزل عن الآخر، بل أصبح هناك مزيج من الآليات الرأسمالية والاشتراكية في معظم الاقتصادات الوطنية، مما يعكس التفاعل المستمر بين هاتين النظريتين في تشكيل الاقتصاد العالمي.في هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأسس النظرية لكل من الرأسمالية والاشتراكية، واستعراض أثرهما على العلاقات الاقتصادية الدولية.

[1] على حاتم القريش العلاقات الاقتصادية الدولية،دار الضياء للطباعة،لنجف الاشرف،الطبعة الأولى 1434هـ - 2013م-ص12

المطلب الاول:النظريات القديمة (الرأسمالية و الاشتراكية)

منذ نشأة المجتمعات البشرية وتطور العلاقات الاقتصادية، ظهرت عدة نظريات تهدف إلى تنظيم النشاط الاقتصادي وتوزيع الموارد بين الأفراد. ومن بين أبرز هذه النظريات التي لعبت دورًا محوريًا في تشكيل الاقتصاد العالمي نجد النظرية الرأسمالية والنظرية الاشتراكية.

هاتان النظريتان تمثلان اتجاهين متناقضين في الرؤية حول طبيعة الملكية، ودور الدولة، وآلية توزيع الثروات، وطريقة تنظيم العمل والإنتاج.

ظهرت النظرية الرأسمالية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتطورت مع صعود الطبقة البرجوازية في أوروبا، وركزت على مبدأ الحرية الاقتصادية وملكية وسائل الإنتاج من قبل الأفراد أو الشركات الخاصة. تُعدّ أعمال الفيلسوف والاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث، خاصة كتابه "ثروة الأمم"، من أهم الركائز التي أرست قواعد الرأسمالية الحديثة، والتي تعتمد على السوق الحرة، والعرض والطلب، والمنافسة.

في المقابل، جاءت النظرية الاشتراكية كرد فعل على مساوئ الرأسمالية، خاصة ما نتج عنها من تفاوت طبقي واستغلال للطبقة العاملة. تطورت الاشتراكية على يد مفكرين مثل كارل ماركس وفريدريك إنجل، اللذين دعوا إلى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال سيطرة الدولة أو المجتمع على الاقتصاد، بهدف القضاء على الاستغلال الطبقي وإعادة توزيع الثروات بشكل عادل.

يهدف هذا العرض إلى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية لكل من الرأسمالية والاشتراكية، وتحليل أوجه الاختلاف بينهما، وكذلك استعراض السياق التاريخي الذي أدى إلى ظهورهما، مع تقييم أثر كل نظرية على تطور الاقتصاد العالمي والمجتمعات الإنسانية.

ظهرت النظرية التقليدية في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ومن أهم أقطاب هذه النظرية الكتاب الإنجليز رواد المدرسة في الاقتصاد: آدم اسميث، دافيد ريكاردو وجون استورت ميل جاءت النظرية التقليدية كرد فعل على مذهب التجاريين (المركنتيليين، الذي كان ينادي بضرورة فرض الدولة القيود على التجارة الخارجية بغية الحصول على أكبر كمية من المعدن النفيس الذهب والفضة)، حيث يعتبر مقياس قوة الدولة في ذلك الوقت. إزاء هذا المناخ الفكري نشأت النظرية التقليدية حاملة لواء حرية التجارة ومبينة أن قوة الدولة لا تقاس بما لديها من معدن نفيس فقط وإنما أيضا بما لديها من

ثروة حقيقية ممثلة في الأراضي والمنازل وسلع الاستهلاك. وقد أوضحت أن حرية التجارة هي السبيل لزيادة ثروة البلاد وبالتالي قوتها.

قبل مناقشة النظرية التقليدية لابد من إعطاء الفرضيات التي قامت عليها النظرية، حيث الغرض منها تبسيط التحليل، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

(1) التجارة تتم بين دولتين في صورة مقايضة ولا تنصب إلا على سلعتين فقط، كما أنها لا تشمل السلع غير المنظورة.

(2) القيمة التبادلية لكل سلعة تتحدد بما يُذل فيها من ساعات عمل، وهذه الفرضية تقوم على نظرية العمل في تحديد القيمة التي أخذ بها الكلاسيك.

(3) كمية الموارد المتاحة معطاة ولا تتأثر بالتبادل الدولي، كما أن هناك تشغيلا كاملا لها وذلك حتى ينحصر أثر التبادل في إعادة تخصيص الموارد.

(4) ثبات تكلفة العمل حتى مع اختلاف حجم الإنتاج، عدم وجود نفقات النقل أو التأمين أو الرسوم الجمركية أثناء تبادل السلع بين الدولتين.

(5) سيادة قانون المنافسة الكاملة داخليا وخارجيا.

<u>الفرع الاول: النظام الرأسمالي</u>

تمكن النظام الرأسمالي من أن يفرض نفسه على الساحة الدولية فاتخذته معظم دول العام كركيزة أساسية لتسيير وإدارة اقتصاداتها، المر الذي يستدعي تحديد لأهم النقاط الأساسية المتعلقة به من تعريف وخصائص.

1- مفهوم النظام الرأسمالي هو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس إشباع حاجات الإنسان الضرورية والكمالية، وتنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعا في مفهوم الحرية.[1]

وتعرف الرأسمالية أيضا على أنها نظام إنتاج اجتماعي يتميز بتمركز أدوات ووسائل الإنتاج ومجموع الثروات بأيدي عدد قليل جدا من الناس يعرفون تحت اسم طبقة الرأسماليين، بينما تصبح الأكثرية من الناس مضطرة للعمل كأجراء لدى الرأسماليين. ولذلك نميز بين طبقتين:

- الطبقة البرجوازية وهي مجموعة قليلة جدا من الأفراد تتمركز وتتراكم لديها الثروة.
- طبقة واسعة جدا من الأفراد مضطرة للعمل لدى الطبقة البرجوازية.[2]

[1] عماد عمر خلف الله أحمد الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الوقائع ورهانات المستقبل المركز الجامعي بغرداية، الجزائر ، ص 9

2 خصائص النظام الرأسمالي يتسم النظام الرأسمالي بجملة من الخصائص ندرجها فيما يلي:

1-الملكية الخاصة الملكية الفردية تعتبر الملكية الخاصة لجميع وسائل الإنتاج أهم مظهر من مظاهر النظام الرأسمالي حيث أن معظم وسائل الإنتاج تكون ذات ملكية خاصة من قبل الأفراد والشركات لا من قبل الحكومة، كما أن القانون يحمي تلك الملكية ويؤمن حرية التصرف بها، لكن هذا النظام لا ينف وجود الملكية العامة والخاصة في بعض المجالات المحدودة التي لا يرغب أحيانا القطاع الخاص بالعمل والاستثمار فيها، إما لأنها تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو أن درجة المخاطرة فيها عالية أو أنها تحتاج لفترة استرداد الرأس المال العامل طويلة نسبيا وهي نشاطات ضرورية ولازمة مثل بناء الموانئ وطرق المواصلات وإنشاء الجسور وشبكات الري[1]

2-حافز الربح بعد حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج، وهو المحرك الرئيس لأي قرار يتخذه المنتجون، فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية بما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة، وبما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، فإن المنتجين في النظام الرأسمالي يختارون النشاط الاقتصادي الملائم لاستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة، وحين يحدث ذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية فإن كل الموارد الاقتصادية تكون قد استخدمت ونظمت بحيث تعطي أقصى أرباح ممكنة، وبالتالي يحصل المجتمع على أقصى دخل ممكن من موارده.

وهذا الربح في النظام الرأسمالي يسمى عائد المخاطرة، لأن الشخص صاحب المشروع يخاطر ويغامر، فقد يربح أو يخسر هذا، وقد أشار آدم سميث إلى وجود يد خفية توقف بين المصلحة الخاصة للفرد وبين المصلحة العامة للمجتمع، فالفرد الذي يسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن إنما يقوم بإنتاج السلع التي يزداد الطلب عليها، وبذلك فهو يلبي حاجة المجتمع لهذه السلعة. كما أنه يحقق المزيد من الأرباح، وهكذا نجد أن الربح في النظام الرأسمالي ليس مجرد عائد يحصل عليه المنظمون فحسب، ولكنه يعتبر أيضا أحد

[2]عبد الله سافور، العلاقات الاقتصادية الدولية ،مطبوعة بيداغوجية ، ص 54

[1]داليا عادل الزيادي النظم الاقتصادية المقارنة، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، دون سنة نشره من 44

العناصر الأساسية المسيرة للنظام الاقتصادي وتعمل دائما على تنميته، حيث أن مزيدًا من الأرباح يعني في النهاية مزيدا من الإنتاج[1]

1- المنافسة من خلال حرية الشركات في دخول الأسواق والخروج منها مما يؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية، أي الرفاهية المشتركة للمنتجين والمستهلكين.

2- آلية السوق التي تحدد الأسعار على نحو لا مركزي من خلال العلاقات التفاعلية بين البائع والمشتري. فتقوم الأسعار بدورها بتخصيص الموارد التي تسعى بطبيعة الحال لتحقيق أعلى عائد والتي لا تقتصر على السلع والخدمات وإنما تشمل الأجور أيضا.[2]

3- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي يؤدي إلى حرية السوق دون فرض أية قيود عليه وقد صاغ آدم سميت ذلك وفق شعار "دعه يعمل واتركه يمر .

تتمثل بشكل كبير في علاقة تبعية شخصية إلى علاقة تقترب كثيرا من تلك التي تقوم بين مالك الأرض ومستأجريها) .[3]

-2- نشوء الدولة القومية أدت التطورات السياسية التي رافقت انهيار النظام الإقطاعي إلى نشوء الدولة بمعناها الحديث، حيث قامت حكومات مركزية تفرض سلطتها على كل المقيمين في إقليمها، وقد أدى ذلك إلى اضمحلال سلطة الأمراء الإقطاعيين وتنظيم العلاقة بين الدولة والكنيسة بحيث تستقل الأولى بأمور الدنيا وتلتزم الثانية بحدود الأمور الروحية[4]

-3- ازدياد أهمية التجارة الخارجية شهد القرن الخامس عشر تحرر العبيد والفلاحين من سطوة النظام الإقطاعي في أوروبا نتيجة لعوامل عديدة اختلفت في درجاتها وقوتها من دولة إلى أخرى، واتجه معظم المحررين خارج النشاط الزراعي ليعملوا بالتجارة، مما أدى إلى نمو التجارة الخارجية بصورة قوية أدت بدورها إلى ثراء التجار العاملين فيها، فزادت تبعا لذلك أهميتهم في النشاط الاقتصادي بدرجة ملحوظة، وظهورهم كطبقة اجتماعية قوية داخل بلادهم،[5]ومن بين الأسباب التي ساعدت على نمو التجارة الخارجية هو الاكتشافات الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر والتي جاءت لإيجاد طرق تجارية تربط أوروبا بالشرق بعيدا

---

[1]د/على فيصل على الأنصاري، العلاقات الدولية ، مجلة تتناول قضايا السياسة الخارجية ، قطر -ص 19-20

[2]ساروت جاهان، أحمد صابر محمود ما المقصود بالرأسمالية مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2015، ص 44.

[3]د/محمود الطنطاوي الباز،الاقتصاد السياسي ، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية ،1992 ص 229- 230

[4]د/ سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، 1973، ص 23

[5]د/محمد الطاهر قادري، مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي - المستقبل إبداع الماضي، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، 15

عن الطرق التي كانت تستخدمها سابقا والتي أصبحت تحت السيطرة التركية، ففي عام 1492 وصل كريستوف كولومبس إلى سواحل أمريكا وأعلنت جميع الأراضي التي اكتشفتها ممتلكات للمملكة الاسبانية وفي عام 1498 اكتشف فاسكو دي كاما الطريق إلى الهند، وقد ساهمت هذه الاكتشافات الجغرافية وغيرها في:

- ايجاد أسواق جديدة وتوسيع السوق أمام البضائع الأوروبية التي أخذت بالتزايد.
- استغلال المستعمرات بالاستيلاء على ثرواتها ونهبها ، خاصة المعادن النفيسة و المواد الأولية

كيف تأسست الرأسمالية إن أوربا كانت محكومة بنظام الإمبراطورية الرومانية التي ورثها النظام الإقطاعي فظهور الطبقة البرجوازية ما بين القرن الرابع عشر والسادس عشر بعد مرحلة الإقطاع أدى إلى ظهور الرأسمالية ولكن بشكل متدرج منذ بداية القرن السادس عشر فظهرت أولا الدعوة إلى الحرية وكذا إنشاء القوميات اللادينية وتقليص ظل البابا الروحي وظهر المذهب الكلاسيكي ادم سميت **(1790/1723)** فهي تبحث عن الربح بشتى الطرق والأساليب إلا ما تمنعه الدولة لضرر عام مثل المخدرات وتقوم على تقديس المكية الفردية من خلال استغلال القدرات وزيادة الثروة وحمايتها وعدم الاعتداء عليها ونوفر القوانين لها مع عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الا بالقدر الذي يتطلب النظام العام إضافة إلى المزاحمة والمنافسة في الأسواق وحرية الأسعار وفق متطلبات العرض والطلب وتبحث عن اعتماد قانون السعر المنخفض في سبيل ترويج البضاعة[1]

[1]د/ أنمار أسعد خليل ، النظام الاقتصادي الرأسمالي ، متطلبات مادة الاقتصاد السياسي ، رقم التسجيل 10018

الفرع الثاني: النظام الاشتراكي

الاشتراكية هي مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع. وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

لقد ظهرت الاشتراكية ونمت وتطورت كرد فعل للتناقضات والسلبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفرزها النظام الرأسمالي كانعدام المساواة وانتشار البطالة. والتعارض بين أصحاب رأس المال وأصحاب قوة العمل وبين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج فضلاً عن هيمنة المذهب الاقتصادي الحر وسيطرته على مفاهيم السياسة والحكومات.

طبق هذا النظام منذ نجاح الثورة البلشفية في أكتوبر من عام ١٩١٧ في روسيا ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الاشتراكية نظام سياسي واقتصادي واجتماعي في الاتحاد السوفيتي، ثم انتقلت إلى أجزاء أخرى من العالم بعد الحرب العالمية الثانية[1]

يعتبر النظام الاشتراكي من الناحية النظرية نظاما اقتصاديا معاكسا للنظام الرأسمالي، وقد ظهر هذا النظام قبل تطبيقه بكثير من قبل الاتحاد السوفياتي سنة 1917.

-1- تعريف النظام الاشتراكي يطلق لفظ الاشتراكية للتعبير عن الكثير من المعاني المختلفة، فأحيانا يطلق على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبذلك تكون الاشتراكية نقيضا لسياسة الحرية الاقتصادية كما يطلق أحيانا، للتعبير عن تدخل الدولة في حياة العمال والطبقات الفقيرة، بهدف من التشريعات الاجتماعية والاقتصادية، التي تخفف معاناتهم وتمنحهم بعض المزايا. إلا أن الاشتراكية من الناحية العلمية، تعني النظام الذي تؤول فيه ملكية مواد الإنتاج، والأراضي والآلات والمصانع للدولة[2]، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية فيه من خلال جهاز التخطيط، ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام بنظام التخطيط المركزي. واتخذت الاشتراكية عدة صور أهمها :

- الاشتراكية الخيالية قامت على انتقاد النظام الرأسمالي وكشف عيوبه ودع مؤسسوها إلى تنظيم المجتمع الرأسمالي من جديد وتوزيع الثروة توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع،[3]وبدأت في انجلترا وفرنسا، إلا أنها اتسمت بالخيالية كون مفكريها وضعوا

[1]د/ميثم صاحب عجام ، المالية العامة ، الطبعة الاولى 2019 م-1440ه- دار البداية ناشرون و موزعون ص39

[2]د/منذر محمد راضي، النظم الاقتصادية ، عمان ،دار الجنادرية ، 2016ص 81 .

[3]د/يحي بنهان معجم مصطلحات التاريخ، الطبعة الأولى، دار يافا، عمان، الأردن، 2008، ص 26

تنظيما جديدا للمجتمع في خيالهم، فكل مفكر وضع للمجتمع صورة معينة تخيل أنها أصلح الصور محاولا أن يحققها في الواقع.

- الاشتراكية العلمية صاحبها كارل ماركس وقد عاب على أصحاب المذاهب الاشتراكية الخيالية أنهم لم يعمدوا إلى التحليل العلمي للمجتمع وظروفه الاقتصادية، ليستخلصوا من هذا التحليل القوانين التي تسمح بالتغلب على التناقضات الموجودة في القطاع الرأسمالي[1]

خصائص النظام الاشتراكي: من أبرز خصائص النظام الاشتراكي نجد:

1-الملكية العامة لوسائل الإنتاج: تعتبر الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساس الاقتصادي للنظام الاشتراكي. وهذا يعني أن جميع أفراد المجتمع متساوون فيما بينهم حيال ملكية وسائل الإنتاج، بحيث تصبح معظم الموارد الاقتصادية ملكا للمجتمع، بما في ذلك الأرض والصناعات والبنوك وقطاع المال والتجارة[2]

-2- اشباع احتياجات المجتمع المتنامية يهدف النظام الاشتراكي بالأساس لإشباع حاجات غالبية أفراد المجتمع الاشتراكي. أي أن الخطة الاقتصادية تسجل بها وتحدد الحاجات الاجتماعية الواجب إشباعها في فترة زمنية معينة على المدى القصير والمتوسط والبعيد، مع إيلاء جانب ترتيب هذه الحاجات لتخضع هي الأخرى إلى الزمن الحاضر والمستقبل وفي أولوية إشباعها[3]

التخطيط المركزي يعتمد النظام الاشتراكي على جهاز التخطيط المركزي، بدلا من جهاز الأثمان الذي تعتمد عليه الرأسمالية، والتخطيط المركزي في الدول الاشتراكية يعني تنظيم الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، فمثلا يتم تنظيم الإنتاج في النظام الاشتراكي من حيث كمية السلع المراد إنتاجها وأنواعها والمواد التي تستخدم في ذلك عن طريق جهاز التخطيط المركزي الذي يعد الجهة الوحيدة لتحديد العرض والطلب في ظل هذا النظام.[4]

-4- توزيع الناتج الاجتماعي لكل حسب عمله لكل حسب حاجته حيث يتم توزيع الناتج الاجتماعي على أساس أن نصيب كل فرد منه يتحدد وفقا لمدى مساهمته الحقيقية في

---

[1]د/ايميلي فهمي شنودة سامح جميل عبد الرحيم عصام توفيق قمر، تعليم حقوق الإنسان الفلسفة والواقع، الطبعة الأولى المكتبة العصرية، بيروت 22 لبنان، 2009

[2]د/خلفان حمد عيسى النظرية الإسلامية في الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الجنادرية، عمان، الأردن، 2016، ص 71 .

[3]د/عبد الله ساقور ، مرجع سبق ذكره، من 72 .

[4]د/خلفان حمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 71-72

النشاط الاقتصادي، وأساس المساهمة الحقيقية هو العمل، فالدخل يوزع طبقا لمبدأ الكل بحسب عمله، ولكل هذا المبدأ ليس معيارا مطلقا. بل يكمله معيار آخر وهو لكل بحسب حاجته وهذا الأخير يعبر عن الدخل العيني أو الخدمات التي يجب أن تقدم لجميع الأفراد في المجتمع الاشتراكي بصرف النظر عن قدراتهم وخبراتهم المتمايزة، وبصرف النظر عن مقدار ما ساهموا به في الإنتاج وتقدم المجتمع، ومن أهم صور هذه الخدمات التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي وإعانات الأسرة.[1]

1- عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي تتمثل أهم عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي بما يلي:[2]

فقدان الحافز لدى أفراد المجتمع لسببين أحدهما عدم السماح بالملكية ثانيهما عدم السماح بالمشاركة بالأرباح، وهذان الأمران هما أهم دعامتان في الإنتاجية والتنمية.

انخفاض إنتاجية العامل حيث أن غياب الحافز يفقد العامل الدافع إلى تجويد عمله ورفع مستوى إنتاجيته.

ضعف الكفاءة في توظيف الموارد المتاحة لأن الإدارة هي الدولة، والذي يقوم بإدارة الموارد هي الفئة

الحاكمة في دولة النظام الاشتراكي بغض النظر عن كفاءتها.

- سيادة وانتشار البيروقراطية في كافة مؤسسات الدولة، وتعقيد الإجراءات وتطويلها.

ضعف تحقق العدالة بين أفراد المجتمع حيث قد تحصل الفئة الأكثر قربا من الحكام على ميزات أكثر وأفضل.

- انعدام وسائل حياة الرفاهية بين معظم أفراد المجتمع، وربما يستثنى من ذلك بعض أفراد الفئة الحاكمة.

أسس النظام الاشتراكي:

يرتكز النظام الاشتراكي على مجموعة من الأسس نذكر منها ما يلي :

• الملكية العامة لوسائل الإنتاج : تعد الأراضي الزراعية والمناجم والمصانع ووسائل النقل الرئيسية وغيرها من وسائل الإنتاج، ملكية عامة في المجتمع الاشتراكي معبراً عنها

[1] زينب حسين عوض الله سوزى عدلى ،العلاقات الاقتصادية الدولية ،الاسكندرية، دار الفتح ، من 168 .
[2] عامر محمد سعيد طوفان النظام الاقتصادي الإسلامي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار البيروني، عمان، الأردن، ص 33

بالدولة الممثلة للشعب ، بالشكل الذي تخدم المجتمع ككل مع خضوعها لإطار قانوني تحدد فيه الملكيات الصغيرة التي تحترم كذلك.

التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي : التخطيط هو عملية حصر وتخصيص موارد البلاد وتنظيم طرق استغلالها بكيفية وأسلوب وآليات متكاملة منسجمة لتحقيق حاجات المجتمع، كما يعد دراسة مستقبلية لإمكانيات البلاد عبر خطة شاملة لمدّة معينة يتم فيها تحديد للإمكانيات المتاحة التي يجب استغلالها لتلبية متطلبات المجتمع وتطويره لأجل تحقيق تنمية سريعة شاملة ومتوازنة.

1-زوال المنافسة التجارية : أي القضاء على المنافسة الفردية وخلق منافسة من نوع آخر المنافسة بين الأفراد والمؤسسات في زيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعًا.

إن الأسس التي بنيت عليها الاشتراكية تدعوا إلى تحقيق المصلحة العامة بأسلوب التخطيط، تلك الوسيلة الأنجع لتجنب وقوع الدولة في الأزمات الاقتصادية.

4-أهداف النظام الاشتراكي :

يطمح النظام الاشتراكي إلى تحقيق جملة من الأهداف هي :

أ – تحقيق العدالة الاجتماعية : وذلك بتوزيع الدخل الوطني على الأفراد بطريقة عادلة طبقاً لفكرة (كل حسب طاقته ولكل حسب عمله).

ب – القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.

ج – تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.

د – توفير الخدمات المجانية : تعليم، صحة ... الخ.

هـ – القضاء على البطالة، وتوفير وظائف العمل عن طريق استحداث مشاريع جديدة.[1]

المطلب الثاني : النظريات الحديثة

شهدت العقود القليلة الماضية ميلاد العديد من المحاولات الفقهية، التي اجتهدت لتفسير أسباب قيام العلاقات الاقتصادية الدولية. وعلى نفس النمط الذي اتبعناه أعلاه، معروض أدناه لأمثلة من أبرز تلك النظريات ومن بينها نظرية فيرنون (دورة حياة المنتج)، كما أن هناك النظريات الإمبريالية في كتابات ماركس وروزا لكسمبورج، ونظريات التبعية من

[1] ميثم صاحب عجام -مرجع السابق -الطبعة الاولى 2019 م-1440ه- دار البداية ناشرون و موزعون ص40

بينها نظرية التنمية اللا متكافئة لسمير أمين، ونظرية دور التبادل الدولي في تعميق التخلف بدول الجنوب.

السياق التاريخي للتطور النظري

قبل الخوض في النظريات الحديثة، من المهم فهم التطور التاريخي للنظريات الاقتصادية الدولية:

1. المرحلة الكلاسيكية: سيطرت عليها نظريات التجارة التقليدية (آدم سميث، ديفيد ريكاردو)
2. مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية**: هيمنة النظريات الكينزية ونظريات التبعية
3. عصر العولمة: صعود النيوليبرالية ونظريات الاعتماد المتبادل
4. المرحلة المعاصرة: نظريات التركيبية والتحول الرقمي

النظريات الحديثة الرئيسية

1. نظرية الاعتماد المتبادل المعقد (Complex Interdependence)طورها روبرت كيوهان وجوزيف ناي في السبعينيات، ثم تطورت لاحقاً:

- تؤكد على تعدد القنوات التي تربط المجتمعات عبر الحدود
- تركز على تعدد القضايا (ليس الأمن فقط بل الاقتصاد والبيئة وغيرها)
- تنفي هرمية واضحة للقضايا الدولية
- تفسر دور الجهات غير الحكومية في العلاقات الاقتصادية

2. نظرية النظم العالمية (World Systems Theory) امتداد لأعمال إيمانويل والرشتاين، مع تحديثات حديثة:

- تقسيم العالم إلى مركز، شبه محيط، ومحيط
- تحليل سلاسل القيمة العالمية كأداة للهيمنة
- دور المؤسسات المالية الدولية في إعادة إنتاج التقسيم العالمي للعمل
- تأثير الرأسمالية المعرفية على التراتبية العالمية

2. نظرية الحوكمة العالمية (Global Governance Theory) تركز على:

- شبكات الحكم متعددة المستويات
- دور الجهات الفاعلة غير الحكومية (الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية)

- آليات صنع القواعد الاقتصادية العالمية
- صعود "السلطة الخاصة" في الاقتصاد العالمي

3. نظريات سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains Theories)

- تحليل كيفية توزيع القيمة عبر الحدود
- نظريات التقييد (GVC Governance)
- تأثير الثورة الرقمية على الجغرافيا الاقتصادية
- صعود "الرأسمالية المنصة" واقتصاد المشاركة

5. النظريات الجيوسياسية–الاقتصادية الجديدة

- التركيز على التنافس التكنولوجي كمجال جيوسياسي رئيسي
- نظريات "الصراع الهيكلي" في النظام الاقتصادي الدولي
- عودة دور الدولة في الاقتصاد (الرأسمالية الدولة)
- اقتصاديات العقوبات والحروب الاقتصادية

تتجه النظريات الحديثة نحو:

- المزيد من التكامل بين التحليل الاقتصادي والجيوسياسي
- التركيز على التفاعل بين التكنولوجيا والعلاقات الاقتصادية
- أهمية العوامل غير المادية (المعرفة، البيانات) في خلق القيمة
- تحدي المفاهيم التقليدية للسيادة في الاقتصاد العالمي

تظل النظريات الحديثة للعلاقات الاقتصادية الدولية في تطور مستمر لمواكبة التحولات السريعة التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي، مما يجعل هذا الحقل الدراسي من أكثر المجالات ديناميكية في العلوم الاجتماعية المعاصرة.

الفرع الاول : نظريات الحديثة

ومن منطلق التبسيط الذي التزمنا به نقصر عرضنا على ثلاث من أبرز تلك النظريات وهي:

1. نظرية دورة حياة المنتج لفيرنون.
2. نظرية الإمبريالية في كتابات روزا لكسمبورج.
3. نظرية التنمية اللامتكافئة لسمير أمين.

1. نظرية دورة حياة المنتج Product Life Cycle Theory

ونظرية دورة حياة المنتج – كما وضعها فيرنون (6691) – هي بكل بساطة عبارة عن تحليل للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن. فدورة حياة المنتج تقوم على افترض أساسي وهو أن أي منتج يشبه الإنسان في دورة حياته. فالمنتجات تبدأ بفكرة (حمل) ثم تنتج (ميلاد) ثم تنضج ثم تبدأ المرحلة النمطية أي الشيخوخة التي يليها الانحدار، وأخيراً الموت. فالمنتجات تبدأ أو تولد في بلد متقدم وتنتهي في بلد متخلف، ثم يتم التصدير بعد ذلك إلى البلد الأم المتقدم.

ولهذا فإن المنتج له دورة حياة تمر عبر سلسلة من المراحل. وقد ميزت النظرية بين ثلاث مراحل أساسية في دورة حياة المنتج، مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج، وأخيراً مرحلة المنتج النمطي.

أولاً مرحلة المنتج الجديد New product:

تبدأ تلك المرحلة في بلد متقدم Developed Country مثل الولايات المتحدة، حيث التطور التقني والمهارات البشرية العالية والدخول المرتفعة. تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، ومن الممكن بالخسائر المالية، التي قد لا يصاحبها حملات Campaignsإعلانية مكثفة خلال مرحلة المنتج الجديد إلى السوق (تكلفة مرتفعة)، وذلك بهدف خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة . فوفقاً لتلك النظرية، فإن عملية تطوير منتج جديد أو التحسين، على، المرتفعة. تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، ومن الممكن بالخسائر المالية، التي قد لا يصاحبها تحقيق الربح. حيث تقاد حملات Campaigns إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق (تكلفة مرتفعة)، وذلك بهدف خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة .

فوفقاً لتلك النظرية، فإن عملية تطوير منتج جديد أو التحسين على منتج قائم غلباً ما يتم في الدول المتقدمة اقتصادياً مثل الولايات المتحدة. كما أن هناك احتمال كبير في أن يتم إنتاج المنتج الجديد في الدول التي نشأ فيها المنتج. ومرجع كون البداية في الدولة الأم هو حالة عدم اليقين خلال تلك المرحلة، ومن ثم يكون المرغوب أن تكون البداية بالقرب من السوق الأم، حتى يسهل إجراء التغييرات المطلوبة. كما أن هناك احتمال كبير أن تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية خلال تلك المرحلة. أي أن أي تغير في الثمن ولو بارتفاع طفيف يقابله اخفاض أكبر في الطلب عليه نظراً لكونه منتج جديد. ونظراً لغياب المنافسة

في تلك المرحلة وكون المنتج جديد، فإن الشركة صاحبة المنتج الجديد لن تعول أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج وأثرها على الأسعار التي تعرض بها السلعة. كما أنه في تلك المرحلة لا تواجه الشركة الجديدة أو صاحبة المنتج الجديد ضغطاً للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أي من تكاليف الإنتاج الأخرى.

وفي الوقت الذي يتم فيه تصريف وبيع معظم منتجات المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم خلال تلك المرحلة، فإن الشركة المبتكرة للمنتج الجديد سوف تسعى للبحث عن فرص تصديرية. ستظهر تلك الفرص التصديرية أولاً في الدول المتقدمة الأخرى (وليكن دول الاتحاد الأوروبي)، حيث تتشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع الأفراد في الدولة التي نشأ فيها المنتج . خلال نهاية تلك المرحلة، سوف تُجبّر الشركة المبتكرة على القيام بالاستثمار في الخارج.

ثانياً: مرحلة المنتج الخاضع Maturity stage

خلال تلك المرحلة، يشهد المنتج عملية نمو سريع، وذلك بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء. كما أن المنافسة Competition تبدأ في الظهور خلال تلك المرحلة. كما أن الطلب في الدولة الأم يصبح أكثر حساسية لعامل الثمن أو الأسعار، وذلك نتيجة لتصاعد حدة المنافسة. وفي مرحلة تالية، يصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج في الدولة الأم وذلك لأسباب عديدة؛ من بينها ظهور منافسين جدد بالداخل. ولهذا وبالتبعية، فإن الشركة ستجد أنه من الضروري بل من المربح التحرك للاستثمار في الخارج.

ومن ثم يدخل المنتج مرحلة النضج التي يليها الانهيار، حيث يتغير أو يتبدل الذوق العام أو ربما يكون ذلك راجعاً إلى اعتماد المنتج على تكنولوجيا عتيقة أو متخلفة.

يترتب على هذا التحول انخفاض في المبيعات ومن ثم الأرباح. وبناءً عليه، يكون من الأفضل أن تجرب الشركة ممارسة نشاطها، بأن تبدأ حياة جديدة في مكان أخر غير الدولة الأم. خلال مرحلة المنتج الناضج، تقوم الشركة المبتكرة بالاستثمارالأجنبي المباشر، وذلك لبناء وتطوير قنوات إنتاج خاصة بها في الخارج. ويكمن السبب الرئيسي لقيام الشركة بالاستثمار في الخارج في حماية سوقها الذي خلقته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير. كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة للاستثمار في الخارج ومعظمها دفاعية، كما قد تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة في البلد المستورد بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل تلك الدولة المستوردة، ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة

في السوق المستورد[1]، مما يخفض من الطلب عليها. كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلاً من القيام بالإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير، وما يحمله من تبعات. كل تلك العوامل تمثل قوي دافعة للشركة على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً: مرحلة أفول المنتج (المنتج الدمطي) Decline Stage

المرحلة النهائية في دورة حياة المنتج هي مرحلة المنتج النمطي، أي من غير الممكن تمييزه عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو بالدولة المتقدمة التي تم الانتقال إليها، ولهذا هو منتج نمطي أي غير متميز عن غيره، لذا فإن المنافسة بين تلك النوعية من المنتجات أو التمييز بينها يتم من خلال الثمن، والثمن وحده. ستستمر الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة صاحبة المنتج المبتكر في الازدياد، حيث سينمو عدد المقلدون للمنتج، ومن ثم يصبح العرض أكثر من الطلب القائم، فتنخفض الأسعار أكثر فأكثر. عند هذا المفترق Junction، يصبح تخفيض تكلفة الإنتاج أمراً حتمياً، والبحث عن التكلفة المنخفضة يجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجها للدول الأقل نمواً، حيث تكلفة العمل المنخفضة. في هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر، وإقامة نشاط اقتصادي في الدول المتخلفة. عند هذه المرحلة فقط تظهر الدول النامية في الصورة ولكن تجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال تلك المرحلة ليست للاستهلاك المحلي في الدول النامية المضيفة، وإنما للتصدير للدولة الأم أو غيرها من الدول المتقدمة. فهنا تكون استراتيجية الشركة هي الإنتاج من أجل التصدير Export-oriented strategy وليس لإحلال الواردات أي ليس لخدمة سوق البلد المضيف.

من الملاحظ أن معظم كتابات الاقتصاد الدولي تستخدم نظرية دورة حياة المنتج على أنها نظرية وضعت لشرح أسباب قيام التجارة الدولية في حين أنها – وكما عرضنا – وضعت لشرح ظاهرة محددة وهي الاستثمار الأجنبي المباشر، والعلاقات الاقتصادية الدولية متشعبة المجالات والاستثمار الأجنبي المباشر ليس إلا واحداً من مفرداتها. حتى في إطار تقييمنا لنظرية دورة حياة المنتج- على اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد صور

[1] د/أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة، 2000، صـ57 ..72

العلاقات الدولية- يكمن القول أن تلك النظرية قد ساهمت بشكل كبير في توسيع إدراكنا أو فهمنا لأسباب حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أنها ألقت الضوء على عناصر هامة مثل التوقيت والعامل الجغرافي والتقارب الثقافي في تفسير أسباب قيام الشركة بالاستثمار في دولة غير الدولة الأم. إلا أن نظرية فيرنون أظهرت لنا – وعن غير قصد – موقع الدول المتخلفة على خريطة المشروع الرأسمالي. فهي لا مكان لها في العلاقات الاقتصادية، إلا عندما يكون المشروع الرأسمالي في حاجة إلى تخفيض التكلفة والمحافظة على أرباحه، فهنا يبحث عن أسواق الدول النامية. ومن ثم يمكن أن نعتبر أن نظرية فيرنون أثبتت وبطريق غير مباشر أن الإمبريالية والسيطرة والاستنزاف الغربي لمقدرات الشرق والجنوب حقيقة أكدها عن غير قصد العالم الأمريكي فيرنون.

2. نظرية الإمبريالية في كتابات روزا لكسمبورج.

اشتهرت روزا لكسمبورج خلال النصف الأول من القرن العشرين بكتاباتها الموضحة لحقيقة النظام الرأسمالي، وكيف أنه لكي يحافظ على وجوده واستمراره مُطالَب بأن يجد باستمرار أسواقاً لمنتجاته في الخارج (طلب)، خاصة في المستعمرات التي لم تدخلها بعد علاقات الإنتاج الرأسمالية.

ففي تحليلها لطبيعة وتركيبة المجتمع الرأسمالي استبعدت روزا أن يأتي هذا الطلب من جانب الطبقة الرأسمالية لأن الفائضِ (الربح) الذي تحققه تقوم بادخار معظمه، كما أن استهلاكها قليل جداً إذا ما قورن بدخلها. وفي نفس الوقت تستبعد روزا أن يأتي هذا الطلب الإضافي Additional Demand من قبل الطبقة العاملة، وذلك لأن دخولها في حدود حد الكفاف فكيف يتسنى لها التوسع في طلب.

ولهذا كان على البلدان الرأسمالية (والتاريخ يشهد بذلك) أن تلجأ لاستخدام القوة والاحتلال Force & Occupation، وذلك للهيمنة على الأسواق غير الرأسمالية. ولكن الأسواق الخارجية تلعب دورين مهمين للنظام الرأسمالي: أولاً تشكل سوقاً للطلب على المنتجات المصنعة في البلاد الرأسمالية، وبهذا يتم التخلص من الفائض، ثانياً فإن الأسواق[1]

[1] د/أحمد جمال الدين موسى، مرجع السابق العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة، 2000، صـ70

الخارجية تكون مصدراً للمواد الأولية التي تطلبها الصناعات الرأسمالية. نلحظ من خلال تحليل روزا لكسمبورج أن العلاقات الاقتصادية الدولية هي علاقات سيطرة وتبعية، سيطرة من قبل الغرب الرأسمالي على مقدرات الجنوب المتخلف The Underdeveloped South وتبعية من الجنوب، الذي كتب عليه أن يبقى متخلفاً وتابعاً للشمال والغرب المتقدم. ليس هذا فقط بل كتب على الجنوب أن يكون موضعاً لتفريغ مشكلات وأزمات الشمال، لا أن يكون شريكاً في التقدم والرقي.

ولهذا فإن وصف العلاقات الاقتصادية على أنها علاقات تجارية يكون وصفاً غير صائب، لأن التجارة والتبادل تكون بين طرفين لكل منهما أهدافه وسلطاته وحريته، ولا مكان لتلك الأشياء في عالم الإمبريالية والتبعية الذي صنعته الرأسمالية العالمية.

3. نظرية التنمية الغير – متكافئة لسمير أمين.

سمير أمين هو اقتصادي مصري، من أشهر كتاب مدرسة التبعية في العالم، وقد تقلد مناصب مهمة في مؤسسات الأمم المتحدة. وعلاقات التبعية (أي تبعية دول الجنوب لدول الشمال) والتخلف كانت هي الشغل الشاغل للاقتصادي سمير أمين. فقد أكد على حقيقة التبادل غير المتكافئ بين دول المراكز (الدول الصناعية الغربية) وبين دول المحيط أو الأطراف (الدول المتخلفة التابعة).1 وقد انتقد سمير أمين الأساس الذي أقيمت عليه النظريات التقليدية في التجارة الدولية مثل المزايا النسبية وغيرها، فالتجارة الدولية من وجهة نظره ما هي إلا حصيلة علاقات متشابكة نشأت وتكونت تاريخياً بين دول المراكز ودول الأطراف، وكذلك الظروف التي أحاطت بعملية اندماج اقتصاديات الأطراف بالمراكز. فمنذ قيام التخصص الدولي سخرت اقتصاديات وأسواق الأطراف لخدمة المراكز وتبعتها في كل تقلباتها وأزماتها، سواء تم ذلك في صورة الاحتلال العسكري للاستنزاف الاقتصادي، شأن الوضع خلال حقب الاستعمار، أو تم في صورة إحكام السيطرة الاقتصادية للشمال على الجنوب، كما هو الحادث الآن من خلال تنظيمات وآليات ضغط دولية مثل منظمة التجارة وصندوق النقد.[1]

[1] د/أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة، 2000، صـ57 ..72

الفرع الثاني :العوامل المؤثرة لنشأة النظرية الحديثة

نشأة النظريات الحديثة للعلاقات الاقتصادية الدولية تأثرت بعدة عوامل متشابكة تاريخية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية. فيما يلي شرح مفصل لأهم هذه العوامل:

التطورات التاريخية الكبرى.

- الحرب العالمية الثانية (1939–1945):

أدت إلى إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي، حيث ظهرت الحاجة إلى مؤسسات دولية لتنظيم العلاقات الاقتصادية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

- انهيار نظام برايتون ودوز (1971): مع إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، تحول النظام من أسعار صرف ثابتة إلى أسعار صرف عائمة، مما أثر على نظريات التجارة والتمويل الدولي.
- نهاية الحرب الباردة (1991):فتحت الباب لانتشار العولمة الاقتصادية ودمج الاقتصادات الاشتراكية السابقة في النظام الرأسمالي العالمي.

2. العولمة الاقتصادية

- زيادة حركة السلع والخدمات: توسع التجارة الدولية بشكل غير مسبوق، مما دفع إلى تطوير نظريات جديدة مثل "التجارة العادلة" و"نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي".
- تدويل الإنتاج: ظهور الشركات متعددة الجنسيات أدى إلى نظريات مثل "نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر" (FDI) و"نظرية الشبكات العالمية للإنتاج".
- التدفقات المالية الدولية: تحرير الأسواق المالية أثار نظريات حول مخاطر الأزمات المالية (مثل أزمة 2008) ودور المضاربة في عدم استقرار الاقتصاد العالمي.

3.التقدم التكنولوجي

- ثورة المعلومات والاتصالات: سهلت التجارة الإلكترونية والعمل عن بعد، مما أثر على نظريات تقسيم العمل الدولي (مثال: نظريات "اقتصاد المنصات").
- لابتكار في النقل والخدمات اللوجستية: خفضت تكاليف التجارة، مما عزز نظريات "سلاسل القيمة العالمية" (Global Value Chains).
- الذكاء الاصطناعي والروبوتات: أثرت على نظريات العمالة والتجارة، خاصة مع إعادة توطين بعض الصناعات (Reshoring).

4. التحولات السياسية والمؤسسية

- صعود المؤسسات الدولية: مثل منظمة التجارة العالمية (WTO)، التي أثرت في نظريات تحرير التجارة وحل النزاعات.
- التكتلات الاقتصادية الإقليمية: مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا، مما أدى إلى نظريات "التكامل الاقتصادي" و"التجارة التفضيلية".
- دور الدول الناشئة (مثل الصين والهند): غيرت موازين القوى الاقتصادية، مما أثر على نظريات "التنمية غير المتوازنة" و"صعود الجنوب العالمي".

5. الأزمات الاقتصادية والمالية

- أزمات الديون (مثل أزمة أمريكا اللاتينية 1980): أدت إلى نظريات حول إدارة الديون السيادية وبرامج التكيف الهيكلي.
- الأزمة المالية الآسيوية (1997): أظهرت مخاطر تحرير رأس المال السريع، مما عزز نظريات "ضوابط رأس المال".
- أزمة 2008: أعادت الاهتمام بنظريات "الاقتصاد الكينزي الجديد" ودور الدولة في تنظيم الأسواق العالمية.

6. العوامل الاجتماعية والثقافية

- انتشار ثقافة الاستهلاك العالمي:

أثر على نظريات "التجارة غير المتكافئة" و"العولمة الثقافية".

- حركات العدالة الاجتماعية: مثل مناهضة العولمة، مما دفع إلى نظريات "التنمية المستدامة" و"المسؤولية الاجتماعية للشركات".
- الهجرة الدولية أدت إلى نظريات حول "تحويلات العمالة" و"أثر الهجرة على الاقتصادات المرسلة والمستقبلة".[1]

[1] د/جلطي غانم ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان 2021-2022 مطبوعة بيداغوجية

الفصل الثاني: مجال التعاون الدولي لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية الشامل

يعد التعاون الدولي من الأسس الراسخة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن المبادئ الأساسية في القانون الدولي، ويعني اقامة الدول لعلاقات تعاونية فيما بينها سواء كانت سياسية أو دبلوماسية أو اقتصادية أو تجارية، وسواء كان ذلك في اطار ثنائي او متعدد الأطراف أو في اطار منظمة دولية، بغرض تحقيق مصالح مشتركة وتفادي حالات التصادم التي قد تؤدي إلى خلف حالة من الازمة والتوتر قد تصل لدرجة اعلان الحرب لم تعد الدولة قادرة لوحدها على مواجهة تهديدات شاملة قد تصدر قد تصدر من فواعل دوليين، من داخل الدولة، من قبل جماعة أو من قبل الأفراد، كما قد تكون ذات صبغة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، كما قد تجمعها كلها أو بعضها.

فالأمن أصبح مسؤولية العالم بأكمله بما فيه المنظمات الإقليمية، منظمة الأم المتحدة، المنظمات الحكومية أو غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، الجمعيات، المجتمع المدني وّ حتى الأفراد. لقد أدت التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة إلى خلق وعي عالمي بخطورة التهديدات و بضرورة التعاون الجماعي المتعدد الأبعاد و المستويات، الأمر الذي تأكد من خلال تكثيف العمل على المستوى العالمي، وتعمل الأمم المتحدة على خلق أمن عالمي حقيقي فعقدت العديد من القمم والمؤتمرات، وأصدرت العديد من الإعلانات العالمية. ولهذه الأعمال عدة خصائص هي:

-تجمع تقريبا كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و المجموعة الدولية.

-حضور عدد كبير من الرؤساء، أو رؤساء الحكومات ومنه أتت تسمية قمة الأرض.

-تشرك معها عمل المنظمات غير الحكومية، التي تجتمع في منتدى منفصل موازي لاجتماع الدول في نفس الوقت، وفي نفس العاصمة.[1]

لم يعد مفهوم الأمن يرتبط فقط بالمحددات العسكرية و إنما بالأبعاد الأخرى خاصة الاقتصادية منها لدورها في تحقيق أمن واستقرار الدولة والنظام الدولي، فالأمن لا يعني مجرد غياب الحرب ولكن التعاون و الاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار، بدليل أهمية العامل الاقتصادي في بناء النظرية الليبرالية على مفاهيم التعاون والاندماج والاعتماد المتبادل لتفادي الحرب وتحقيق الأمن. فقد تنشب النزاعات ليس بسبب

[1] حمدي كنعان (طاهر) (تحرير)، هموم اقتصادية عربية (التنمية- التكامل – النفط- العولمة)، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

التهديدات السياسية والعسكرية على السيادة، وإنما بسبب تدهور البيئة وانغلاق خيارات التنمية لا تتحقق التنمية الإنسانية المستدامة بالاعتماد فقط على الدولة أو على المنظمات الدولية، فلابد من تعاون الطرفين واشراك فواعل أخرى محلية ودولية لإنجاحها. فإقامة مسار التنمية المستدامة يستدعي مشاركة فعالة لمجموع الفاعلين الاجتماعيين بدءا من الوحدات الدولية إلى المواطنين، كما تعد المساعدات سواء كانت مالية/مادية أو فنية ضرورية للدفع بالتنمية في الدول النامية نضرا لعجزها، مما يجعل التعاون الدولي جسر رابط بينها وبين الدول الصناعية، و أحد المحاور الرئيسية في العلاقة بين الطرفين[1]

المبحث الاول: منظمة التجارة العالمية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية الدولية

عرف أحد الفقهاء منظمة التجارة العالمية على أنها : « إحدى المنظمات الدولية التي تم إنشائها عام 1994 عبر اتفاقية ومعاهدة تأسيسية تلزم الدول المنضمة إليها بمجموعة من قواعد العمل في محال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية وتمتد هذه القواعد لتشمل السياسات الداخلية المؤطرة في التجارة العالمية، مثل إجراءات دعم السلع والخدمات التي تدخل في محال التجارة أو القيود والرقابة على الجودة، ورفع القيود الجمركية والحماية التي تقدمها الدول صناعاتها وتطبيق قواعد الملكية الفكرية، وتعتبر هذه المنظمة هي الوريث القانوني لاتفاقيات الجات [2]

وما يلاحظ على هذا التعريف أنه ركز بشكل كبير على الجانب العملي للمنظمة، وهو ما يعرف بمصطلح موضوعات المنظمة وتتمثل في تجارة السلع والخدمات والملكية الفكرية، إضافة إلى الموضوعات المتعلقة بالاتفاقات التجارية عديدة الأطراف. كما يعرفها آخر بأنها « منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الإطراق المختلفة في العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاية،

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003

[2] سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية وآثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية، دار الحامد للنشر والتوزيع الرياض (درت)، في 20

وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي ويمتاز هذا التعريف بشموليته، وذلك لاحتوائه على حل المسائل المتعلقة بالمنظمة من طبيعة ومحالات عمل وأهداف.

كما يمكننا أن نشير إلى مزيد من التعريفات حول المنظمة، فتعرف على أنها : « أنها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية، من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية، وحماية الملكية المعنوية[1]

أصبحت منظمة التجارة العالمية اعتبارًا من أول عام1995 هي المسئولة عن الإشراف على النظام التجاري العالمي، ولا ريب أن تحرير التجارة والاستثمار في جميع المجالات التي شملتها جولة أورجواي عززت تنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية وبروز اتجاهات جديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر بفضل سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية والمنظمات العالمية على إدارة الاقتصاد العالمي .)[2]

تُعدّ التجارة محرك الحياة الذي يعتمد عليه الإنسان ليحقق رغد العيش، والرفاهية الاجتماعية، فهي أثرت على حياة البشر بشكلٍ هائلٍ، كما أنها وسعت مداركهم وعقولهم على إمكانيات جديدة، وتربط بين الناس بعلاقات متشابكة تُسمى العلاقات التجارية، والتي تُعتبر المفتاح الأساسي للنمو الاقتصادي، ومن هنا كان لا بدّ مِنْ منظمة تديرُ تلك العلاقات وتقوم بإعدادِ القواعد والقوانين لِتَسير عليها النشاطات التجارية في ظلّ الانفتاح الاقتصادي العالمي، ولتُيّسيرِ سُبل التجارة بين الشعوب والدول المختلفة في ضوء تطورات المجتمع الدولي، و ازدياد التجارة الدولية، والعمل على تسهيلها بين الدول، وإزالة العوائق التي تمنع زيادة حجم تبادل التجارة الدولية، فأنشأت منظمة التجارة العالمية رسمياً في الأول من يناير 1995م، مؤشرةً لمرحلة جديدة للاقتصاد العالمي، مفادها تقليص إن لم يكن إزالة أي حاجز أمام التبادل التجاري العالمي، وربط العلاقات والمصالح التجارية الدولية بين مختلف دول العالم، وتنظيم وتشجيع التجارة الدولية المتعددة الأطراف

---

[1]عبدالمطلب عبد الحميد الحات وآليات منظمة التجارة العالمية (من أورجواي السائل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، القاهرة 2002، من 176.)

[2]د/احمد حسن منظمة التجارة العالمية و مبادئها ، جامعة المتوفية –كلية الحقوق –2021م

وبذلك تكون قد اكتملت زوايا مثلث مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.[1]

المطلب الاول: نشأة و تطور المنظمة

بدأت منظمة التجارة العالمية (WTO) نشاطها في أول يناير/ كانون الثاني 1995 ومع أنها تعد بمثابة التطبيق الأخير لنموذج النظام التجاري متعدد الأطراف The Multilateral Trading System General Agreement on Tariffs and Trade (MIS) – إلا أنها بالقطع لم تكن التجربة الأولى في هذا الإطار، فقد شهد عام 1947 توقيع أول اتفاقية في إطار هذا النظام عرفت باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وكان الهدف الأساسي للاتفاقية هو تحقيق حرية التجارة في السلع دون عوائق جمركية أو غير جمركية، وتضمنت الاتفاقية تخفيضات جمركية من جانب الدول الأعضاء وقواعد للحد من استخدام الإجراءات التجارية التقليدية وأهمها الحظر الحصص الكمية القيود الإدارية كالتراخيص وغيرها ودخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ في أول يناير/ كانون الثاني 1948 حيث عليها ثلاثة وعشرون دولة.

الاتفاقية دورات متتالية لبحث تبادل تخفيضات جمركية جديدة وبحث انضمام دول أخرى إلى الاتفاقية. ففي عام 1961 تم الاتفاق على الترتيبات قصيرة الأجل لتجارة المنسوجات القطنية كاستثناء من قواعد الجات وسمحت الترتيبات بالتفاوض على قيود كمية على صادرات الدول من منتجات الأقطان. وتحولت هذه الترتيبات قصيرة الأجل إلى ترتيبات طويلة الأجل في عام 1962 واستمر العمل بها حتى عام 1974 حينما بدأ سريان ترتيبات الألياف المتعددة Multifibre التدريجي في تجارة المنتجات النسيجية مع تجنب التأثيرات الضارة على الأسواق وخطوط الإنتاج . وتم من العمل بهذه الترتيبات مرارا حتى عام بهدف تحقيق التحرير وتعتبر الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أول خطوة في إرساء النظام التجاري متعدد الأطراف.[2]

وخلال الفترة ما بين توقيع اتفاقية الجات عام 1947 وإعلان قيام منظمة التجارة العالمية عام 1994 تم اتخاذ العديد من الخطوات الهامة في إطار تطوير النظام التجاري متعدد

[1] د/ ابراهيم محمد العناني،المنظمات الدولية،القاهرة،المطبعة التجارية الحديثة1995

[2] د/عادل محمد خليل خبير اقتصادي ومستشار لشئون منظمة التجارة العالمية

الأطراف وتعميق مضمونه. فقد عقدت الدول الموقعة على وفي عام 1964 بدأت مفاوضات دورة كيندي التحقيق المزيد من التحرير للتجارة الدولية

الفرع الاول : نشأة منظمة التجارة العالمية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول من بعث بفكرة إنشاء منظمة عالمية للتجارة، وذلك بموجب اتفاقية برايتون وودز (Bretton Woods) والتي أعدتها الحكومة الأمريكية في سنة 1945، إلا أن الكونجرس الأمريكي رفضها، وبالتالي لم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ، وبعد انتهاء الحرب الباردة رأى الفقهاء والخبراء بأن النظام الاقتصادي لا بد أن يقوم على حرية التجارة، وتجسيدا لهذه الفكرة أنعقد مؤتمر هافانا سنة 1948[1] حيث انبثق عن هذا المؤتمر ما يعرف بـ – ميثاق هافانا والذي أكد في بنوده على حرية التجارة، وضرورة إنشاء منظمة عالمية للتجارة الدولية، ولكن هذا الاتفاق لم يرى النور لأنه لم يدخل حيز النفاذ، وذلك راجع إلى أن (و.م.أ) لم تصادق عليه [2]وفي الوقت الذي أصبحت فيه تحرير التجارة الدولية أمر ملح تجسده طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية، فقد تم إبرام الاتفاق العام للتعريفات والتجارة واعتبرت بمثابة حل مؤقت، وتدبير وقتي provisional measures لحين إنشاء منظمة لإدارة التجارة الدولية، وقد تم التوقيع على هذه اتفاقية (الجات) في 30 أكتوبر 1947 في مدينة جنيف بسويسرا، واعتبرت كمدونة قواعد تجارية، وجهازا مختصا بالتفاوض في موضوعات التجارة الدولية. وبعد ذلك بدأت تطفو جهود دولية على سطح الساحة التجارية الدولية، تدعوا إلى فكرة تحويل اتفاقية(الجات) إلى منظمة للتجارة العالمية، وعملا بهذه الفكرة انطلقت أضخم مفاوضات تجارية دولية في إطار (الجات)، وتتمثل في مفاوضات جولة الأورجواي uruguay round [3] والتي تم الاتفاق على انطلاقها بموجب الاجتماع المبرم في – بونتادل إيست– في الأورجواي، والمنعقد

---

[1] صدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمم المتحدة، بناء على طلب الولايات المتحدة والمتمثل في إقامة مفاوضات الجاريةدوليةبعرض التحرير التجارة الدولية، توصية يعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن سنة1946 ، وانعقد هذا المؤتمر واستكمل أعماله في حنيف سنة1947 ، واختتمها في هافانا سنة1948 ، وذلك في الفترة من 1947/11/21 إلى غاية 1948/3/24، وقد شارك في هذا المؤتمر 50 دولة، أنظر : أسامة المحذوب الجات ومصر والبلدان العربية) من هافانا إلى مراكشي(، ولقى الدار المصرية اللبنانية، القاهرة2002 ، من36

[2] السمير اللقماني، المرجع السابق، ، منظمة التجارة العالمية وآثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية، دار الحامد للنشر والتوزيع الرياض (درت)، من ص02

[3] Emmanuel Combe, L'organisation Mondaile du Commerce, Armand Colin, paris 1999, p80

بحضور وزراء خارجية الدول الأعضاء، في الفترة الممتدة من 15 إلى 20 سبتمبر 1986، وبدأت هذه المفاوضات في سبتمبر 1986 وذلك بحضور 87 دولة[1] وقد تمخضت عن هذه المفاوضات ولادة منظمة دولية جديدة أطلق عليها اسم – منظمة التجارة العالمية

يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية (WTO) هي (منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة و تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويمه في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة و أفضل للنظام الاقتصادي العالمي. »[2]

وقد أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات بعد توقيع الاتفاقية الموقعة في مراكش 1994، بعد انتهاء جولة أورغواي وتشمل منظمة التجارة العالمية وقت إنشائها في أول يناير 1995 حوالي 110 دولة منهم 85 دولة نامية و أمامها طلبات للانضمام من 29 دولة ومن الضروري الإشارة إلى أن فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية قد نبعت لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عمل سكرتارية الجات، حيث أعدة الحكومة الأمريكية في عام1954 مشروعا لإنشاء تلك المنظمة على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إطار ما عرف باسم «اتفاقية بروتين وودز).

ولأسباب كثيرة تعطل دخول هذا المشروع إلى حيز التنفيذ بسبب اعتراض ورفض الكونغرس الأمريكي، إلا أنه نتيجة للتطورات والتغيرات الهائلة في فترة الثمانينات والنصف من التسعينات من القرن العشرين فقد برزت أهمية إيجاد منظمة للتجارة العالمية من جديد وبدأت المطالبة بإحياء هذه الفكرة خلال جولة أورغواي التي بدأت عام 1986؟ وبدأت مناقشتها والاتفاق عليها فقد تم الإعلان عنها في توقيع اتفاقات جولة أورغواي في مراكش بالمغرب عام 1994؟ لتبدأ عملها في أو لينار 1995 لتظهر إلى الوجود بعد حوالي 50 عاما.[3]

---

[1] المصلح الطراونة، وليلى العبيدي مامون، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدر للنفط اوبك دار وائل للنشر ،الاردن، 2013 ص123

[2] د/حسين القلاوي سهيل، منظمة العالمية للتجارة ،الطبعة الأولي، دار الثقافة، عمان، 2006، ص46

[3] د/حسين القلاوي مرجع السابق

ولذلك فقد استقبلت بآمال كبيرة من قبل الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية، بل وتوقعت أن تكون هذه المنظمة لها دور أكثر فعالية في ترسيخ النظام التجاري العالمي في الألفية الثالثة للوصول بالتجارة العالمية إلى آفاق أرحب ومجالات أكثر شمولا واتساعا ولذلك صاحب ظهورها ووجودها الحديث عن العولمة "GLOBALIZATION" وكيف أن هذه المنظمة ستعمق هذه العولمة لتجعل العالم بلا حدود وبلا قيود و موحدا في قواعد السلوك عند التعامل من خارج نطاق منظمة العالمية لتجارة الاقتصاديات القومية أي عند التعامل في مجال المعاملات الاقتصادية عبر الحدود والتجارة الدولية قبل مجالاتها تقريبا.

وكما هو واضح أن أطراف الاتفاقية التي أنشأت منظمة التجارة العالمية كلهم أقل في إنشاء وقيام نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يكون أكثر قدرة على البقاء والدوام بحيث يشمل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة فيما عرف بجات 1947) ونتائج الجهود السابقة لتحرير التجارة الدولية وجميع نتائج جولة أورغواي فيما عرف أيضا بحات 1994) ولنبدأ بمنظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات وتطبيق كل تلك الاتفاقيات بكفاءة وفعالية لرفع مستويات المعيشة وتحقيق التوظيف الكامل وزيادة واستمرار نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعلي وزيادة الإنتاج و الناتج بشكل متواصل ومستمر وزيادة التجارة الدولية من خلال تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل" بين كل أطراف النظام الاقتصادي العالمي الجديد بما ينجح الاستخدام الأمثل لموارد الدول وفقا لأهداف التنمية على مستوى كل دولة مع الأخذ بعين الاعتبار. حماية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بصور متوازية تماما مع مستويات التنمية التي يطلق عليها مفهوم التنمية المستدامة.

في الواقع لقد كانت النية الأصلية في إطار المفاوضات التي أدت إلى إبرام اتفاق الغات هي إنشاء منظمة عالمية تعنى بتأطير التجارة الدولية. ويجدر التذكير بأن التفاوض بخصوص الغات بدأ مباشرة بعد انتهاء الحرب العامية الثانية حيث دخلت 15 دولة في محادثات (ديسمبر 1945) لتخفيض الرسوم الجمركية وضبطها بغرض إعطاء دفعة مبكرة لتحرير التجارة والبدء في تصحيح إرث التدابير الحماية التي ظلت سارية منذ أوائل الثلاثينيات . أسفرت الجولة الأولى من المفاوضات عن حزمة من القواعد التجارية تتعلق خصوصا بنظام

الامتيازات التعريفية في صورة تخفيضات للرسوم الجمركية (حوالي 45 ألف تخفيض جمركي ما يعادل خمس التجارة الدولية بقيمة 10 مليار دولار آنذاك)[1]

وكانت المجموعة قد توسعت إلى 23 بحلول وقت توقيع اتفاق الغات في 30 أكتوبر 1947 الذي دخل حيز التنفيذ بحلول تاريخ 30 جويلية . 1948[2] بعد أقل من شهر من توقيع اتفاق الغات بدأ مؤتمر هافانا (21 نوفمبر 1947- 24 مارس 1948 بدعوة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، حيث تم الاتفاق مع نهايته على ميثاق المنظمة الدولية للتجارة. ولكن سرعان ما ثبت استحالة التصديق على هذا الميثاق في بعض الهيئات التشريعية.الوطنية. وقد كانت أكبر معارضة للاتفاق من طرف الكونغرس الأمريكي، على الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة كانت واحدة من القوى الدافعة لإبرامه. في عام 1950، أعلنت حكومة الولايات المتحدة أنها لن تسعى مجددا إلى الحصول على مصادقة الكونجرس على ميثاق هافانا [3] وبذلك ماتت فكرة منظمة التجارة الدولية فعليل وأصبح الغات الأداة الوحيدة متعددة الأطراف التي تحكم التجارة الدولية منذ عام 1948 حتى تأسست المنظمة العالمية للتجارة. بعد إبرام الغات تواصلت الجهود لخفض التعريفات الجمركية من خلال سلسلة من المفاوضات متعددة الأطراف عرفت باسم "الجولات التجارية" [4]

وقد تحققت أكبر التطورات في تحرير التجارة الدولية من خلال هذه الجولات التي عقدت تحت رعاية الآت وكان عددها ثماني جولات. في السنوات الأولى، ركزت جولات الآت التجارية على مزيد من خفض التعريفات الجمركية.

وكانت جولة طوكيو (من عام 1973 إلى عام 1979 بمشاركة 102 دولة) أبرز مرحلة تحققت فيها نتائج بهذا الاتجاه، حيث أقر خلالها خفض الرسوم الجمركية بمعدل

---

[1] الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة على الرابط التالي: https://www.wto.org/french/thewto f/what's f/tiff f/fact4_f.htmm

[2] بخالفة على انضمام الجزائر المنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2015، ص 14

[3] الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة على الرابط : https://www.wto.org/french/thewto f/what's f/tiff f/fact4_f.htm

[4] الجولات التفاوضية السابقة لإنشاء منظمة التجارة العالمية. وهي الجولة الأولى: جولة جنيف بسويسرا – 1947، الجولة الثانية: جولة أنسي في فرنسا – 1949، الجولة الثالثة: جولة توركاي في انجلترا – 1950-1951، الجولة الرابعة: جولة جنيف 1957-1954، الجولة الخامسة: جولة ديلون (جنيف) 1960-1961ء الجولة السادسة: جولة كينيدي: 1964 1967 -9

الثلث في الأسواق الصناعية التسعة الكبرى في العالم، مما أدى إلى انخفاض متوسط التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية إلى وقد تضمنت التخفيضات الجمركية، التي تم تنفيذها على مراحل خلال فترة ثماني سنوات، عنصر "التناسب" الذي يقتضي زيادة التخفيض كلما ارتفعت قيمة التعريفة الجمركية في قضايا أخرى، كان لجولة طوكيو نتائج متباينة.

فقد فشلت في التعامل مع المشكلات الأساسية التي تؤثر على تجارة المنتجات الزراعية وبالأخص مشكلة القيود غير الجمركية في صورة القيود الكمية (تحديد حصص الاستيراد والتصدير). وتجدر الإشارة إلى أن التخفيضات المستمرة في الرسوم الجمركية ساعدت على تحفيز معدلات عالية جدا من نمو التجارة العالمية بحوالي 8٪ سنويا في المتوسط، كما ساعد زخم تحرير التجارة على ضمان تجاوز نمو التجارة وتيرة نمو الإنتاج طوال حقبة الآت، وهو مقياس لقدرة البلدان المتزايدة على التجارة مع بعضها البعض وجني فوائد من ذلك في مقابل النتائج الإيجابية للغات ، دفع نجاح الاتفاق في خفض التعريفات إلى جانب مرحلة من.الركود الاقتصادي في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، الحكومات إلى ابتكار أشكال أخرى من الحماية للقطاعات التي تواجه منافسة أجنبية متزايدة. كما أدت معدلات البطالة المرتفعة والإغلاق المستمر للمصانع إلى قيام الحكومات في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بالسعي إلى ترتيبات ثنائية لتقاسم السوق مع المنافسين والشروع في سباق الإعانات وتقديم الدعم للمنتجين للحفاظ على سيطرتها على مجالات معينة من التجارة الدولية وبالأخص في مجال المنتجات الزراعية.

كل هذه الأوضاع أنقصت من مصداقية وفعالية الآت. بحلول أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، أصبح من الواضح أن الغات لا يواكب الواقع الجديد للتجارة العالمية التي أصبحت أكثر تعقيدا وأهمية مما كانت عليه قبل 40 عاما، فقد كانت عولمة الاقتصاد العالمي جارية وكانت تجارة الخدمات التي عرفت تناميا متسارعا غير مشمولة بقواعد الاتفاق. أضف إلى ذلك لم تنظم العديد من الأطراف في الاتفاق إلى عدد معتبر من الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال الجولات التجارية التي تلت إبرام الاتفاق ولم تحترم التزاماتها بصفة فعلية وشاملة. وزاد من تأزم هذا الوضع افتقار الغات لآلية فعالة لتسوية المنازعات القائمة بين الدول الأطراف وفرض عقوبات على الدول المخلة بالتزاماتها. وقد أقنعت هذه العوامل وغيرها أعضاء الغت بضرورة محاولة بذل جهد جديد لتعزيز وتوسيع

النظام متعدد الأطراف للتفاوض بشأن تأطير التجارة الدولية وسد الثغرات التي يعرفها الاتفاق. وأسفر هذا الجهد عن جولة الأوروغواي (1986-1994) التي حددت خلالها سنة 1993 كأقصى حد لإنهاء التفاوض بشأن إنشاء منظمة عالمية للتجارة. وبالفعل بتاريخ 15 ديسمبر 1993 تم اعتماد الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي بجنيف وتم التوقيع عليها في مراكش بتاريخ 15 أفريل 1994 ليتم بذلك إنشاء المنظمة العالمية للتجارة والتي بدأت العمل بدخول اتفاق مراكش حيز التنفيذ بتاريخ 01 جانفي 1995. ويمكن اعتبار وثيقة مراكش بمثابة السند القانوني لوجود هذه المنظمة، فمن دونه ما كان ليعترف بها كمنظمة عالمية تشرف على مسائل التجارة الدولية".[1]

يتضمن اتفاق إنشاء المنظمة العالمية للتجارة 16 مادة تخص جميع الجوانب القانونية والتنظيمية التي تحكم هذه المنظمة، إضافة على احتوائها على كافة متطلبات العضوية والانضمام، وحقوق والتزامات الأعضاء، حيث لا تقتصر العضوية فيها على إقليم واحد أو عدد معين من الدول، فأي دولة ترغب في الدخول للمنظمة عليها بتنفيذ كل ما هو مطلوب من التزامات تقتضيها تلك العضوية وفقا للقواعد العامة التي وضعها الدول الأعضاء في المنظمة. [2]تتكون المنظمة العالمية للتجارة منذ 2016 من 164 عضوا من ضمنهم الاتحاد الأوروبي، وهو الهيئة التي يحظى بالعضوية الكاملة إضافة إلى 24 دولة بصفتها مرشحة للانضمام وعضو ملاحظ في آن واحدة، كما تحظى سبع منظمات دولية بعضوية المنظمة وهي: الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[3]

<u>الفرع الثاني : تطور منظمة التجارة العالمية</u>

بعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها في عام 1945م كان التوجه في ذاك الوقت على قيام نظام اقتصادي يعتمد على ركائز مؤسسية ثلاث جديدة، متمثلة بـ:

---

[1]للتعرف على قائمة الدول الأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة: أنظر الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط التالي: https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm

[2] مصلح الطراونة، ليلى لعبيدي مامين، المرجع السابق، ص 149، 150.

[3]للتعرف على قائمة الدول الأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة: أنظر الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط التالي: https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm

1إنشاء صندوق النقد الدولي ليتولى إرساء قواعد النظامين المالي والنقدي و معالجة عجز موازين المدفوعات

2 إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ليقوم بمهمة التمويل التنموي و إعادة الإعمار.

3 إنشاء مؤسسة دولية ثالثة تتعهد تنظيم التجارة الدولية والعمل على تحريرها.

في مؤتمر بريتون وودز [1]تم الإعلان عن تأسيس الصندوق و البنك الدوليين، أيضاً في هافانا عام 1947م، عقد مؤتمر للتجارة والعمالة بهدف إرساء قواعد منظمة للتجارة الدولية و تحديد اختصاصاتها وصلاحياتها، لكن لعدم تصديق الولايات المتحدة الأميركية عليه لم يكتب له النجاح والاستمرار، واستمر العمل على تطوير هذا الميثاق ليتحول إلى ما أصبح يُعرف بالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة "الجاتGATTI[2] ومن هنا نشأت اتفاقية الجات والتي أصبحت ببطء كمنظمة دولية بحكم الأمر الواقع أنداك، و تعتبر اتفاقية الجات النظام الوحيد المتعدد الأطراف و الملزم قانوناً وتعرف على أنها بمثابة معاهدة دولية متعدد[3] الأطراف، تنشئ وتفرض حقوق والتزامات على الدول الأعضاء فيها، وقد أبرمت هذه المعاهدة في 30 أكتوبر 1947م، وأصبحت سارية المفعول في 1948.1.1م، وشكلت اتفاقية الجات تصوراً، فريداً، و ملحوظاً في عمليات التبادل التجاري، إذ وضعت إطاراً و هيكلاً لتجارة دولية أكثر تحرراً من القيود، و على الرغم من أنها ليست منظمة دولية من الناحية القانونية لكنها اكتسبت بجدارة الممارسة إثبات نفسها لتصبح بوضع المنظمة العالمية غير الدائمة، كما إنه أسفر عن هذه الاتفاقية ثمان جولات تفاوضية في حقب زمنية مختلفة[4]

عقدت الدول الأعضاء في اتفاقية الجات ثمان جولات تفاوضية مختلفة بدءاً من جولة مفاوضات جنيف في العام 1947م وانتهاء بجولة الأورجواي الثانية في 15 أبريل 1994م، والتي لخصت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية ، باتفاق ممثلي حكومات

---

[1] الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من 1 إلى 22 يوليو 1944 في غابات برايتون في نيوها مشر بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد حضر المؤتمر ممثلون الأربع وأربعين دولة، وقد وضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية، وتمنى الممثلون إزالة العقبات على المدى الطويل بشأن الإقراض والتجارة الدولية https://2u.pw/3dq2ipw

[2] General Agreement on Tariffs and Trade

[3] اسامة بن جعفر فقيه،منظمة التجارة العالمية ، 1423هـ ، قاهرة ص 2 .

[4] عاطف السيد الجات والعالم الثالث مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2002م، ص 18 .

الأعضاء في لجنة المفاوضات الجولة الأورجواي على الوثيقة الختامية على نطاق عمل ومهام المنظمة، وهيكلها التنظيمي وعلاقاتها بالمنظمات الأخرى وطرق اكتساب العضوية . فيما يلي تلخيص الجولات الجات التفاوضية [1]

1 – جولة جنيف التأسيسية 1947: هي أول جولة من الجولات التفاوضية لاتفاقية الجات حيث كان عدد الدول المشاركة فيها آنذاك 23 دولة، وانتهت إلى التوصل للإطار العام للاتفاقية، مقتصراً نطاقها على تبادل التنازلات الجمركية التي أصبحت سارية المفعول في كانون الثاني / يناير 1948م، وأيضاً في هذه الجولة وافق الأعضاء على ضرورة قبول مجموعة قواعد التجارة المدرجة في مسودة ميثاق منظمة التجارة الدولية، تبعاً لذلك، فإن الدول الثلاثة و العشرون المشاركة في هذه الجولة أصبحت هي الأعضاء المؤسسة للجات و الأطراف المتعاقدة.

2– الجولات أنيسي 1949م، و توركاي 1951م، وجنيف 1956م، وديلون: مارتكزت هذه الجولات بشكل أساسي و محوري حول التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وفي الصف الأول بين الدول الصناعية.

3– جولة كنيدي 1964–1967م: شارك فيها ما يقارب 66 دولة من بينهم اليابان المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، [2]وقد اعتبرت هذه الجولة أبرز جولات الجات نظراً لتجاوز التفاوضات تحرير التجارة الدولية حدود التنازلات الجمركية، ليشمل جانب الإجراءات التي تمارسها الدول، كما إنها أسفرت هذه الجولة أيضاً عن اتفاق لمكافحة اتفاق الإغراق الذي تطور فيما بعد، فشملت هذه الجولة الاتفاق على القضايا الزراعية، حيث كانت المحاولة الأولى للتفاوض بشأن التدابير الغير جمركية ، كما رفضت الولايات المتحدة الاتفاقات الأخرى غير الجمركية مما أدى إلى فشل الاتفاقات حول مكافحة الإغراق وتقدير الجمارك، وذلك لأن قانون 1962م الخاص بالتوسع في التجارة لم يرد فيه ما ينص على الإجراءات غير الجمركية .[3]

---

[1] نهاد خليل دمشقية ، الدليل الشامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير الناشر : وزارة الاقتصاد والتجارة السورية، دمشق، ص 7 متاح عبر الرابط التالي : https://2u.pw/QKCMViq

[2] جولة كنيدي ،موقع ويكيبيديا الرابط :https://2u.pw/uNS5KAV.

[3] نهاد خليل دمشقية، مرجع سابق، ص 13

4- جولة طوكيو اليابان) 1973-1979م : شارك فيها 102 دولة، وتعتبر هذه الجولة أضخم الجولات السابقة لكونها تخطت ما اقتصرت عليه سابقاتها، للتناول القيود التجارية الأخرى إلى جانب التعريفات الجمركية، وأسفرت هذه الجولة عن رؤى غير مسبوقة لتحرير التجارة الدولية، بحيث تم الاتفاق على خفض التعريفات الجمركية للسلع الزراعية والصناعية بالإضافة الى أنها عالجت القنوت التجارية والمشكلات الناجمة عن تحرير التبادل التجاري الدولي وتعزيز النظام القانوني لاتفاقية الجات باتفاقيات جمة، مثل: اتفاقية الدعم و اتفاقية احتساب قيمة الجمارك [1]

5- جولة الأورجواي 1986-1993م: هذه الجولة آخر جولات اتفاقية الجات، وأهمها التي أدت إلى انبثاق منظمة التجارة العالمية مع إدراج قطاعات حيوية لأول مرة في نطاق صلاحياتها تتضمن بما في ذلك قطاع الزراعة و قطاع تجارة الخدمات.

تعتبر جولة الأورجواي أكثر الجولات توسعاً وطموحاً مقارنة مع الجولات التفاوضية السابقة، حيث شارك فيها 127 دولة مجتمعين بهدف تلافي قصور اتفاقية الجات 1947م[2] ، حيث بدأت جولة الأوروجواي عام 1986م وكان من المفترض أن تنتهي مفاوضاتها عام 1991م، لكن الأطراف الرئيسية فيها لم تقرّ مشروع الوثيقة بسبب الاختلاف بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن نسب تخفيض الدعم الحكومي لإنتاج وتصدير السلع الزراعية، وحول تخفيض الرسوم الجمركية عليها، و أيضاً اختلفت الأطراف الأساسية في المفاوضات بشأن موضوع تجارة الإنتاج الفني السمعي البصري، وغيرها من القضايا التي لم تحظ بموافقة أغلبية الأعضاء مما أدى إلى تمديد جولة الأورجواي إلى أن تم الاتفاق أخيراً على انعقاد مؤتمر

المطلب الثاني : دورها في تنمية الاقتصادية

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة واحدة من أكثر المنظمات تأثيرا في العالم، حيث يشترك فيها أكثر 160 دولة عضو . وقد حققت المنظمة إنجازات كبيرة منذ تأسيسها، منها :

[1] منظمة التجارة العالمية موقع المقاتل رابط الموقع https://2u.pw/BBQBlid

[2] نهاد خليل دمشقية ، مرجع سابق، ص 14

أولا : تحقيق البعد العالمي على المستوى العضوي: إن إحدى أهم المظاهر التي استطاعت المنظمة العالمية للتجارة تمثيلها هي بلا شك ازدياد عدد الأعضاء فيها، بحيث انتقل من 83 دولة عضو سنة 1995 إلى 164 دول كاملة العضوية سنة 2023 ، هذا بالإضافة إلى أن أزيد من 23 دولة تتمتع حاليا بمركز عضو مراقب في المنظمة، ولعل مرد هذه الطفرة التي شهدتها نسبة العضوية في المنظمة هو الدور المحوري الذي باتت تؤديه هذه الأخيرة في مجال تنظيم العلاقات التجارية الدولية عبر آلية التفاوض المتعدد الأطراف[1]

ثانيا : الانجازات في مجال التنمية :إن من أهم المبادئ التي أرستها المنظمة العالمية للتجارة، تلك الهادفة إلى تحقيق تنمية اقتصادية للدول الأعضاء، وهذا ما تم أساسا من خلال الإقرار بنوع من المعاملة ضئيلة للدول النامية عموما على الرغم من أنها لا تمثل في الغالب سوى اقل من 1% جم المبادلات التجارية الدولية، ولعل من أهم هذه المزايا نجد ضرورة وضع تسهيلات لضمان إمكانية انضمام الدول الأقل نمو إلى المنظمة، كما نجد من أهم المزايا الممنوحة حاليا للدول النامية تلك الاستثناءات المقررة لفائدتها بخصوص تطبيق بنود اتفاقية تريبس، بحيث سمح لهذه الدول وبغض النظر عن أحكام هذه الأخيرة 230 باستيراد وتصنيع الموارد الصيدلانية المحمية ببراءات اختراع، وذلك لتحقيق أهداف الصحة العمومية.[2]

إتفاقية تكنولوجيا المعلومات: تعتبر هذه الاتفاق المنظمة، حيث أقرها المؤتمر من الدول المتقدمة، والتي تنتج الوزاري الأول عام 1996، ووقعت عليها 43 دولة معظمها 93% من حجم التجارة العالمية في منتجات تكنولوجيا المعلومات وتنص هذه الاتفاقية على أن تقوم الدول الموقعة بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 25% سنويا إلى غاية سنة 2000، بالإضافة إلى أن الاتفاقية أعطت مرونة لبعض الدول فيما يتعلق بإلغاء الرسوم على هذه المنتجات[3]

---

[1] بقاوي صونيه – مسعودي مراد، قانون التجارة الدولية و العولمة، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص قانون العام للاعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2014 ص 67.

[2] مرجع نفسه، ص 67

[3] محمد قويدري انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، العدد 1، 2002، ص 19

إتفاقية الخدمات المالية :بدأت منظمة التجارة العالمية مفاوضات الخدمات المالية في أفريل 1997 وتوصلت إلى اتفاقية في ديسمبر من نفس العام، وهذا يعتبر أحد الإنجازات الهامة التي حققتها OMC ويشتمل قطاع الخدمات المالية :

أ – قطاع التأمين والخدمات المتعلقة به.

ب – البنوك والخدمات المالية الأخرى.

ولقد وافقت الدول التي وقعت على الاتفاقية على جملة من الالتزامات أهمها :

فتح أسواقها أمام البنوك الأجنبية والشركات التي تتعامل بالأوراق المالية، وكذلك شركات التأمين بحيث تعمل جنبا إلى جنب مع الشركات والمؤسسات الوطنية.

الالتزام بالسماح للشركات والمؤسسات المالية المشتركة) رأسمال أجنبي ورأسمال وطني) بأن تزاول أعمالها في الدول المضيفة.

التزام الشركات المالية وشركات التأمين في دولة معينة بأن تبيع خدماتها إلى عملاء في دول أخرى، بمعنى أن الوجود المادي لهذه الشركات في الدولة المضيفة ليس ضروريا.[1]

<u>الفرع الاول: مهام منظمة التجارة العالمية</u>

تعتبر منظمة التجارة العالمية، إطارا مؤسسيا مشتركا لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها و تبدو أهميتها من المهام التي أنيطت بها وهي :[2]

الاشراف على تنفيذ وإدارة الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بما فيها الاتفاقات الجماعية عديدة الاطراف تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ أحكام الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية. و بهذا تعتبر المنظمة محفلا للمزيد من المفاوضات بشأن العلاقات التجارية متعددة الاطراف.

&الاشراف على فض المنازعات الدولية حول تطبيق نصوص الاتفاقات التجارية و تسوية هذه المنازعات وفق الأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك.

---

[1] محمد قويدري انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، العدد 1، 2002، ص 19

[2] راؤول بريش، ترجمة: جرجس عبدو مرزوق مراجعة رفعت المحجوب، نحوسياسة تجارية جديدة للتنمية الدار المصرية للتأليف والترجمة :القاهرة 1996، ص37

إدارة ومراقبة السياسات التجارية وفق الأسس التي تمت الموافقة عليها في اجتماع مراكش 1994 التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي والوكالات التابعة لهما من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

كما سطرت المنظمة العالمية للتجارة مهمة خاصة تندرج في إطار المهمات العادية التي كلفت بها، و هذه المهمة هي السعي الدؤوب إلى تحقيق التنمية المستدامة بالرفع من المستوى المعيشي للبشر و احترام البيئة، و لعل هذه المهمة هي أكبر مهمة سوف تضطلع بها هذه المنظمة وتأخذ القسط الكبير في أجندة المؤتمرات الوزارية القادمة التي ستعقدها المنظمة في القرن الواحد والعشرين تماشيا مع ما سطرته قمة ريو دي جانيرو في الأجندة 21 بمباركة كل قادة العالم

الفرع الثاني :أهداف المنظمة العالمية للتجارة

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى أن تكون منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشاكل المعيقة للتجارة العالمية، وآلية لفض النزاعات التجارية التي تنشأ بينهم، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات التقنية والمالية للدول الأعضاء، وفي ما يلي أهم أهداف المنظمة العالمية للتجارة :[1]

1 إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة. ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية. وقد ورثت منظمة التجارة العالمية فكرة المفاوضات الدورية متعددة الأطراف عن سلفيتها الغات الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية

[1] محمد صفوت قابل منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008/2009، ص: 70-72. انظر كذلك: عبد المنعم عثمان محمد طه العلاقة بين افريقيا ومنظمة التجارة العالمية مجلة قضايا اقتصادية مجلة تصدر عن المركز العالمي للدراسات الأفريقية

والتجارة). وتهدف كذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير ودخول الأسواق في القطاعات المعنية.

2 تحقيق التنمية

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وبخاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75% من جملة الأعضاء، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة، فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة، وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها. وتعفي الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

3 تنفيذ اتفاقية أورغواي

منظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية أورغواي، والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الغات.

4 حل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء.

لم تكن آلية الغات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أورغواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشاكل التي عانت منها على مدى الخمسين عاما الماضية، لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة، تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية.

5 إيجاد آلية اتصال بين الدول الأعضاء ومراجعة لسياساتهم التجارية

تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية.

كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري دورا مهما في هذا المجال، فهي تتيح فرصة للدول الأعضاء للاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدة ومناقشة جميع جوانبه وإبراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة.

ان وجود تشريعات قانونية ثابتة وعادلة ضروري لقيام مشاريع تجارية ضخمة عبر الحدود فالاستثمار العالمي يعول بشكل كبير على الثبات والاستقرار وهو ما يعبر عنه بـ توقع المسار، ل المنظمة تأمين ذلك، فعلى سبيل المثال تحاول إيجاد سقف للتعريفة الجمركية، من خلال الزام الأعضاء بقواعد معينة في التجارة تكون معروفة للجميع.

المبحث الثاني : التكتلات الاقتصادية الدولية كحل لتحقيق التنمية الاقتصادية

سبق وان تمت الاشارة الى ان التكتلات الاقتصادية لا تعتبر ظاهرة آنية ، بل ترجع الى بداية القرن العشرين ، وبشكل ادق بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث قامت تكتلات اقتصادية في انحاء مختلفة من العالم ، مثل السوق الأوروبية المشتركة ، ومنظمة التجارة الحرة الأوروبية ، والسوق المشتركة لدول امريكا الوسطى ، ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الوسطى ، ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ، كما عمدت دول اوروبا الشرقية ، انذاك الى انشاء منظمة " الكوميكون " ، وفي الوطن العربي تمت المصادقة على انشاء السوق العربية المشتركة ، وهناك بعض الاتفاقيات الاقليمية في بعض البلدان الافريقية ، وأخرى في جنوب وشرق آسيا ، وتم التعرف للبعض منها وسنحاول التعرف بالبعض الآخر فيما يلي :

1-اهم تجارب التكتل الاقليمي في آسيا: يمكن التمييز داخل آسيا ، في اطار المناطق

التكاملية ، بين منطقة آسيا الوسطى ومنطقة جنوب شرق آسيا . ففي وسط آسيا قامت منظمة التعاون الاقليمي للتنمية بين ثلاث دول آسيوية هي : ايران ، باكستان ، تركيا ، بعد استفادتها من مزايا التعاون الذي تحقق لها في اطار حلف بغداد ، فقررت الدول المعنية ان تتولى هذه المنظمة جوانب التعاون الاقتصادي لحلف " السنتو " بعد انسحاب العراق من حلف بغداد ، سعياً الى تكثيف التعاون فيما بينها . وتتميز دول هذا الاقليم بأنها متجاورة وبينها قدر من التوافق في النواحي السياسية والحضارية ، وقد تجسد ذلك من خلال ابرام العديد من العقود والاتفاقيات بين هذه الدول ، واقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة ، غير ان قيام الثورة الايرانية ثم نشوب حرب الخليج الأولى أديا إلى تجميد اعمال المنظمة منذ ذلك الوقت ، الى ان قامت الدول الاعضاء بإعادة هيكلة المنظمة واحيائها تحت اسم " منظمة التعاون الاقتصادي "[1]وتعد معاهدة ازمير هي

[1] محمد محمود الامام ، التكامل الاقليمي بين النظرية والتطبيق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ،20، ص 329 – 332

الاساس القانوني لهذه المنظمة ، وقد جرت عدة ات على هذه المعاهدة ، واضيفت لها بروتوكولات انضمت سبع دول جديدة الى الدول الثلاث المؤسسية ليصبح عدد اعضائها عشرة دول ، وهذه الدول الجديدة هي :افغانستان ، وست دول آسيا الوسطى التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي ، وهي : اذربيجان ، واوزبكستان، وتركستان ، وأهم ما ميزها أنها طالت مختلف قارات العالم، لم تميز بين الرأسمالي منه ولا الاشتراكي، ولا بين المتقدم منه من النامي. إن نجاح التجارب التكاملية في الدول المتقدمة يشكل لا محالة إضافة إلى عوامل أخرى محفزاً أساسياً للدول النامية لتحذو حذوها في إقامة فضاءات تكاملية تكون على مستوى من الندية والقدرة التنافسية يخولها البقاء في عصر لا حياة فيه للاقتصادات الضعيفة من الضروري أن تحرص الدول النامية على الدخول في تكتلات اقتصادية، إن لم يكن من باب الانتفاع من مزايا التكتلات فليكن من باب الحفاظ على النفس من شر التكتلات القائمة بين الدول المتقدمة التي تلتهم الأخضر واليابس متخذة من الدول الأخرى سوقاً لتصريف منتجاتها . [1]

ظهرت التكتلات الاقتصادية الحديثة مع بروز ظاهرة ما سمى بمخاطر التنافسية وازدياد شنتها بين الشمال والجنوب الخاصة الدول الأسيوية ذات التنافسية العالية، بعد نمو اقتصاداتها وارتفاع قدرتها الاستقطابية للأموال والتكنولوجيا، وقد أجرت الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة مفاوضات تجارية ركزت على خطورة تنافسية الدول النامية "الآسيوية" بسبب استخدامها يد عاملة رخيصة. فالدول النامية تسعى إلى إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية تجاه التكامل الاقتصادي فيما بين الدول المتقدمة، بقصد إحداث تغيرات هيكلية لتنمية قطاعها الصناعي وإقامة صناعات جديدة تعتمد مزايا الحجم الكبير واتساع السوق وتنوع الإمكانات. [2]

أصبح الاقتصاد العالمي في ظل التكتلات الاقتصادية أكثر ديناميكية، وخاصة بعد أن ظهرت درجات مختلفة من التكتلات الاقتصادية، منها على سبيل المثال الاتحاد الأوربي الذي يشكل نموذجاً متطوراً للتكتل الاقتصادي، يليه التكتل الاقتصادي الأمريكا الشمالية

[1] معهد الإمارات التعليمي –http://www.uae7.com/vb/t40293.htm

[2] دعلي جلال حسين و د. احمد سليمان علي العموش، التكتلات الاقتصادية الكبرى و مسيرة التبعية والتكامل العربي.

النافتا ورابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان والحلف التجاري لأمريكا اللاتينية الذي يمثل درجة متوسطة من التكتل التجاري والمالي، وجماعة التعاون الاقتصادي
لآسيا الباسيفيكية المعروفة باسم (APEC)، ومجموعة دول البريكس (BRICS) وانتهاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهي أدنى درجات التكامل الاقتصادي. [1]

المطلب الاول : فكرة الاتحاد الاوروبي

يعتبر الاتحاد الأوربي من اكبر التكتلات الاقتصادية في العالم واكثرها اكتمالا من حيث البنى والهياكل التكاملية، ومن حيث الاستمرار في استكمال المسيرة التكاملية . حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا ولقد حققت المجموعة الاقتصادية الأوروبية على وجه التحديد درجة عالية من التكامل، وهو تكامل استراتيجي استطاع أن يذيب كل صراع ويزيل كل التباس، تكامل بفكرة تجسيد منظمة أوروبية للتعاون الاقتصادي ليثمر بإنشاء سوق مشتركة دون حواجز جمركية ومن ثم الوصول إلى ما يعرف بالاتحاد الاقتصادي الأوروبي اتحاد اكتمل بالمرور من العملة الوطنية إلى العملة الأوروبية الموحدة كونه يعتبر من أبرز صور التكامل الاقتصادي في عصرنا الراهن، فقد عمل منذ نشأته على توحيد وتنسيق مختلف السياسات الاقتصادية بين دوله الأعضاء، لكن مع بداية 2010بدأ هذا الشكل من التكامل الاقتصادي يشهد مشكلة تهدد استقراره، ألا وهي أزمة الديون السيادية باليونان فتحولت هذه القضية إلى أخطر أزمة تهدد تماسكه، هذا ما أدى إلى عقد عدة جلسات ومفاوضات بين قادة منطقة اليورو من اجل التصدي لهذه الأزمة ومنع توسعها داخل المنطقة، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية لبعث الاستقرار الاقتصادي من جديد. جاءت هذه الدراسة لتبين مساهمة الاتحاد النقدي الأوروبي، باعتباره من ابرز واهم تجارب التكامل الاقتصادي بالعالم في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية في ظل أزمة اليونان، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسات التقشف التي تبنتها منطقة اليورو للخروج من الأزمة، وبعث الاستقرار الاقتصادي هي سياسات فاشلة بالرغم من الانتقادات الموجهة لها من طرف الدول الأعضاء، لأنها أدت إلى نمو ديونها، وانخفاض معدلات نمو ناتجها المحلي، وارتفاع معدلات البطالة باليونان وبالمنطقة، كما خلصت الدراسة إلى أن منطقة اليورو قد عجزت عن بعث الاستقرار النقدي

[1] فلاح خلف الربيعي التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، موقع الحوار المتمدن، العدد 3210 12/6/2008

من جديد، وهذا راجع إلى أن طريقة المعالجة تأثرت بالتقلبات العالمية وخاصة انخفاض أسعار الطاقة بالعالم، فالتكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي هو نموذج اقتصادي معيب بسبب عدم وحدة القرار السياسي

الفرع الاول : نشأة الاتحاد الاوروبي

تعد التجربة الأوروبية النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي، والذي كان نتاج المحاولات المتكررة والمتعاقبة التي قامت بها الدول الأوروبية طيلة مدة تجاوزت خمسين عاما، وقد اتخذت هذه الدول خلال هذه الفترة مسالك وصيغ عديدة لم يكتب لها النجاح إلا للصيغة التي انتهت إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك انطلاقا من أهداف متواضعة وفي مجالات محدودة إلى أهداف بالغة الأهمية وقد تدرجت التجربة الأوروبية بدءا بإقامة اتحاد جمركي، ثم سوق مشتركة وصولا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي، واستطاعت هذه الدول أن تنتقل من تكامل إقليمي صغير يضم بضعة دول إلى تكامل اقتصادي ونقدي أكبر .

خلقت الحرب العالمية الثانية دمارا في معظم دول العالم، خصوصا في أوروبا التي كانت مسرحا لمعظم معاركها، حيث دمرت معظم منشآتها الاقتصادية والصناعية، مما جعلها تدرك أنه من الصعب عليها أن تجاري الأوضاع الدولية الجديدة، لذلك ارتأت أن أفضل الطرق لإحلال الأمن وتوحيد القارة، وعدم تكرار ما حصل من سياسات خاطئة ومطامع قومية في فترة ما بين الحربين، يكون عن طريق التكامل الاقتصادي أنشأت المجموعة الأوروبية لتسهيل عملية توحيد أوروبا وذلك كون أن عملية الوحدة لا تكون دفعة واحدة بل تتم بتدرج، وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين يعتبرون التوقيع على معاهدة روما المنشأة للجماعة الأوروبية عام 1957 هي التي شكلت الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير، إلا أن هناك اتفاقا على أن هذا الكيان يعود في إرهاصاته الأولى إلى عدة محاولات سابقة لتوحيد أوروبا، ومن أهم هذه الجهود: – دعوة الكونت النمساوي كودينوف كاليرجي عام 1923 لإنشاء الولايات المتحدة الأوروبية

- كذلك دعوة وزير الخارجية الفرنسي بريان في ديسمبر عام 1929 إلى قيام إتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم المتحدة، شكلت الخطوات الأولى لتمهيد الطريق وتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية [1]

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها تطورا، فقد تعدى هذا التكتل مرحلة منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم مراحل تطور وتوسع الاتحاد الأوروبي.

أولا: مراحل التطور

شهد النصف الأخير من القرن التاسع عشر تعثر خطى الدول الأوروبية لإقامة سوق مشتركة و اتحاد اقتصادي، إذ أثرت العديد من المشاكل مع تباطؤ عجلة النمو الاقتصادي المصحوب بالبطالة المرتفعة على الدول الأعضاء، و التي تحولت إلى إتباع سياسات حالت دون حدوث أي تقدم أكثر نحو الوحدة، و بحلول منتصف الثمانينات بات فعليا إصابة السوق المشتركة بالجمود مع إمكانية الانهيار. في حالما لم تلغى الحواجز المتبقية على التجارة وانتقال عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء ، وبعد ثبوت فقدان السوق المشتركة للقدرة التنافسية الدولية كان لزاما تحرك الدول .[2]

التفكير في تبني رؤية مشتركة يتمثل مضمونها في ضرورة إقامة سوق أوروبية مشتركة موحدة الأصل الدفع بعجلة النمو الاقتصادي داخل الاقتصادي الأوروبي والنهوض بقدرته التنافسية في مواجهة باقي دول العالم.[3] وبتاريخ جوان 1985 قامت المفوضية الأوروبية بإعداد برنامج متكامل يستهدف خلق السوق الموحدة والذي حدد الإجراءات اللازمة لإلغاء الحواجز المادية و الضريبية و التقنية قبل عام 1992 و ربط إقامة السوق الداخلية مع زيادة الأموال المخصصة للسوق و ذلك في إطار ما أصطلح عليه "

---

[1] الجاسور ناظم عبد الواحد، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية : حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان، 2007ص60

[2] كامل بكري الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، مرجع سابق ، ص 185-186

[3] تتكون مجموعة الدول الأوروبية التي أعلنت المعاهدات عام 1985 من 12 دولة وهي : ألمانيا الغربية، فرنسا، إنجلترا، إيرلندا إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبور في البرتغال، إسبانيا واليونان أنظر : محمد حافظ عبده الرهوان العلاقات الاقتصادية الدولية، د ط، الدار الجامعية، القاهرة، 1999، من (321

الكتاب الأبيض"[1] و في 2-3ديسمبر 1985 وافق المجلس الأوروبي على إصلاح اتفاقيات المجموعة الأوروبية بالبدء في إلغاء مراقبة الأشخاص على داخل المجموعة الأوروبية إلغاء طرديا وفي 1 جانفي 1986 تم توقيع الوثيقة الأوروبية للوحدة في لاهاي و التي تشكل أول تعديل الاتفاقية روما والتي أصبحت سارية المفعول اعتبارا من أول جويلية 1987 حيث منحت هذه الأخيرة المجموعة الاوروبية صلاحيات موسعة وأسلوبا فعالا لاتخاذ القرار، وبالتالي تحصل البرلمان الأوروبي على حق المشاركة في سن التشريعات بالسوق الداخلية.

و بعد الشروع في العمل على إزالة العوائق التجارية المصطنعة لتسهيا انتقال البضائع الأموال و الأشخاص وبعد الشروع في العمل على إزالة العوائق التجارية المصطنعة لتسهيل انتقال البضائع و الأموال و الأشخاص و الخدمات والعمل بحرية دون قيود في أي دولة من الدول الأعضاء، بدءا بإصدار جوازات السفر الأوروبية، و إن كانت من الناحية القانونية، هذه المجموعة تعمل بصورة منفردة حينا إلى حين، فإنها تعتبر بمثابة منظمة واحدة يمكن مقارنتها بالمنظمات الدولية ولعل تأسيسها إعلان عن ميلاد المجموعة الأوروبية، لكونها تتمتع بسلطات سيادية منفصلة عن سيادة الدول الأعضاء، و بهذا تكون المجموعة الأوروبية قد قدمت دعما لتوحيد أوروبا[2] دائما في إطار الوحدة نجد أن الاتحاد النقدي في كونه ترتيب رسمي بين أعضاء الاتحاد الأوروبي إما لتثبيت أسعار صرفها المتبادلة أو استخدام عملة مشتركة، ضف إلى ذلك أنه عقب انهيار النظام النقدي الدولي في 1971 اتفقت دول الاتحاد على المحافظة على أسعار صرف مستقرة بين عملائها و منع التقلبات، حيث سمي هذا الترتيب ب[3]

الثعبان الأوروبي داخل النفق، لأن عملات السوق كانت تعوم كمجموعة ضد العملات الخارجية مثل الدولار لكن بحلول سنة 1978 انهار نظام الثعبان أين بدأ جهد جديد

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد : المتصديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، طبعة الاولى، الدار الجامعية، مصر، 2006 ، ص 76.

[2] عبد المطلب: الاقتصادي العالمي الآليات – الخصائص – الأبعاد،طبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1998، ص 104

[3] محسن الندوي : تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2011، ص 328-329

لتحقيق تعاون نقدي في عام 1979 مع إنشاء نظام النقد الأوروبي[1] ، وذلك لتحقيق الدول الأوروبية استقرارا في صرف عملاتها الوطنية، كما تم وضع وحدة النقد الأوروبي ECU [2]

إذ يحتوي هذا النظام على ثلاث أجزاء مترابطة أولها التزام الأعضاء بمنح تحركات أكثر من 2.25% حول سعر التعادل الثنائية مع الدول الأخرى الأعضاء، ثانيها صندوق نقد أوروبي للتعاون النقدي الذي تخصص وحدات عملة أوروبية للبنوك المركزية للأعضاء في مقابل من الحيازات الذهبية والدولارية لتلك البنوك و ثالثهما تقديم تسهيلات الثمانية للتمويل التعويضي العجوزات ميزان المدفوعات للدول الأعضاء .[3]

لتوحيد أشمل وأدق تم في 2 فيفري 1988م اتفاق رؤساء الدول والحكومات على الإصلاحات البنيوية والزراعية وحل مشاكل الإنتاج الزراعي و التقليل من الفوارق الاجتماعية والإقليمية، وبتاريخ 26-27 فيفري 1989 ثم في9 ديسمبر 1989 اتفق المجلس الأوروبي على خطوات ملزمة بلا عودة عنها في إيجاد الوحدة الاقتصادية والنقدية التحقيق تقدم نحو وحدة اقتصادية و مالية للسوق الأوروبية .

معاهدة ماستريخت:جاءت معاهدة كتعديل جوهري المعاهدة روما والتي تم التوقيع عليها في اجتماع المجلس الأوروبي بمدينة ما ستريخت الهولندية بتاريخ 11 ديسمبر 1991 [4] و خلالها تم الاتفاق على تحويل السوق المشتركة من مجموعة اقتصادية إلى وحدة سياسية ذات عملة واحدة و بالتالي فإن معاهدة ماستريخت و اتفاقيه الوحدة الأوروبية أسفرت عن اتفاق رؤساء وحكومات المجموعة على تكثيف أواصر التعاون بين الشعوب المعنية، بل امتدت بنود الاتفاقية لتشمل الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية، و إلى السياسة الخارجية، و بذلك يكون قد تم في قمة المجموعة الأوروبية هذه التوصل إلى اتفاق بشأن الوحدة الأوروبية الاقتصادية والنقدية و بشأن الاتحاد السياسي، و بالتالي فإن

---

[1] كامل بكري ، الاقتصاد الدولي : مرجع سابق، ص 187.

[2] وحدة حسابية عبارة عن العملات دول الاتحاد عدا الجنيه الإسترليني والليرة -3 ECU الإيكو سلسلة من الأوزان النسبية الإيطالية بقيمة مساهمة كل عملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولة، ويتم تحديد علاقة كل عملة من عملات الدول الأعضاء بوحدة النقد الأوروبي) أنظر : سمير صارم :مرجع سابق، ص 82 .

[3] عثمان أبو حرب : الاقتصاد الدولي، ط1، دار أسامة، الأردن، 2008، ص 159 .

[4] سالم لونغي النجفي وآخرون : الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 165

تاريخ عقد هذه الاتفاقية بات بعد منعطفا تاريخيا لعلاقات تعاون نما تدريجيا على مدى العقود الأربعة الماضية [1]

ويمكننا القول بأن اجتماع ماستريخت الاجتماع الذي نتجت عنه اتفاقيه الاتحاد الأوروبي. و التي وقع عليها من قبل قادة الدول الأوروبية بتاريخ 7 فيفري 1992 ، وأصبحت سارية المفعول منذ 01 نوفمبر 1993 ، و ذلك بعد الاستفتاء الشعبي عليها بعض الدول الأعضاء[2]

و قد حددت اتفاقيه ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة و تتمثل في :

المرحلة الأولى : (1990-1994) و تهدف إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال الدول الأعضاء بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية و التعاون بين البنوك المركزية و الوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

المرحلة الثانية: (1995-1998) و تهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة من قبل جميع الأعضاء و التخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل، و تقسيم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق جملة من الشروط كأن لا يزيد معدل التضخم عن 1.5 من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل عن 2% بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في أقل ثلاث دول في الاتحاد من حيث معدلات التضخم، و أن تحرك أسعار الصرف بدون انحرافات عن الأهداف الموضوعة، و تطبيق سياسة الإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي و ألا تزيد قيمة الدين العام عن 60% من الناتج [3]المرحلة الثالثة (1999-2002) وتهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي و الذي يقوم برسم السياسة النقدية للسوق الأوروبية أو صدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأسمال قدره 4 مليار إيكو وتبلغ حصة المانيا 25 و من خلال

---

[1]سمير صارم : اليورو، ط1، دار الفكر المعاصر، لبنان، 1999، ص 165.

[2]محسن الندوي تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة ، مرجع سابق، ص 329

[3]عبد المطلب عبد الحميد : النظام الاقتصادي العالمي الجديد ... ، مرجع سابق، ص 124 .

هذه المراحل تلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يتأهب للدخول في استكمال مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل بإقامة الوحدة النقدية الأوروبية أو قامة البنك المركزي الأوروبي و السعي إلى إصدار العملة الأوروبية الواحدة الموحدة .[1]

وكون اتفاقية ماستريخت أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما فقد تضمنت في طياتها عدة مستجدات وهي

1 – إنهاء عملية تقسيم القارة الأوروبية و بنار أوروبا الجديدة

2–انها وسعت اختصاصات المجموعة الأوروبية لتشمل التربية والصحة و حماية

3–السعي لتعزيز التعاون في حقل السياسة الاقتصادية و ذلك بإنشاء اتحاد اقتصادي

و نقدي و ذلك على عدة مراحل تنتهي بإقامة البنك المركزي الأوروبي سنة 1999 ليتحكم في إصدار العملة الموحدة اليورو و حددت شروط الانضمام إلى هذه الوحدة.

4–الوصول بأداء المؤسسات إلى أعلى مستوى عن طريق خلق تنظيمي موحد[2]

5–المواطنة المشتركة.

6–تنفيذ سياسات خارجية مشتركة و خلق إتحاد وثيق بين الأوروبيين.

7–السعي لإقامة اتحاد فيدرالي يضم 450 مليون نسمة و هم عدد سكان المجموعة مع التوسع الجديد الذي شهده الاتحاد يوم 1 ماي 2004 .

8–التقرير الكامل الحركة السلع و الخدمات أو إلغاء كافة الحواجز فيما بين الدول الأعضاء و إلى جانب هذا يجب الإشارة إلى نقطة جد مهمة و هي أنه حتى تكون معاهدة ماستريخت نافذة المفعول يتعين التصديق عليها بواسطة جميع الدول الأعضاء[3]لكن في الوقت الذي كان من المتوقع أنه سيتم المصادقة عليها بدون

---

[1] كامل بكري الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، من 189.

[2] هشام صاغور : السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، الطبعة ، مكتبة الوفاء القانونية، مصر 2010 ، ص 59–60

[3] عبد المطلب عبد الحميد : اقتصاديات المشاركة ..... مرجع سابق، ص 78–79

صعوبة و تصبح نافذة المفعول مع بداية 1993 م و لكن حدثت هناك مشاكل حالت دون حدوث ذلك[1] و من العوائق التي حصلت ما يلي:

رفض شعب الدانمارك المعاهدة ماستريخت التي تنظم إجراءات الوحدة السياسية و الاقتصادية.

موافقة شعب فرنسا على المعاهدة إلا أنها أشبه بالرفض، حيث وافق عليها 50.5 و رفضها 49.5 % من الشعب الفرنسي.

النزعات الوطنية لدى بعض شعوب أوروبا الرافضة لذوبان بلادها في أوروبا الجديدة، و لكن رغم هذه النكسات إلا انه وقبيل مطلع عام 1994م كانت قد حققت بعض الخطى الإيجابية في سبيل تنفيذ ماستريخت و هكذا شهد عام 1994م قيام سوق أوروبية موحدة ليبدأ عصر أوروبا الموحدة أو ما يعرف باسم الاتحاد الأوروبي الذي يضم الاثني عشرة[2]وذلك حين وضعت دول المجموعة مواصفات موحدة للسلع الاستهلاكي، وسمحت يتنقل رعاياها دون الحاجة إلى تصاريح أو تأشيرات، وسمحت للمؤسسات المصرفية والشركات بأن تفتح فروعا لها في أي دولة من المجموعة من دون استخراج تصاريح الممارسة أعمالها، كما ألغت بعض الدول الحواجز الجمركية بينها و بين بقية دول المجموعة الأوروبية [3]

معاهدة أمستردام 1997 :رافق وضع اتفاقية ماستريخت جدول زمني للوحدة الاقتصادية والنقدية وسياسات تغطى القضايا الاجتماعية و حثت على بدء إجراءات تمكين دول أوروبا الشرقية من الانضمام للاتحاد الأوروبي لكن نجد الشخصيات الأكثر فدرالية في الحكومات رأت أن هذه المعاهدة لم تقطع شوطا كافيا لأنهم كانوا يريدون إضفاء مزيد من الفاعلية و الديمقراطية على الاتحاد في ظل الإصلاحات النقدية الجديدة الحاسمة، والتوقعات بمزيد من التوسع لذا تلا معاهدة ما ستريخت عام 1992 مؤتمر حكومي دولي آخر تمخض عنه معاهدة أمستردام التي وقعت في تاريخ 2 نوفمبر 1997 و التي دخلت حيز التنفيذ في 1999 [4]

---

[1] كامل بكري الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، من 189

[2] حسين عمر : التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 819، ص 155

[3] هشام صاغور: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط ، مرجع سابق، ص 61

[4] جون بيندر وسالمون أشروود: الاتحاد الأوروبي تو خالد غريب علي 1، مؤسسة هنداوي : مصدر سابق، ص 36

حين تمثل هذه المعاهدة تحدثت اتفاقية ما ستريخت للتحضير لتوسعة الاتحاد الأوروبي كي يضم كل من دول أوروبا الشرقية كما أنها عززت الفصل الاجتماعي بالاتفاقية [1] الذي تضمن قانونا حول التوظيف و التمييز [2]

كما نصت على إنشاء منطقة للأمن و الحماية والعدالة فيما تم فيها تسهيل حرية الحركة والانتقال و تعزيز التعاون القضائي والأمني والرقابة على الحدود الخارجية للدول الأعضاء نصت على ضرورة التعاون المشترك في مجال السياسة الخارجية و الأمن المشترك. توسيع السلطات التشريعية للبرلمان الأوروبي من خلال المشاركة في اتخاذ القرار من المجلس. نصت المعاهدة على توقيع بعض العقوبات في حالة حدوث أي مخالفة للمبادئ الأساسية للاتحاد و بخاصة في مجال احترام حقوق الإنسان.

تقوية و تدعيم السياسة الاجتماعية للاتحاد[3] و يمكن القول أن هذه المعاهدة الجديدة أنت بعدة قرارات للخصها فيما يلي

1 – إخضاع أي قرار يرفع الرقابة على الحدود أو باتخاذ الإجراءات موحدة تتعلق بالهجرة و اللجوء السياسي للاجتماع في السنوات الخمس القادمة

2– توسيع دور الشرطة الأوروبية المساعدة الشرطة الوطنية في مواجهة الجريمة المنظمة و تحريب المخدرات و الهجرة غير الشرعية

3– التزام الحكومات الأوروبية بالتنسيق لوضع خطط من أجل إيجاد فرص عمل جديدة و تمويل من موازنة الاتحاد بهذا الغرض.

4– عدم التمكن من دمج اتحاد أوروبا الغربية في الاتحاد الأوروبي مع ذلك فالمعاهدة تتيح للاتحاد الطلب من هذه المنظمة بالتدخل للقيام بمهمات إنسانية، ومهمات لحفظ السلام

---

[1] و يتمحور هذا الفصل حول التوظيف إلى معاهدة الجماعة على نحو يعكس الشاغل بشأن البطالة التي استمرت خلال التسعينيات عند مستوى حوالي % 10 بجانب المخاوف من احتمال تفاقمها إذا كان البنك المركزي الأوروبي ليستبع سياسة تطبيق نقدي (أنظر : جود بيندر وستمون أشروود، مصدر سابق ص 35

[2] المحسن الندوي : تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة ، مرجع سابق، ص 329

[3] هشام صاغور السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط ، مرجع سابق، من 62.

5- الإبقاء على تركيبة الاتحاد الأوروبي التي تضم مفوضا واحد لكل دولة صغيرة و اثنين لكل دولة كبرى، مثل فرنسا أو ايطاليا ..... إلى حين توسيع الاتحاد [1]

ولم تتوقف جهود الأوروبيين عند حد معاهدة أمستردام حيث أرفقتها عدة معاهدات على رأسها معاهدة نيس الموقعة عام 2001 م و نصت على إصلاحات مؤسسة استباقا للتوسع إلى أوروبا الوسطى والشرقية، و ذلك بإرساء إجراءات و أوزان تصويتية جديدة و المزيد من استخدام إجراءات التعاون المفرز[2]، ثم أعقبتها اتفاقية لشبونة و التي تعد أحدث معاهدة أوروبية وقعت في 13 ديسمبر 2007 م و التي كان من المقرر أن تدخل حيز النفاذ عام 2009 جاءت هذه الأخيرة لدمج ركائز[3]الاتحاد وأنشأت شخصية قانونية جديدة للاتحاد الأوروبي و راجعت إجراءات اتخاذ القرار، وأنشأت منصبين جديدين هما : رئيس المجلس الأوروبي و الممثل السامي للشؤون الخارجية و السياسة الأمنية. [4]

الفرع الثاني : أهداف الاتحاد الاوروبي

سعي الاتحاد الأوربي منذ نشأته إلي تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي

وضع أسس للاتحاد الوثيق بين شعوب أوربا و ذلك بإدراك مغزي أهمية التحول الديمقراطي كوسيلة الدفع التنمية و تحسين أحوال البشر.[5]

فالتحول الديمقراطي والانفتاح السياسي من شأنه دفع التنمية المراحل متقدمة فبفتح المجال للتحول الديمقراطي ينتج عنه الاستقرار السياسي والذي بدوره يؤدي إلى التنمية.

بالاستقرار السياسي للدول تحقق التنمية ، و ذلك انطلاقا من المقولة الاقتصادية " أرس المال جبان "، فالاستقرار السياسي يسمح لرؤوس الأموال بالتدفق نحو هذه الدول وهو ما يسمح بتطورها في شتى المجالات خاصة منها المجال الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للأفراد ، وعليه فقد سعي هذا الاتحاد على مدار من الزمن إلى نشر الديمقراطية

---

[1] صدام منير الجميلي الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد ، 15 ، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009 ، ص 48

[2]جون بيندر وسالمون أشريود الاتحاد الأوروبي ، خالد غريب على ط1، مؤسسة هنداوي، مصدر سابق، ص 168 .

[3]أنشئ الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت باستخدام نظام الركائز، فقد كانت الركيزة المحورية هي الجماعة الأوروبية، والآخرين حول السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، و التعاون الشرطي والقضائي"، المسائل الجنائية، وقد ضمت معاهدة لشبونة الركائز الثلاث في الاتحاد (أنظر :جون بيندر وسايمون أشروود : مصدر سابق، ص 165).

[4]هشام صاغور: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط مرجع سابق، ص 61

[5]مخلد عبيد المبيضين الاتحاد الأوربي كظاهرة الإقليمية متميزة عمان الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012 ص1

بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسياسي لهذه الدول.

إضافة إلى أهداف أخري كما يلي :

تقوية وحماية حقوق ومصالح مواطني الدول الأعضاء.

تنمية التعاون الوثيق في شؤون العدالة والشؤون الداخلية.

الحفاظ على الاتحاد وتنميته كمنطقة للحرية والأمن والعدالة

العمل على تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق مستوي متقدم من التوظيف وتنمية مستمرة.

كلها أهداف سعى الاتحاد الأوربي لتحقيقها وقد أبرزت نجاحا هاما للاتحاد الأوربي وهو ما جعله قوة لا يستهان بها خاصة بعد التطورات التي شهدها في شتي المجالات سواء كان من خلال توسعه الدائم ليشمل 28 دولة أوربية ، أو من خلال التطور الاقتصادي حيث أصبح قطب اقتصادي كبير لا يستهان به، أو من خلال تبني سياسة خارجية موحدة ، هذه الأخيرة التي كانت من بين الأهداف الساعية لتحقيقها من خلال:

التأكيد على الهوية الأوربية على المستوي الدولي من خلال سياسة خارجية مشتركة و أمن مشترك. وقد تم تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة لدول الاتحاد الأوربي تأخذ عدة أشكال نذكر منها ثلاثة أشكال [1]وهي :

1-الاستراتيجيات المشتركة: وهي تعكس وجود أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء تصلح لتكوين رؤية واضحة ومحددة المعالم يراد بها ربط علاقات بين دول الاتحاد، ودول لها مكانة خاصة تتعلق بمجموعة من المصالح.

2- العمليات المشتركة وهي عمليات ميدانية قد يشترك فيها الاتحاد مع دول أو منظمات أو تجمعات دولية أثناء الأزمات.

واقف المشتركة : وهي مواقف وجهة نظر الاتحاد لقضايا دولية ، وقد تصدر على شكل بيان مشترك يصدر من القمة.

3-المواقف المشتركة: وهي مواقف وجهة نظر الاتحاد لقضايا دولية ، وقد تصدر على شكل بيان مشترك يصدر من القمة.

[1]أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوربي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة النموذج، مجلة دراسات دولية ، العدد 39 ، ص 83

ما جعل الاتحاد الأوربي يشكل أول أنموذج ناجح للتكامل بين الدول ما جعله قدوة للعديد من الدول التي سعت جاهدة للحذو حذو الدول الأوربية.

ولقد سعي كذلك دول الاتحاد الأوربي إلي إصدار دستور موحد للاتحاد ليكون بذلك اتحادا شاملا سياسيا، عسكريا والاقتصاديا إلا أن الاستفتاء قوبل بالرفض بسبب السياسات الداخلية المختلفة بين الدول الأعضاء في الاتحاد، إلا أنه لا تزال الرغبة لدي بعض دول الاتحاد لوضع سياسة ودستور موحد للاتحاد خاصة فرنسا التي لطالما دعمت التوحد السياسي لدول الاتحاد كنتيجة حتمية للاتحاد الاقتصادي والأمني المشترك لدول الاتحاد [1]

المطلب الثاني : العلاقة الاقتصادية الاوروبية الجزائرية (الاورومتوسطية)

يشهد عالمنا المعاصر توجها مكثفا نحو التكتلات الاقتصادية واقتصاد السوق وما يتطلب من خوصصة للمؤسسات الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية بإدخال تعديلات هيكلية وتشجيع الاستثمارات بما يتماشى مع الأوضاع السائدة في العالم في جانب المال والأعمال، قصد تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق.

ويظهر هذا التوجه في اتفاقيات الشراكة التي عقدتها دول الاتحاد الأوروبي مع بلدان البحر الأبيض المتوسط في شكل اتفاقيات.

ولقد أصبح موضوع الشراكة الجزائرية الأوروبية يحظى بمكانة هامة في جدول أعمال الطرفين منذ الستينات على شكل مساعي ومفاوضات ومعاهدات، وكان أول لقاء بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سنة 1976 عندما تم التوقيع لأول مرة على بروتوكول تجاري مدعما ببروتوكولات مالية تجدد كل 05 سنوات بهدف ترقية المبادلات التجارية وكيفية تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وشروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية.

وبتفاقم التحالفات والتكتلات الاقتصادية جاء اتفاق برشلونة سنة 1995 الذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط عن طريق خلق ميكانيزمات واستراتيجيات الشراكة في المنطقة المتوسطية ،إن هذا الالتزام الاقتصادي والتجاري تجاه الاتحاد الأوروبي، دفع المسؤولين الجزائريين للتفكير بجدية في آفاق التنافس الممكنة فيظل هذا الفضاء التجاري الحر، خاصة وأن الأمر يتعلق بشريك معترف بقدرات

[1] محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الأوربي ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية 2013 ، ص 124 ، 125

قطاعاته العالية في مجال التنافسية وسياسات التسويق المتميزة ونوعية المنتوجات الجيدة مقارنة بما تتوفر عليه الجزائر قبل تعريف لأور ومتوسطية بصفة عامة فإنه ينبغي في البداية معرفة ما المقصود بمصطلحي" الاورو" و " متوسطية ".

الشطر الأول: الأورو" يضم الاتحاد الأوروبي.

الشطر الثاني المتوسطية" تعني دول حوض البحر الأبيض المتوسط، مما يعني أن ثمة مشروع شراكة قائم بين الاتحاد الأوروبي ممثلا في الضفة الشمالية مع الضفة الأخرى من الحوض المتوسطي وهي دول الضفة الجنوبية.

حيث ظهر مفهوم المتوسطية في بداية التسعينات عندما قام الاتحاد الأوروبي بوضع سياسيات تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

وتعد أيضا دعوة للتفتح وتكثيف الدعم الأوروبي لدول تعاني عدة مشاكل فهي دعوة للاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة المستجدات العالمية في ميادين مختلفة .

إن القراءة الواضحة لكلمة "الأور ومتوسطية" توحي بتواجد طرفين، الأول يضم الاتحاد الأوروبي وهذا ما يدل عليه الشطر الأول "الأورو"، والشطر الثاني "المتوسطية" تعني دول حوض البحر الأبيض المتوسط، مما يعني أن ثمة مشروع شراكة قائم بين الاتحاد الأوروبي ممثلاً في الضفة الشمالية مع الضفة الأخرى من الحوض المتوسطي، وهي دول الضفة الجنوبية.

حيث ظهر مفهوم المتوسطية في بداية السبعينات عندما قام الاتحاد الأوروبي بوضع سياسات تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط، أهم ما جاء في هذه السياسات هو خلق منطقة آمنة ومستقرة، إضافة إلى كيفية وصول النفط والغاز إلى أوروبا، كما تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين الفترة الممتدة (1972).(1976)[1]

كلمة "المتوسط حسب "إيف لاكوست"، هو الإطار الذي تشغل فيه الظاهرة

[1]محمد عبد العزيز سمير، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة (الإسكندرية: مكتبة الإشعاع ، (2001) ص184

المتوسطية، إذ هي تنوع التفاعلات المباشرة عن طريق البحر بين مجموعة من الدول تحيط الإمداد البحري نفسه والمضايق نحو المحيط التي تسهل بدورها التداخلات البحرية القادمة من المناطق العالمية الأخرى.[1]

تأتي تسمية البحر الأبيض المتوسط (La méditerranée) من كلمتين لاتينيتين هما "Medias" أي المتوسط، و "Terra" أي الأرض كونه يقع وسط الأرض، وهو حلقة وصل ونقطة التقاء بين القارات القديمة الثلاث، فأوروبا تقع من الشمال منه وآسيا إلى الشرق وإفريقيا إلى الجنوب، أما الغرب فيربط مضيق جبل طارق البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي، ويربط مضيق الدردنيل البحر الأبيض المتوسط ببحر مرمرة والبوسفور والبحر الأسود، وفي الجوب الشرقي تفصل قناة السويس البحر الأبيض المتوسط عبر البحر الأحمر.[2]

<u>الفرع الاول:نبذة تاريخية عن العلاقة الاقتصادية الاوروبية الجزائرية</u>

قامت السياسة الاقتصادية المتوسطية للمجموعة الأوربية (CEE) على أساس المصالح الاقتصادية، حيث انطلقت مع اتفاقيات المشاركة مع دول المغرب العربي (1969)، ثم توسعت مع المقاربة المتوسطية الشاملة والتي تضم كل الدول المتوسطية غير الأوربية (72-73) باستثناء ليبيا وألبانيا، وتحددت مع السياسة المتوسطية المحددة (1990).

وتحددت السياسة الاقتصادية المتوسطية منذ التوقيع على معاهدة روما سنة 1958 بعلاقات المجموعة الاقتصادية الأوربية مع حوارها الجغرافي المباشر، حيث قامت كل من المغرب وتونس بإبرام أول اتفاقية مع المجموعة الأوربية في مارس سنة 1969 في شكل اتفاقيات تعاون تربطها مع بلدان المجموعة والتي كان عددها آنذاك 6 أعضاء ، أما الجزائر فكانت عند التوقيع على معاهدة روما ما تزال تعتبر جزء من فرنسا، وبالتالي كانت غير معنية بالمعاهدة ، وتميزت هذه الاتفاقيات بالطابع التجاري البحث .[3]

---

[1] Ives Lacoste, Géopolitique “e La)Méditerranée (Paris, Armand colin), p19

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (2009) ص16

[3] فتح الله علو لعلم الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1989 ص 93

ابتداءا من سنة 1963 باشرت كل من تونس والمغرب ثم الجزائر مفاوضات لعقد اتفاقية مشاركة مع المجموعة الأوربية وانتهت سنة 1969 باتفاقية مشاركة وقعت لمدة 5 سنوات (اتفاقية التجارة التفضيلية، وقبل هذا التاريخ تم التوقيع على اتفاقيتين واحدة مع اليونان (نوفمبر (1962)، وأخرى مع تركيا (سبتمبر (1963)، وفي هاتين الاتفاقيتين كانت المجموعة الأوربية تبحث بصورة خاصة على الاستقرار في جهتها الجنوبية ، وبداية من سنوات السبعينات أعادت المجموعة الأوربية هيكلة سياستها المتوسطية، لتظهر في شكل جديد عرف باسم السياسة المتوسطية الشاملة (1972)، تم تبنيها في قمة باريس (19-21) أكتوبر (1972) لتشمل كل الدول المحيطة مباشرة للبحر الأبيض المتوسط والأردن ، مع استثناء تركيا واليونان بسبب نية ضمهما إلى المجموعة لاحقا.

حجر الزاوية في السياسة المتوسطية الشاملة ذو طبيعة اقتصادية وتجارية لأن الهدف هو تسهيل التنقل الحر للبضائع الصناعية، و إقرار معاملة تفضيلية للمنتوجات الزراعية، وتخفيض حقوق الجمارك التي تتراوح ما بين 20% و 80% وهذا تبعا الطبيعة المنتوج وتسجل هنا أن السياسة المتوسطية الشاملة لم تتم في إطار إقليمي متعدد الأطراف، ولكن حرت في إطار مفاوضات بين المجموعة الأوربية من جهة وكل دولة متوسطية أخرى

إن الاتفاقيات الموقعة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة كان من المفروض أن تدعم التبادلات التجارية بين المجموعة الأوربية والدول المتوسطية الأخرى، وتدعم النمو الفلاحي والصناعي عن طريق ضخ موارد مالية في شكل هبات وقروض ولكن بعد عدة سنوات بدت النتائج غير أكيدة، وبقيت التبادلات التجارية غير متوازية بشكل كبير. وبالتالي فإن هذه الاتفاقيات ضاعفت في تبعية الدول المتوسطية التجاه المجموعة الأوربية.

ونظرا لأهمية العلاقات بين المغرب العربي والمجموعة الأوربية ، كان لابد من دعم العلاقات ، وفعلا في أفريل 1976 وقعت دول المغرب العربي كل واحدة على حدا على اتفاق تعاون مع المجموعة الأوربية ، بالنسبة لتونس والمغرب كان الأمر يتعلق بتجديد وتحسين الاتفاق القديم لسنة 1969 أما توقيع الجزائر على هذه الاتفاقية فكان يعني اندماجها في محيط السياسة الاقتصادية للمجموعة الأوربية .. [1]

[1] فتح الله لعلو ، مرجع سابق ، ص 93

في جوان 1990 اقترحت المفوضية الأوربية سياسة أوربية محددة حيث أشارت أن الجوار الجغرافي وكثافة العلاقات ذات الأشكال المختلفة تجعل من استقرار ورفاهية دول المتوسط الأقل تطورا عناصر أساسية للمجموعة الأوربية نفسها، لأنه في حالة اللاتوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المجموعة ودول المتوسط فإنه لا يمكن التحكم فيه وينعكس سلبا على المجموعة، غير أن السياسة المتوسطية المحددة لم تأتي بجديد يسمح بتجاوز هذه الهوة، فهي تدخل ضمن المنطق التجاري التقليدي ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها أداة لإحداث توازن بين ضفتي حوض المتوسط، فالتغيرات الوحيدة التي جاءت بها هذه السياسة تتعلق برفع الغلاف المالي، وتعديل طفيف في نظام المبادلات التجارية وإدخال محورين جديدين للتعاون هما: البيئة، ومساعدة الإصلاحات الاقتصادية، وبالتالي فالسياسة المتوسطية المحددة بقيت حبيسة المنطق التجاري التقليدي وهو ما يشرح أنه بمجرد بداية سريان مفعول السياسة المتوسطية المحددة (1993)، ارتفعت أصوات تنادي بضرورة تحويل التعاون التقليدي إلى شراكة حقيقة.

الفرع الثاني :أهداف الاوورومتوسطية

أكد بيان برشلونة في جانبه الاقتصادي على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الداعم والمتوازن الاستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط في منابر المعنية بها، من أجل خلق منطقة ازدهار مشترك "، وقد حدد البيان الأهداف البعيدة المدى التالية: [1]

تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.

تحسين ظروف الحياة للسكان ، ورفع مستوي التشغيل ، وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوربية المتوسطية ، وسعيا إلى بلوغ هذه الأهداف لابد من الارتكاز على ثلاث عناصر أساسية وهي :

- إنشاء منطقة تجارة حرة
- تنفيذ تعاون وتبادل اقتصادي

[1] عياشي كمال، عمر الشريف، الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي (مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(، الملتقى الدولي : أثار والانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد يوم 14/13نوفمبر2006 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .جامعة سطيف،2006 ، ص03

– زيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركاته.
–التسليم بأن التنمية الاقتصادية لابد أن تبني عن طريق المدخرات المحلية والتي توجه للاستثمار وذلك بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.
–خلق بيئة إدارية مشجعة عن طريق تشجيع منشآت الأعمال على الدخول في اتفاقيات
–الاهتمام بالثروة السمكية والموارد المائية.
–تحديث القطاعات الزراعية بإعادة هيكلتها وزيادة المعونة الفنية التدريب.
–التعاون الجهوي كعامل مركزي يساعد على خلق منطقة التبادل الحر.
–التعاون الصناعي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
–دعم التعاون في مجال البيئة ومكافحة التلوث
إن برنامج الشراكة المتوسطية جاء ليخاطب كافة دول الجنوب المتوسط وما يعني الدراسة بخصوص تطبيقاته هو المنطقة الغربية منه، وتحديد دول المغرب العربي الخمس، وعليه فإن الاتحاد الأوروبي أمضي مع هذه الأخيرة كل واحدة على حدى اتفاقية شراكة، وهي بحسب ترتيباتها التاريخي على النحو التالي:
تونس: تعد أول دولة ومغاربية وقعت على اتفاقية في عام 1995 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1998، وتعد تونس حسب الاتحاد الأوروبي دولة نموذجية من حيث حسن الأداء والعطاء الايجابي في مسار الشراكة، حيث قامت وحتى عام 2001 بإعادة تأهيل 600 مؤسسة كما تحصلت على 100 مليون أورو إضافي على حسن الأداء، كما وصلت إلى مرحلة متقدمة في مسار الاندماج في "الشراكة" مع أوروبا.
المغرب وقع المغرب على اتفاقية في عام 1996 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2000.
الجزائر: نظرا للظروف الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر، فإن هذه الأخيرة تأخرت في الالتحاق بمسيرة الانضمام إلى الشراكة الأورو متوسطية" ، مقارنة بجارتيها السابقتين ، حيث أمضت على اتفاقية الانضمام في عام 2002 ودخلت حيز التنفيذ في سنة 2005.
ليبيا: أما بخصوص ليبيا فإن وبعد أن كانت عضوا ملاحظا منذ عام 1999 أخذت تستعد ومنذ 2004 على إثر رفع العقوبات الدولية عنها للانضمام إلى "الشراكة"، ونظرا لظروفها ولوضعها الخاص بقي انضمامها معلقا إلى يومنا هذا.

أما موريتانيا: فإنها استفادة وفي إطار اتفاقية لومي ثم كوتونولا من مساعدات مكونة في غالبيتها من هبات تتطابق مع احتياجاتها وقد انضمت إلى الاتفاقية [1]

ثانيا: اثر الاورومتوسطية على الجزائر

إن الجزائر لم تتولى التصريح عن أهدافها ضمن الشراكة، وكل ما تحصل عليه يأتي من دوائر الاتحاد الأوروبي، وفي هذا فإن موقف الجزائر من الشراكة يجب أن يوضح الأهداف وبلورة إستراتيجية لتحقيقها، وإن علامات عدم التكافؤ توضحها مسائل عديدة ، فمن حيث التنظيم والاندماج الإقليمي يلاحظ:

أن الاتحاد الأوروبي يمثل نظاما إقليميا مترامي الأطراف – سياسيا واقتصاديا وإعلاميا وثقافيا.

وهو بهذا يمثل أحد أهم الفضاءات الإقليمية والعالمية.

فشل النظام الاشتراكي وهيمنة النظام الليبرالي وتوجه معظم الدول نحو تحرير تجارتها الخارجية، وانضمامها طوعها أو كرها للمنظمة العالمية للتجارة[2]

بينما تنتمي الجزائر إلى تنظيمات سياسية واقتصادية ضعيفة ومفككة ليس لها هذا النفوذ على الدول الأعضاء أو ضمن علاقاتها مع الخارج، والسبب يرجع إلى غياب مدرك جماعي

أو أثر الشراكة الأورو جزائرية على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح

حتى شبه جماعي بالرغم من العوامل التاريخية والدينية التي تجمع دول الأعضاء فيها ولهذا ظلت تتنافس من أجل البحث عن التعاون مع قوى الخارجية كما هو حاصل مع الاتحاد الأوروبي تحديدا وهو ما عبرت عنه الاتفاقيات الانفرادية التي وقعتها تونس والمغرب وبلدان عربية أخري بصفة فردية مع هذا الاتحاد.

وعلى مستوي البعد الاقتصادي والتجاري، هناك دلائل توضح عدم التكافؤ بين الجزائر و أوروبا منها:

- أن دول الاتحاد الأوروبي تنعم باستقرار وأمن اقتصادي في أعلى مستوياته، بالرغم من بعض الأزمات مثلما هو الحال في إيرلندا الشمالية وفي كورسيك الفرنسية و الباسك الاسباني.

[1] زعباط عبد الحميد ،المطبوعات الجامعية –الجزائر –2001 ص 60. 61

[2] بوزيد اعمر، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 1989 ص 318.320

- وفي المقابل تعيش الجزائر منذ أحداث أكتوبر 1988 وضعا متأزماً خطيرا على المستويات الاقتصادية وغير الاقتصادية، لذلك تخوف دول الاتحاد الأوروبي من الاستثمار في الجزائر بسبب ما شهدته من أزمات الاقتصادية وسياسية خلال عقد التسعينات القرن العشرين تمنع الاستقرار وبعث السلم، بل وتناضل في سبيل إعاقة توقيع اتفاقية شراكة بين الطرفين.
- تتسم اقتصاديات الدول الأوروبية بالتنوع وحركية والإنتاج الوفير والقدرة التنافسية بينما اقتصاد الجزائر يعيش في أزمة طال أمدها بالإضافة إلى أنه يفتقر للإنتاج والتنوع والقدرة التنافسية، فهو اقتصاد "أحادي الإنجاب يعتمد اعتماداً شبه كلي على النفط والغاز، وأخيرا فإن صادراتها من غير النفط والغاز والتي لا تتعدد قيمتها النقدية 500 مليون دولار هي محل تنافس من قبل إسبانيا والدول المغاربية الأخرى التي تنتج المنتجات نفسها.

إذا هناك فوارق شاسعة وتباين وتناقض واضح في العديد من القضايا بين أوروبا والجزائر: في الإنتاج والدخل والتجارة وفوائدها وعدد السكان والنمو والبطالة والاستثمار. ناهيك عن الاختلاف بل والتناقض في البني التحتية والمؤسسات السياسية والسوسيو – اقتصادية والثقافة ... بين النظم السياسية في أوروبا من جهة والجزائر من ناحية أخرى.

الخاتمة

و في الاخير و من خلال دراستنا لهذا موضوع يتبين ان العلاقات الدولية هي سيف ذو حدين؛ فبينما تخلق فرصاً للنمو والابتكار، قد تُولد أيضاً اختلالات تعيق التنمية. تحقيق التوازن يتطلب إصلاحاً جذرياً في الحوكمة العالمية، واعتماد سياسات تعاونية تُراعي حقوق الدول الضعيفة، وتوجيه الموارد لخدمة الصالح العام العالمي.

و تمثل كذلك عاملاً حاسماً في تشكيل مسار التنمية الاقتصادية العالمية، حيث تُسهم التفاعلات بين الدول سواء عبر الدبلوماسية أو التعاون الاقتصادي أو الصراعات ي تحديد فرص النمو وموازين القوى الاقتصادية. فمن خلال آليات مثل الاتفاقيات التجارية (كمنظمة التجارة العالمية)، والمؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، تتعزز الاستثمارات العابرة للحدود، وتُسهل تدفق التكنولوجيا، وتُبنى البنى التحتية الضرورية للتنمية.

غير أن هذه العلاقات ليست دائماً مُتوازنة، إذ تُظهر التجارب التاريخية أن هيمنة الدول الكبرى أو النزاعات الجيوسياسية قد تُعيق تقدم الدول النامية، وتُعزز التبعية الاقتصادية أو عدم المساواة في توزيع الموارد. كما أن الحماية الاقتصادية أو العقوبات الدولية قد تُسبب انكماشاً في الأسواق الناشئة، مما يُذكرنا بأهمية تعزيز الحوكمة العالمية العادلة.

الوقت الراهن، تُبرز قضايا مثل التغير المناخي والتحول الرقمي والجائحات العالمية ضرورة تعاون دولي غير مسبوق لتحقيق تنمية مستدامة. فالدول التي تتبنى استراتيجيات تعاونية مثل الشراكات الإقليمية (الاتحاد الأوروبي، اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية) تتمكن من تعزيز مرونتها الاقتصادية وتقليل مخاطر الأزمات.

بناءا على ذلك توصلنا الى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي :

- تعزيز التبادل التجاري تُعد الاتفاقيات التجارية الدولية من أبرز نتائج العلاقات الدولية الفعّالة، حيث تُسهم في إزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة السلع والخدمات بين الدول هذا التبادل يعزز من النمو الاقتصادي ويزيد من فرص العمل.
- جذب الاستثمارات الأجنبية توفر العلاقات الدولية المستقرة بيئة آمنة للاستثمار، مما يدفع المستثمرين الأجانب إلى توجيه رؤوس أموالهم نحو الدول ذات العلاقات الجيدة

على الساحة الدولية. ويُعد الاستثمار الأجنبي أحد أبرز محركات النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية.

- نقل التكنولوجيا والمعرفة من خلال التعاون الدولي، تتمكن الدول من الاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة عبر الشراكات الأكاديمية أو الاقتصادية، مما يساهم في رفع مستوى الإنتاجية والتنافسية.
- تحسين البنية التحتية غالباً ما تمول المؤسسات الدولية أو الدول الصديقة مشاريع بنى تحتية استراتيجية كشبكات النقل والطاقة والمياه، مما يعزز قدرة الدول على جذب الاستثمارات وتحسين ظروف الحياة.
- دعم الاستقرار السياسي والأمني تؤدي العلاقات الدولية المتينة إلى تعزيز السلام والاستقرار، وهو ما يُعد شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية. فغياب النزاعات والاضطرابات الأمنية يخلق بيئة ملائمة للأعمال والاستثمار.
- تأمين الموارد الطبيعية من خلال التعاون مع دول أخرى، يمكن للدول التي تفتقر إلى موارد معينة أن تضمن الحصول عليها بشروط مناسبة، مما يضمن استمرارية نشاطها الاقتصادي.
- تنشيط السياحة الدولية العلاقات الجيدة بين الدول تشجع على حركة السياحة، وهي قطاع حيوي يدر دخلاً كبيراً ويدعم قطاعات متعددة كالنقل والفندقة والصناعات التقليدية.

يتضح من خلال هذا البحث أن العلاقات الدولية تُعد من العوامل الجوهرية في دعم التنمية الاقتصادية، حيث تُمكِّن الدول من الاستفادة من الفرص العالمية وتجاوز التحديات المحلية. ولتحقيق تنمية مستدامة، يجب على الدول الاستثمار في بناء علاقات دولية متوازنة ومبنية على التعاون والمصالح المشتركة.

وفي الختام، يُمكن القول إن العلاقات الدولية إذا أُدارت بمنطق التكافؤ والشفافية تشكل محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية العالمية لكن تحقيق ذلك يتطلب إصلاحاً جذرياً في هياكل

الحوكمة الدولية، وتبنّي سياسات تعكس مصالح جميع الأطراف، خاصة الدول الفقيرة، لضمان مستقبل اقتصادي شامل ومستدام

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أحمد جامع ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية – القاهرة -1977

2. أسامة المحذوب الجات ومصر والبلدان العربية (من هافانا إلى مراكشي)، ولقى الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة2002،من

3. ايميلي فهمي شنودة سامح جميل عبد الرحيم عصام توفيق قمر، تعليم حقوق الإنسان الفلسفة والواقع، الطبعة الأولى المكتبة العصرية، بيروت 22 لبنان، 2009

4. بوزيد اعمر، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 1989

5. الجاسور ناظم عبد الواحد، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية : حقية ما بعد نهاية الحرب الباردة مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان، 2007

6. جايس انطوان، مبادرات مؤسسة التمويل الدولية في افريقيا جنوب الصحراء، واشنطن، مجلة التمويل والتنمية، المجلد الخامس والعشرون، العدد 4. ديسمبر 1988م

7. جودة عبد الخالق الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية ، دار النهضة العربية ،الطبعة الثانية 1985

8. جون بيندر وسالمون أشروود: الاتحاد الأوروبي تو خالد غريب علي ،طبعة الاولى، مؤسسة هنداوي

9. حازم حسن جمعة، القانون الدولي الاقتصادي المعاصر، القاهرة، دار النهضة العربية ط1 سنة 1992م

10. حسين القلاوي سهيل، منظمة العالمية للتجارة ،الطبعة الأولي، دار الثقافة، عمان، 2006

11. حسين عمر : التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 819،

12. حمدي كنعان (طاهر) (تحرير)، هموم اقتصادية عربية (التنمية– التكامل – النفط– العولمة)، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

13. خلفان حمد عيسى النظرية الإسلامية في الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الجنادرية، عمان، الأردن، 2016

14. داليا عادل الزيادي النظم الاقتصادية المقارنة، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، دون سنة نشره من 44

15. راؤول بريش، ترجمة: جرجس عبدو مرزوق مراجعة رفعت المحجوب، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية الدار المصرية للتأليف والترجمة :القاهرة 1996

16. زينب حسين عوض الله سوزي عدلي ،العلاقات الدولية ،الاسكندرية ،دار الفتح

17. سالم لونغي النجفي وآخرون : الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان

18. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، 1973

19. سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية وآثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية، دار الحامد للنشر والتوزيع الرياض (درت)

20. سمير صارم : اليورو، طبعة الأولى ، دار الفكر المعاصر، لبنان، 1999

21. شيريلبييار، البنك الدولي ،دراسة مقارنة ، طبعة الاولى ، سنة 1994

22. صدام منير الجميلي الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد ، 15 ، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009

23. صفوت عبد السلام، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1992

24. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي طبعة الاولى ،دار الفكر ب الجزائر

25. عادل أحمد حشيش ، تاريخ الفكر الاقتصادي ،دار النهضة العربية بيروت 1974

26. عاطف السيد الجات و العالم الثالث مجموعة النيل العربية الطبعة الاولى ،مصر،2002م

27. عامر محمد سعيد طوفان النظام الاقتصادي الإسلامي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار البيروني، عمان، الأردن

28. عبد الرحمن يسري، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، 1991

29. عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (2009)

30. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003

31. عبد المطلب عبد الحميد : المتصديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، طبعة الاولى، الدار الجامعية، مصر، 2006

32. عبد المطلب عبد الحميد الحات وآليات منظمة التجارة العالمية (من أورجواي السائل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، القاهرة 2002، من 176.)

33. عبد المطلب: الاقتصادي العالمي الآليات – الخصائص – الأبعاد، طبعة الاولى، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1998

34. عثمان أبو حرب : الاقتصاد الدولي، ط1، دار أسامة، الأردن، 2008

35. على حاتم القريشي ،العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار الضياء للطباعة،النجف الاشرف،الطبعة الأولى 1434هـ – 2013م

36. فتح الله لعلم الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1989

37. محسن الندوي : تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، طبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2011

38. محمد حافظ عبده الرهوان العلاقات الاقتصادية الدولية، د ط، الدار الجامعية، القاهرة، 1999

39. محمد صفوت قابل منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008/2009

40. محمد طه يدوي، "مدخل إلى عالم العلاقات الدولية"، الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1971

41. محمد عبد العزيز سمير، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة (الإسكندرية: مكتبة الإشعاع ، (2001)

42. مخلد عبيد المبيضين الاتحاد الأوربي كظاهرة الإقليمية متميزة عمان الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012

43. المصلح الطراونة ،وليلي العبيدي مامون،منظمة التجارة العالمية و منظمة الدول المصدر للنفط اوبك ،دار وائل للنشر، الاردن،2013

44. مندر محمد راضي ،النظم الاقتصادية ،عمان ،دار الجنادرية،2016

45. ميثم صاحب عجام ،المالية العامة ،الطبعة الاولى ،2019 م،1440هـ، دار البداية ناشرون و موزعون

46. هشام صاغور : السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، الطبعة ، مكتبة الوفاء القانونية، مصر 2010

47. وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية

48. يحي بنهان معجم مصطلحات التاريخ، الطبعة الأولى، دار يافا، عمان، الأردن، 2008

ثانيا: رسائل الدكتوراه و الماجستير

- **رسائل الدكتوراه**

1. احمد حسن منظمة التجارة العالمية و مبادئها ، جامعة المتوفية –كلية الحقوق – 2021م

2. بخالفة على انضمام الجزائر المنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2015

3. خبابة عبد الله ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم اقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر–2023 /2022

4. رضا عبد السلام ، مبادئ علم الاقتصاد السياسي، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة –1970

5. عزت عبد الحميد البرعي، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية مقدمة في الاقتصاد الدولي ،كلية الحقوق –جامعة المنوفية – 2003–2004

6. محمود الطنطاوي الباز الاقتصاد السياسي ، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية 1992،

- **رسائل الماجستير**

1. نهاد خليل دمشقية ، الدليل الشامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير الناشر : وزارة الاقتصاد والتجارة السورية، دمشق

- **رسائل الماستر**

1. بقاوي صونية – مسعودي مراد، قانون التجارة الدولية و العولمة، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص قانون العام للأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2014

2. عبد القادر سيد أحمد، دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد الإنماء العربي، بيروت 1977

ثالثا: المقالات العلمية

1. ابراهيم محمد العناني،المنظمات الدولية،القاهرة،المطبعة التجارية الحديثة1995،

2. أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة، 2000

3. اسامة بن جعفر فقيه،منظمة التجارة العالمية ، 1423هـ ، قاهرة

4. أنمار أسعد خليل ، النظام الاقتصادي الرأسمالي ، متطلبات مادة الاقتصاد السياسي ، رقم التسجيل 10018

5. أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوربي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة النموذج، مجلة دراسات دولية ، العدد 39

6. الجاسور ناظم عبد الواحد، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية : حقية ما بعد نهاية الحرب الباردة مركز دراسات الوحدة العربية لبنان

7. جايس انطوان، مبادرات مؤسسة التمويل الدولية في افريقيا جنوب الصحراء، واشنطن، مجلة التمويل والتنمية، المجلد الخامس والعشرون، العدد 4 ديسمبر 1988 م

8. راؤول بريش، ترجمة: جرجس عبدو مرزوق مراجعة رفعت المحجوب، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية الدار المصرية للتأليف والترجمة :القاهرة 1996

9. ساروت جاهان، أحمد صابر محمود ما المقصود بالرأسمالية مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2015

10. عادل محمد خليل خبير اقتصادي ومستشار لشئون منظمة التجارة العالمية

11. عبد المنعم عثمان محمد طه العلاقة بين افريقيا ومنظمة التجارة العالمية مجلة قضايا اقتصادية مجلة تصدر عن المركز العالمي للدراسات الأفريقية

12. على فيصل على الأنصاري، العلاقات الدولية ، مجلة تتناول قضايا السياسة الخارجية ، قطر

13. علي جلال حسين و د. احمد سليمان علي العموش، التكتلات الاقتصادية الكبرى و مسيرة التبعية والتكامل العربي.

14. فلاح خلف الربيعي التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، موقع الحوار المتمدن، العدد 3210 12/6/2008

15. محمد الطاهر قادري، مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي – المستقبل إبداع الماضي، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013

16. محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الأوربي ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية 2013

17. محمد عبد العزيز سمير، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة (الإسكندرية: مكتبة الإشعاع ، (2001)

18. محمد قويدري انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، العدد 1، 2002

19. محمد محمود الامام ، التكامل الاقليمي بين النظرية والتطبيق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة

رابعا: الملتقيات العلمية

1. عماد عمر خلف الله أحمد الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الوقائع ورهانات المستقبل المركز الجامعي بغرداية، الجزائر

2. عياشي كمال، عمر الشريف، الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي) مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، الملتقى الدولي : أثار والانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد يوم 13/14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة سطيف، 2006

خامسا: المحاضرات

1. جلطي غانم ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان 2021-2022 مطبوعة بيداغوجية

2. محمد راتول ،الاقتصاد الدولي ، مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2018

3. صفوت عبد السلام، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1992

4. عبد الله سافور، العلاقات الاقتصادية الدولية ،مطبوعة بيداغوجية ، ص 54

5. زعباط عبد الحميد ،المطبوعات الجامعية –الجزائر -2001

سادسا: باللغة الاجنبية

1. The big crash of 1929
2. UNCTAD(United Nations Conference on Trade And ”envelopment), IMF(International Mon”tary Fund), WB(word Bank), WTO(World Trade Organization
3. Emmanuel Combe, L'organisation Mondaile du Commerce, Armand Colin, paris 1999
4. General Agreement on Tariffs and Trade
5. Ives Lacoste, Géopolitique “e La)Méditerranée (Paris, Armand colin)

سابعا: المواقع الالكترونية

1. الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة على الرابط التالي: https://www.wto.org/french/thewto f/wha’is f/tif f/fact4_f.htmm
2. وزارة الاقتصاد والتجارة السورية، دمشق، ص 7 متاح عبر الرابط التالي : https://2u.pw/QKCMViq
3. جولة كنيدي ،موقع ويكيبيديا الرابط :https://2u.pw/uNS5KAV.
4. معهد الإمارات التعليمي –http://www.uae7.com/vb/t40293.htm

الفهرس

إهداء

شكر و عرفان

مقدمة: 1

الفصل الأول :الاطار المفاهيمي للعلاقات الاقتصادية الدولية 6

المبحث الاول: ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية 8

المطلب الاول : عوامل نشأة العلاقات الاقتصادية الدولية..... 10

الفرع الاول : اسباب بروز العلاقات الاقتصادية الدولية 12

الفرع الثاني :عوامل نشأة للعلاقات الاقتصادية الدولية. 22

المطلب الثاني: مظاهر تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية المحلية..... 24

الفرع الاول:اوجه الاختلاف بين العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية المحلية..... 26

الفرع الثاني: تأثير العولمة وثورة الاتصالات على عوامل تميز العلاقات الاقتصادية الدولية و العلاقات الاقتصادية المحلية 34

المبحث الثاني: النظريات المرتبطة بالاقتصاد العالمي في مجال العلاقات الاقتصادية 38

المطلب الاول:النظريات القديمة (الرأسمالية و الاشتراكية) 40

الفرع الاول: النظام الرأسمالي..... 41

الفرع الثاني: النظام الاشتراكي 45

المطلب الثاني : النظريات الحديثة 48

الفرع الاول : نظريات الحديثة 50

الفرع الثاني :العوامل المؤثرة لنشأة النظرية الحديثة..... 56

الفصل الثاني: مجال التعاون الدولي لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة 58

المبحث الاول: منظمة التجارة العالمية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية الدولية 59

المطلب الاول: نشأة و تطور المنظمة 61

الفرع الاول : نشأة منظمة التجارة العالمية 62

الفرع الثاني : تطور منظمة التجارة العالمية..... 67

المطلب الثاني : دورها في تنمية الاقتصادية 70

الفرع الاول: مهام منظمة التجارة العالمية..... 72

الفرع الثاني :أهداف المنظمة العالمية للتجارة 73

المبحث الثاني : التكتلات الاقتصادية الدولية كحل لتحقيق التنمية الاقتصادية..... 75

المطلب الاول : فكرة الاتحاد الاوروبي..... 77

الفرع الاول : نشأة الاتحاد الاوروبي..... 78

الفرع الثاني : أهداف الاتحاد الاوروبي..... 86

المطلب الثاني : العلاقة الاقتصادية الاوروبية الجزائرية (الاورومتوسطية) 88

الفرع الاول:نبذة تاريخية عن العلاقة الاقتصادية الاوروبية الجزائرية 90

الفرع الثاني :أهداف الاورومتوسطية..... 92

الخاتمة 96

قائمة المراجع..... 99

ملخص مذكرة الماستر

تتناول هذه المذكرة دراسة العلاقة بين العلاقات الدولية والتنمية الاقتصادية على المستوى العالمي، حيث تعتبر العلاقات الدولية أداة أساسية في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول، من خلال الاتفاقيات التجارية، المعاهدات، التكتلات الاقتصادية، والمساعدات الدولية.

يُبرز البحث كيف تؤثر العلاقات الدبلوماسية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية، وتبادل السلع والخدمات، ونقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى دور المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول.

كما توضح الدراسة أن استقرار العلاقات الدولية يساهم في خلق بيئة اقتصادية آمنة ومحفّزة على التنمية، بينما تؤدي النزاعات والتوترات إلى تعثر المشاريع الاقتصادية وتراجع مؤشرات النمو.

وخلصت المذكرة إلى أن تعزيز التعاون الدولي، وتبنّي سياسات خارجية متوازنة، يُعدّان من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

1/العلاقات الدولية 2/التنمية المستدامة 3/المنظمات الدولية 4/ الاستثمار الاجنبي 5/منظمة التجارة العالمية 6/العولمة

Abstract of Master's Thesis

This memorandum examines the relationship between international relations and economic development at the global level. International relations are an essential tool for promoting economic cooperation between countries through trade agreements, treaties, economic blocs, and international aid.

The study highlights how diplomatic and political relations affect the flow of foreign investment, the exchange of goods and services, and the transfer of technology, as well as the role of international organizations such as the International Monetary Fund and the World Trade Organization in regulating economic relations between countries.

The study also demonstrates that stable international relations contribute to creating a secure and development-friendly economic environment, while conflicts and tensions lead to the failure of economic projects and a decline in growth indicators.
The memorandum concludes that strengthening international cooperation and adopting balanced foreign policies are essential factors for achieving sustainable economic development.

Keywords:

1/International Relation 2/Sustainable Development 3/International Organization 4/Foreign Investment 5/World Trade Organization 6/Globalization